Text Stamp

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا
قسم الاقتصاد

عميد كلية الدراسات العليا

التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وأثرها على التنمية الزراعية في العراق للفترة ١٩٥٠-١٩٩٤

إعداد
محمد عبد الحسن عبد الرضا الوادي

إشراف
الدكتور طالب محمد عوض

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية.

تموز ١٩٩٧م

Text Stamp

قـــرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ ١٩٩٧/٧/٢١

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيـــع
الدكتور طالب محمد عوض	رئيساً	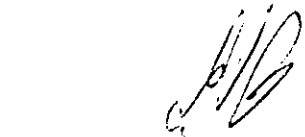
الدكتور بشير الزعبي	عضواً	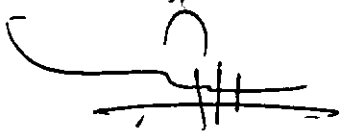
الدكتور أحمد العوران	عضواً	
الدكتور عبد الحسين العطية	عضواً	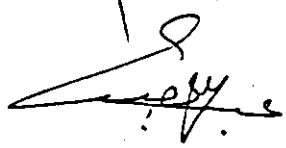

Text Stamp

قال تعالى

بسم ا لله الرحمن الرحيم

أَفَرَءَيتم ما تَحرثُونَ ٦٣ ، ءَأَنتمُ تَزرعَونَه أم نحنُ الزّارِعُون ٦٤ .

صدق ا لله العلي العظيم

سورة الواقعة

قرآن كريـــم

Text Stamp

الإهـــــداء

إلى من أمرني ربي أن لا أقولَ لهما أفٍ..... والدي الكريمين.

إلى الشموع التي أنارت لي الطريق ..... أخوتي وأخواتي.

اعتزازاً

أهدي هذا الجهد المتواضع.

محمد عبد الحسن الوادي

Text Stamp

شكر وتقدير

بعد شكر ا لله عز وجل، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور طالب عوض والـذي لولاه ما كان لهذا العمل أن يخرج إلى حيز الوجود لما بذله من جهد ومتابعة أثناء إعداد الرسالة، كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على مناقشتي وإبداء الملاحظات القيمة لتطوير هـذا البحث، كما أتقدم بالشكر لأساتذتي أعضاء قسم الاقتصاد، وإلى زملائي طلبة الدراسات العليا في قسم الاقتصاد الذين لم يدخروا جهداً في مساعدتي وتقديم العون لي.

وأخيراً أتقدم إلى جميع من ساهموا في طباعة هذه الرسالة وتنقيحها بجزيل الشكر والامتنان.

إليهم جميعاً خالص الشكر والمحبة والتقدير.

Text Stamp

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الأهداء	د
الشكر والتقدير	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ي
الملخص باللغة العربية	م
الفصل الأول: الاطار العام للدراسة.	١
١-١. المقدمـــة.	٢
١-٢. مبررات البحث ومشكلته وأهدافه.	٤
١-٢-١. المبررات (أهمية البحث).	٤
١-٢-٢. مشكلة البحث (أسئلة البحث).	٥
١-٢-٣. الأهـــداف.	٥
١-٢-٤. فرضيات الدراسة.	٦
١-٣. منهجية الدراسة.	٦
١-٣-١. النموذج القياسي.	٧
١-٣-٢. تعريف المصطلحات.	٨
١-٤. الدراسات السابقة.	٨
الفصل الثاني: هيكل القطاع الزراعي في العراق.	١٠
٢-١. مفهوم الهيكل الاقتصادي.	١١
٢-٢. أهمية دراسة التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي.	١٢
٢-٣. واقع الهيكل الزراعي في العراق.	١٤
٢-٣-١. هيكل الموارد الطبيعية (الأرض، المياه).	١٤

Text Stamp

الموضوع	رقم الصفحـــــة
٢-٣-٢. واقع هيكل الانتاج الزراعي في العراق.	١٦
٢-٣-٢-١. الانتاج النباتي.	١٧
٢-٣-٢-٢. الانتاج الحيواني.	٢٦
الفصل الثالث: الدور الاقتصادي للقطاع الزراعي	٣٧
٣-١. نسبة مساهمة القطاع الزراعي.	٣٨
٣-١-٢. مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي	٣٨
٣-١-٢-١. هيكل الناتج الزراعي.	٤٢
٣-١-٣. تكوين رأس المال الثابت.	٤٧
٣-١-٤. دور القطاع الزراعي في التجارة الخارجية.	٥٢
٣-١-٤-١. الصادرات الزراعية.	٥٢
٣-١-٤-٢. المستوردات الزراعية.	٥٣
٣-١-٤-٣. الميزان التجاري الزراعي.	٥٤
٣-١-٥. القوى العاملة.	٥٧
٣-٢-١. قياس انتاجية عناصر الانتاج.	٦٠
٣-٢-٢. الانتاجية الجزئية.	٦١
٣-٢-٢-١. انتاجية العمل.	٦١
٣-٢-٢-٢. انتاجية رأس المال الثابت الزراعي.	٦٢
٣-٢-٢-٣. انتاجية الأرض.	٦٤
١-٢-٢-٤. التحليل القياسي.	٦٥
٣-٣-١. واقع القطاع الزراعي خلال فترة الحصار ١٩٩٠/١٩٩٤.	٧٢
٣-٣-٢. الانتاج النباتي.	٧٢
٣-٣-٣. الانتاج الحيواني.	٨١
الفصل الرابع: التغيرات الهيكلية.	٨٧
٤-١. التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي.	٨٨
٤-٢. مؤشرات التغير الهيكلي للزراعة العراقية.	٨٩

الموضوع	رقم الصفحـــــة
٤ـ٣. طريقة (سيمون ـ كوزنتس).	٩١
٤ـ٤. نموذج تشنري سيركوين.	٩٣
٤ـ٤ـ١. التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي.	٩٣
٤ـ٤ـ٢. العلاقة الهيكلية بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى.	٩٦
٤ـ٤ـ٣. التحليل القياسي للنموذج (تشنري سيركوين).	٩٨
٤ـ٤ـ٤. اثر التغير الهيكلي على التنمية الزراعية	١٠٣
الفصل الخامس: الآفاق والاستنتاجات والتوصيات.	**١١٩**
٥ـ١. الآفاق المستقبلية للزراعة العراقية.	١٢٠
٥ـ٢. الاستنتاجات.	١٢٣
٥ـ٣. التوصيات.	١٢٦
المراجع العربية	١٢٨
المراجع الأجنبية	١٣٤
الملاحق	١٣٥
الملخص باللغة الانكليزية.	١٥٦

Text Stamp

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
١	المساحة المزروعة بالمحاصيل النباتية والأهمية النسبية لكل مجموعة للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠	٣٣
٢	اجمالي الانتاج النباتي والأهمية النسبية لكل مجموعة للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠	٣٤
٣	اعداد الحيوانات الرئيسة في العراق وأهميتها ومعدل نموها للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠	٣٥
٤	الانتاج الحيواني والأهمية ومعدل نموه للسنوات ١٩٧٠ـ١٩٩٠	٣٦
٥	الناتج الزراعي بالأسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٦٤ والأهمية النسبية للقطاع الزراعي بالأسعار الجارية والثابتة من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٦٤ للسنوات ١٩٥٣ ـ ١٩٦٩.	٤٤
٦	الناتج الزراعي بالأسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٨٠ والأهمية النسبية ومعدل نمو للقطاع الزراعي بالأسعار الجارية والثابتة من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠ للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠.	٤٥
٧	الناتج النباتي والحيواني بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠ والأهمية ومعدل نموه للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠	٤٦
٨	اجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي بالأسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٦٤ والأهمية ومعدل نموه من اجمالي تكوين رأس المال الثابت للسنوات ١٩٥٣ ـ ١٩٦٩	٥٠

Text Stamp

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
٩	اجمالي تكوين رأس المال الثابت الزراعي بالأسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٨٠ والأهمية ومعدل نموه من اجمالي تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد للسنوات ١٩٨٠ - ١٩٨١.	٥١
١٠	الميزان التجاري للقطاع الزراعي والأهمية النسبية للصادرات والاستيرادات الزراعية إلى اجمالي الصادرات والاستيرادات للسنوات ١٩٧٠-١٩٩٠.	٥٦
١١	الأهمية النسبية لحجم القوة العاملة في القطاع الزراعي في العراق إلى جمع القوة العاملة في الاقتصاد ومعدل نموها وعدد السكان للسنوات ١٩٧٠-١٩٩٠.	٥٩
١٢	انتاجية رأس المال الثابت في القطاع الزراعي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٦٤ ومعدل نمو الانتاجية للسنوات ١٩٥٣-١٩٦٩.	٦٩
١٣	انتاجية العمل والأرض ورأس المال الثابت في القطاع الزراعي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠ للسنوات ١٩٧٠-١٩٩٠.	٧٠
١٤	العلاقة بين الناتج الزراعي وعناصر الانتاج (العمل، الأرض رأس المال).	٧١
١٥	المساحة المزروعة بالمحاصيل النباتية والأهمية النسبية ومعدل النمو للسنوات ١٩٩١ - ١٩٩٤	٧٩
١٦	اجمالي الانتاج النباتي والأهمية النسبية لكل مجموعة ومعدل نموها للسنوات ١٩٩١-١٩٩٤	٨٠
١٧	اعداد الحيوانات الرئيسة في العراق وأهميتها ومعدل نموها للسنوات ١٩٩١-١٩٩٤	٨٥
١٨	اجمالي الانتاج الحيواني وأهميته ومعدل نموه للسنوات ١٩٩١-١٩٩٤	٨٦
١٩	مؤشرات التغير الهيكلي في الزراعة العراقية	١١٤

Text Stamp

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
٢٠	قياس درجة الاختلال حسب طريقة سيمون ـ كوزنتس	١١٥
٢١	البيانات المستخدمة في قياس الاختلال الهيكلي ودخل القطاع الزراعي	١١٦
٢٢	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي ونسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية	١١٧
٢٣	تطور التغير الهيكلي في القطاع الزراعي	١١٨

Text Stamp

الملخـــص

التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وأثرها على التنمية الزراعية في العراق للفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٩٤

إعـداد

محمـــد الـوادي

إشراف

الدكتور طالب عوض

تناولت هذه الدراسة التغيرات الهيكليـة في القطـاع الزراعـي وأثرهـا علـى التنميـة الزراعيـة في العراق للفترة ١٩٥٠ـ١٩٩٤.

وتهدف إلى إظهار التغيرات التي حدثت في القطاع الزراعي، من حيث دراسة الانتـاج النبـاتي ومكوناته من المجموعات المحصولية، ونسبة كل مجموعة من المساحة المزروعة ومساهمتها في الانتـاج النباتي. ودراسة الانتاج الحيواني من حيث أعداد الثروة الحيوانية وإنتاجها، وكذلـك دراسـة التغـير الهيكلي في مدى مساهمة القطاع الزراعـي في النـاتج المحلـي الاجمـالي، ونسـبة العمالـة الزراعيـة إلى العمالة الكلية.

وقد تم استخدام أساليب قياسية وإحصائية لتقدير دالة الانتاج، وقياس التغـيرات الهيكليـة في القطاع الزراعي وتأثير ذلك على القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلـك باسـتخدام تحليـل الانحـدار. أظهرت النتائج أن لعناصر الانتـاج (العمـل والأرض) دوراً في زيـادة النـاتج الزراعـي، أمـا رأس المـال الثابت المستخدم في الزراعة فلم يكن له دور هام في تحقيق الناتج الزراعي.

Text Stamp

وتبين أن انتاجية كل من (رأس المال، والعمل، والأرض) المستخدمة في الزراعة، منخفضة مقارنة مع القطاعات الأخرى أو مع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

أما دور القطاع الزراعي في التجارة الخارجية فقد أظهرت الدراسة أن هناك عجزاً دائماً في الميزان التجاري الزراعي خلال المرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠).

وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع الزراعي يعاني من اختلال هيكلي، تمثل في انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية وإلى بقاء هيكل الانتاج الزراعي دون تغير كبير.

وأظهر التحليل القياسي، أهمية كل من متغيري الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على مستوى الفرد، وعدد السكان في التأثير على مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، بينما وجد أن متغير صافي تدفق الموارد لا يؤثر بشكل معنوي على مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي.

وكذلك اظهرت نتائج التحليل القياسي أن عدد السكان يؤثر بشكل معنوي احصائياً على نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية.

أما فيما يتعلق بقياس أثر التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي على القطاعات الأخرى، فقد أظهرت نتائج التحليل القياسي أن هناك تأثيراً هاماً لنسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي على مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي.

وكما اظهرت نتائج التحليل القياسي فيما يتعلق بمساهمة قطاعي التوزيع والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي، فقد كان لهما تأثير هام احصائياً على نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات من أهمها:

Text Stamp

١- توجيه التخصيصات المالية في القطاع الزراعي إلى الانتاج النباتي والحيواني الذي يؤثر بصورة مباشرة على الانتاج الزراعي لان معظم التخصيصات المالية تتوجه إلى مشاريع السدود وتخزين المياه والتي لها تأثير غير مباشر على الانتاج الزراعي وعائدها بعيد المدى.

٢- العمل على استغلال كافة الأراضي الصالحة للزراعة واستخدام الدورة الزراعية لان معظم الأراضي الزراعية في العراق لم تستغل بصورة كاملة ويستخدم نظام التبوير في الزراعة.

٣- زيادة الاهتمام بالثروة الحيوانية لما لها من دور فعال في تعديل الاختلال الناتج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي.

Text Stamp

الفصـــــل الأول
الاطـــار العـــــام للدراسة

Text Stamp

١.١. المقدمـــــة

تمثل التنمية الزراعية في الظروف الراهنة إحدى المهام الأساسية التي تواجه العراق، نظراً لدور تلك العملية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وتعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي. إذ يعتمد العراق في الحصول على الجزء الأعظم من دخله القومي على تصدير النفط الخام، ولكن هذا غير مستقر لأسباب عديدة منها تغيرات الأسعار في أسواق النفط الدولية. وبقاء الاقتصاد العراقي منكشفاً للخارج متعرضاً إلى الضغوط والحصار الاقتصادي دليل على ذلك. إن الظروف الراهنة ومعطياتها تحتم على العراق إيلاء أهمية استثنائية لجهود التنمية في القطاع الزراعي، نظراً للأهمية الخاصة لتلك الجهود في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ومن ضمنها التنمية الصناعية التي تعتمد إلى حد كبير على ما يحرز من تقدم في الانتاج الزراعي، بحكم علاقة التشابك القوية والمتعددة الوجوه بين النشاطين الزراعي والصناعي. ولكن التنمية الزراعية لا يمكن تحقيقها إلا بالعمل على إحداث تغيرات هيكلية داخل القطاع الزراعي وتكون هذه التغيرات مدروسة من أجل تحقيق نقلة نوعية في زيادة الانتاج والناتج الزراعي.

وقد قسمت الدراسة في خمس فصول، تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة، وتناول الفصل الثاني هيكل القطاع الزراعي في العراق من جوانبهما المختلفة.

وتعرض الفصل الثالث لدراسة دور القطاع الزراعي في المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي، تكوين رأس المال الثابت، والعمالة، والتجارة الخارجية) بالاضافة إلى قياس انتاجية عناصر الانتاج ودراسة واقع القطاع الزراعي خلال فترة الحصار ١٩٩١ ـ ١٩٩٤.

وفي الفصل الرابع، تم قياس التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي من خلال استخدام مؤشرات التغير الهيكلي في الزراعة، وتطبيق طريقة (سيمون ـ كوزنتس) ونموذج (تشنري ـ سيركوين).

Text Stamp

وتناول الفصل الخامس، الآفاق المستقبلية للزراعة العراقية والاستنتاجات والتوصيات التي توصلت لها الدراسة.

١-٢. مبررات البحث ومشكلته وأهدافه

١-٢-١. المبررات (أهمية البحث):

إن التنمية الزراعية تمثل دوراً بارزاً ومهماً لا يمكن الاستهانة به في أي اقتصاد من خلال توفيرها الغذاء للسكان والمواد الأولية للصناعة، ولأن العراق من البلدان الزراعية في الأساس حيث تتوفر فيه الموارد الأولية للتنمية الزراعية إذا أحسن استغلالها فمن الممكن أن يتحول العراق إلى دولة المجهز للمنتوجات الزراعية (الغذائية) إلى منطقة الشرق الأوسط. لقد بدأت التنمية الاقتصادية بشكلها المنظم في عام ١٩٥٠ عندما أقر تشكيل مجلس الإعمار، وقد تم تخصيص نسبة معينة من الاستثمارات إلى القطاع الزراعي بهدف تنميته وزيادة انتاجيته لغرض تحقيق الأمن الغذائي العراقي، وذلك لأن القطاع الزراعي يلعب دوراً رئيساً في تحقيق هذا الأمن.

ورغم هذه الخطط المتعاقبة نجد أن القطاع الزراعي بدأت تنخفض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي حيث كان في عام ١٩٥٣ (٢٢٪)، وانخفضت هذه النسبة إلى ٤ر١٧٪ عام ١٩٦٠، واستمرت في الانخفاض وبلغت ٧ر٤٪ عام ١٩٨٠ وارتفعت هذه النسبة وبلغت ٧ر٧٪ عام ١٩٩٠ لأسباب عديدة منها انخفاض أسعار النفط وانخفاض صادرات العراق النفطية.

ولقد أصبح العراق من الدول المستوردة للمواد الغذائية مما أضر بالأمن الغذائي العراقي، وعرضه إلى شتى أنواع الضغوط السياسية والاقتصادية وبصورة واضحة من خلال فرض الحصار الاقتصادي على العراق منذ آب ١٩٩٠.

وخلال فترة الحصار تبين فشل التنمية الزراعية بصورة جلية وذلك عندما عجزت الزراعة العراقية عن سد حاجة السكان من المواد الغذائية الأساسية والمواد الأولية الزراعية مما أدى بالعراق إلى أن يعاني من النقص والعجز الحاصل في المواد الأولية.

Text Stamp

لذا وجدتُ من الضروري القيام بدراسة تحليلية للتنمية الزراعية في العراق منذ بداية عام ١٩٥٠ وحتى الوقت الحاضر لتقييم تطور القطاع الزراعي في العراق ودوره في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية وللوقوف على أسباب فشل التنمية الزراعية في تحقيق أهدافها. ومن خلال هذه الدراسة يتاح لنا إمكانية استكشاف القيام بتنمية زراعية حقيقية خلال فترة ما بعد الحصار.

١-٢-٢. مشكلة البحث (أسئلة البحث):

تكمن مشكلة هذه الدراسة في عدة نقاط:

* تقييم التنمية الزراعية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المتعاقبة وذلك بعجز القطاع الزراعي في العراق عن مواكبة عمليات التنمية الاقتصادية.
* ما هي إمكانية القطاع الزراعي والصعوبات التي يواجهها.
* ما هو دور السياسات الحكومية في تطوير الزراعة.
* هل يستطيع القطاع الزراعي أن يلبي حاجة القطاع الصناعي من المواد الأولية الزراعية من أجل زيادة التشابك القطاعي.
* ما هو دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية في العراق.
* ما هو تأثير الحصار الاقتصادي على التنمية الزراعية في العراق.

١-٢-٣. الأهـــــداف:

تهدف الدراسة للإجابة عن عدد من الاسئلة التي تثار حول التنمية الزراعية في العراق:

* هل إن هيكل القطاع الزراعي له دور أساسي في تحديد الناتج لهذا القطاع.
* للتعرف على أنواع المحاصيل المزروعة وأهميتها من حيث المساحة والانتاج.
* هل أن الفرصة المالية التي اتيحت للعراق خلال فترة السبعينات أمكن استغلالها في تنمية زراعية لتحقيق الأمن الغذائي.
* كيف يمكن لعوامل الانتاج (الأرض، العمل، رأس المال، الادارة والتنظيم) أن تلعب دوراً أساسياً في التنمية الزراعية وقياس انتاجية هذه العناصر.

Text Stamp

* التعرف على دور القطاع الزراعي في التجارة الخارجية للعراق.

١-٢-٤. فرضيات الدراسة:

قد تم تبني عدد من الفرضيات التي سوف يتم اختبار صحتها من خلال هذه الدراسة:

* جهود التنمية الزراعية في العراق كانت ترمي إلى التخلص من تخلف الزراعة وتم قياس ذلك من خلال مقارنة معدل النمو في القطاع الزراعي مع معدلات النمو المتحققة في القطاعات الأخرى.
* مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، متذبذبة من سنة إلى أخرى.
* أثر النمو الاقتصادي في العراق كان ايجابياً على التغير الهيكلي في القطاع الزراعي.
* اثر الحصار الاقتصادي في العراق على القطاع الزراعي والتغير الهيكلي في قطاع الزراعة سيكون له تأثير ايجابي.
* اثر السياسات الحكومية بشكل سلبي أو ايجابي على القطاع الزراعي.

١-٣. منهجية الدراسة:

سوف تعتمد هذه الدراسة على المنهجين التحليلي والاحصائي الوصفي والقياسي في عرض البيانات وتحليلها وتقييمها وتفسيرها، فقد تم اعداد عدد من الجداول والبيانات الاحصائية والتي تعكس تطور الناتج المحلي الاجمالي والناتج الزراعي بالأسعار الجارية والثابتة واعداد القوى العاملة في القطاع الزراعي ونسبتهم إلى العمالة الكلية في الاقتصاد ودور القطاع الزراعي في التجارة الخارجية وثم استخراج معدلات النمو لهذه البيانات واستخدام تحليل الانحدار للمتغيرات كأداة مساندة للوصول إلى النتائج. وقد تم استخدام البيانات من مصادرها الرسمية.

١-٣-١. النموذج القياسي:

سيتم استخدام النماذج التالية:

Text Stamp

١- قياس الفرق بين مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ونسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية لمعرفة درجة الاختلال الهيكلي وهي طريقة استخدمها الاقتصادي الاميركي (سيمون كوزنتس)

$$Qi/Qt - Li/Lt = NB$$

Qi الناتج في القطاع الزراعي.

Qt الناتج المحلي الاجمالي.

Li حجم العمالة في القطاع الزراعي.

Lt حجم العمالة في الاقتصاد.

NB درجة الاختلال.

٢- قياس أثر عوامل الانتاج على الانتاج الزراعي وسوف نعتمد دالة كوب دوغلاس (Cobb-Douglas Function)

$$Y = AL^{\alpha} K^{\beta} T^{\delta}$$

Y الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة.

K حجم رأس المال الثابت في القطاع الزراعي بالأسعار الثابتة.

T مساحة الأرض الزراعية.

L حجم القوة العاملة في القطاع الزراعي.

(α, β, δ) = مرونة الانتاج بالنسبة لعناصر الانتاج.

A التكنولوجيا (معلمة الكفاءة).

٣- قياس التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وأثر هذه التغيرات على القطاعات الاقتصادية الأخرى، وسيتم استخدام نموذج تشنري سيرجوين (Chenery-Syrguin)

$$LnAGQ = \beta_0 + \beta_1 Lny + \beta_2 Ln\ Pop + \beta_3\ LnF \quad \ldots\ldots (1)$$

$$LnAGE = \alpha_0 + \alpha_1\ Lny + \alpha_2 Ln\ Pop + \alpha_3\ LnF \quad \ldots\ldots (2)$$

$$LnAGQ = a_0 + a_1\ Ln\ NQ + a_2\ Ln\ RQ + a_3 LnTQ \quad \ldots\ldots (3)$$

$$LnAGE = b_0 + b_1\ LnNQ + a_2\ LnRQ + a_3\ LnTQ \quad \ldots\ldots (4)$$

Text Stamp

AGQ مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي.

AGE نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية.

Y الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على مستوى الفرد.

Pop عدد السكان.

F تدفق الموارد الانتاجية مقاساً (المستوردات ـ الصادرات).

NQ مساهمة القطاع السلعي في الناتج المحلي الاجمالي.

RQ مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي.

TQ مساهمة قطاع التوزيع في الناتج المحلي الاجمالي.

١ـ٣ـ٢. تعريف المصطلحات:

* الناتج الزراعي: هو الناتج المتحقق داخل القطاع الزراعي خلال فترة معينة.
* رأس المال: وهو حجم رأس المال المستخدم في الزراعة.
* الأراضي الزراعية: هي الأراضي المستغلة للأغراض الزراعية.

١ـ٤. الدراسات السابقة:

اجريت عدة دراسات سابقة حول التنمية الاقتصادية بشكل عام وتناولت التنمية الزراعية بصورة مختصرة... وسوف نذكر الدراسات التالية:

١ـ الباحث خليف فيروز مهيدي، فعالية الاستثمار الزراعي الفعلي وأثره على نمو الدخل القومي في العراق، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، أيلول، ١٩٨٣.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى تأثير الاستثمار الزراعي الفعلي على بعض مؤشرات نمو الدخل القومي. ولقد توصل الباحث إلى وجود علاقة بين زيادة الاستثمار الفعلي في قطاع الزراعة وزيادة الدخل القومي للفترة ١٩٥٣ـــ١٩٧٨ وقد استخدم الباحث عدة نماذج قياسية لبيان نسبة الاستثمار الفعلي في تكوين الدخل القومي، وقد كانت دراسة الباحث (خليف فيروز) عن الاستثمار فقط وكان تركيزها على الاستثمار في المشاريع

Text Stamp

الزراعية الكبرى مثل السدود والخزانات والمبازل ولم يتطرق إلى الانتاج النباتي والحيواني. وقد كانت للفترة الزمنية ١٩٥٣-١٩٧٨.

٢- الباحث طارق اغاجان كرم، تقييم خطط التنمية القومية للفترة ١٩٧٠-١٩٨٠، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، تشرين الأول، ١٩٩٠.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم خطط التنمية القومية خلال فترة السبعينات وقد كانت خطتان فقط. وقد قام الباحث باستعراض أهداف الخطط الاقتصادية ومن ثم قسمها إلى القطاعات الاقتصادية ولقد تناول القطاع الزراعي وذلك بعرض أهدافه المذكورة في خطة التنمية القومية ١٩٧٠-١٩٧٤، ١٩٧٦-١٩٨٠ ونسبة تنفيذ هذه الأهداف حيث وجد أن نسبة التنفيذ الفعلي هو أقل من المخطط ولم يتناول اسباب عدم تنفيذ هذه الأهداف بصورة كاملة ولم يستخدم الأساليب القياسية والاحصائية في هذه الدراسة فقد كانت دراسة وصفية نظرية.

٣- نضال كامل رشيد، الأسس النظرية في التنمية الزراعية العراقية، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٧٤، مطبعة الحوادث.

تناول الباحث في هذا الكتاب مفاهيم التنمية الزراعية وتناولها من خلال التنمية الزراعية في العراق وقد درس عدة خطط للقطاع الزراعي وذلك باستعراضها ومقدار حجم التنفيذ الفعلي ولم يستخدم أي أسلوب رياضي أو قياسي في هذه الدراسة وكانت الفترة الزمنية ١٩٥١-١٩٦٨.

٤- الدكتور عبد الوهاب مطر الداهري، التنمية الزراعية في المجتمعات التقليدية وتقنياتها واقتصادها مع التركيز على العراق، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨.

هذا الكتاب هو عبارة عن ترجمة لرسالة الدكتوراة للكاتب نفسه التي قدمها إلى جامعة وسكنسن وتناول الباحث في هذا الكتاب استعراض تاريخي للتطور الزراعي في

Text Stamp

المجتمعات التقليدية منذ القدم وتناول العراق في سياق هذه الدراسة وذلك باستعراض التطور الذي حدث في الزراعة في العراق، والفترة الزمنية التي شملتها الدراسة هي ١٩٣٢.

أما دراستنا تتميز عن الدراسات السابقة بعدة نقاط:

١ـ الفترة الزمنية: حيث شملت دراستنا الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٩٤ حيث لا توجد أي دراسة سابقة تناولت كل هذه الفترة.

٢ـ استخدام الأسلوب التحليلي: فقد اعتمدت دراستنا الأسلوب التحليلي والوصفي من توضيح تطور التنمية الزراعية بحيث سيتم استخدام الأسلوب القياسي أما في الدراسات السابقة فقد كانت تعتمد الأسلوب الوصفي فقط.

٣ـ توضيح العلاقة بين القطاع الزراعي والمتغيرات الاقتصادية والتجارة الخارجية أما الدراسات السابقة فقد أغفلت هذه النواحي.

٤ـ بيان أثر الظروف والمتغيرات السياسية التي طرأت على العراق وأثرها على التنمية الزراعية مثل الحرب العراقية ـ الايرانية وحرب الخليج والحصار الاقتصادي والتي لم تكن موجودة أثناء إعداد الدراسات السابقة.

٤٨١٤٢٧

Text Stamp

الفصل الثاني
هيكل القطاع الزراعي في العراق

Text Stamp

٢. هيكل القطاع الزراعي في العراق

٢-١. مفهوم الهيكل الاقتصادي:

تعني كلمة الهيكل في المفهوم الاقتصادي شيئاً محدداً، وهو التوزيع النسبي للمتغير الذي يراد دراسته [عمرو، ١٩٧٢]، أي نسبة مكونات ذلك المتغير إلى حجمه الكلي. ويتكون هيكل الاقتصاد القومي عادة من هياكل فرعية عديدة كالهيكل الانتاجي، وهيكل القطاع الزراعي، وهيكل العمالة، وهيكل التجارة الخارجية. فهيكل القطاع الزراعي يعني التوزيع النسبي لفروع الانتاج الزراعي بالنسبة لمجمل الانتاج الزراعي. أما الهيكل الانتاجي فيعني التوزيع النسبي للانتاج الكلي على الأنشطة الاقتصادية التي يتولد فيها الانتاج، أو التوزيع النسبي للأيدي العاملة على الأنشطة الاقتصادية ذاتها.

ويمكننا اصدار حكم موضوعي عن هيكل معين عندما تتوفر بيانات عن التوزيع النسبي لذلك الهيكل. فتوفر بيانات عن التوزيع النسبي للانتاج على فروع القطاع الزراعي في دولة معينة، يجعل بالامكان اعطاء صورة واضحة عن القطاع الزراعي في تلك الدولة.

وتحدد مساهمة فروع القطاع الزراعي طبيعة وصفة هيكل القطاع الزراعي، إذ يتميز هيكل القطاع الزراعي في الدول المتقدمة بأن الانتاج الزراعي يساهم في سد حاجة الطلب المحلي على المواد الغذائية والمواد الأولية الزراعية، ويستوعب نسبة قليلة من الأيدي العاملة إذ يستخدم التقنية الحديثة في الزراعة في حين ان الهيكل الزراعي في الدول النامية يحتل مرتبة متدنية من حيث توليد الناتج، والأولى في استيعاب الأيدي العاملة في حين لا يساهم القطاع الزراعي في سد الطلب المحلي على المواد الغذائية أو المواد الأولية إذ انتاجيته منخفضة ويستخدم الأساليب البدائية في الزراعة.

وتعاني البلدان النامية من اختلال كبير في القطاع الزراعي، واختلالات أخرى في مواردها المادية والبشرية، واختلال في هيكل صادراتها. وتختلف هذه الاختلالات من بلد إلى آخر تبعاً لدرجة التطور التي وصل إليها البلد، وظروفه وامكاناته المادية والبشرية، وموارده الطبيعية، وأسلوب التنمية المتبع فيه.

Text Stamp

ونتيجة لتلك الاختلالات التي يعاني منها القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى فقد أصبحت مسألة التنمية الشاملة، ضرورة لا بد منها من أجل إعادة بناء هياكلها عن طريق إحداث تغيرات هيكلية كبيرة في الاقتصاد. وقد أشار الاقتصادي هـ . بي تشينري إلى هذه الناحية بقوله "وتزداد الحاجة إلى برامج التنمية الشاملة بشكل عام، عندما يتطلب تغييرات بنيوية (هيكلية) كبيرة لغرض إنشاء أو إعادة بناء عملية النمو المتوازنة" [تشينري، ١٩٨٥].

ويرى سيمون كوزنتس بأن النمو الاقتصادي الحديث للدولة يتضمن زيادة ثابتة في انتاج الفرد تصاحبها غالباً زيادة في السكان، وتغييرات هيكلية كبرى في المؤسسات أو الممارسات الاجتماعية والاقتصادية [كوزنتس ١٩٦٦].

وبالرغم من وجود صفات مشتركة أو عوامل موحدة بين الدول التي تشهد تغييرات هيكلية في اقتصادياتها خلال فترة تاريخية معينة، إلا أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدعو إلى وجود نماذج مختلفة نوعاً ما من التغيير الهيكلي، ومن هذه الأسباب: [Chenry 1979]

١- الاختلاف في الأهداف الاجتماعية واختيار السياسات.
٢- الاختلاف في ملكية المصادر الطبيعية.
٣- الاختلاف في حجم البلد.
٤- الاختلاف في إمكانية الحصول على رأس المال الخارجي.
٥- التغييرات في العوامل الموحدة عبر الزمن.

وعليه، فإن عملية التنمية في البلدان النامية ينبغي أن تستهدف إعادة بناء هياكلها المختلة، وإحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية من شأنها تصحيح الاختلال في هياكلها، والذي بات أحد مظاهر تخلفها.

٢.٢. أهمية دراسة التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي:

تعد التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي مؤشراً لاتجاهات نمو الناتج الزراعي، إذ إن الثبات النسبي للمكونات الموردية للقطاع المذكور تؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو في الناتج الزراعي، بينما يعد

Text Stamp

اتجاه التغيرات الهيكلية الزراعية نمو المحتوى التكنولوجي، أحد أهم المتغيرات المؤدية إلى تسارع معدلات النمو للناتج الزراعي [النجفي، ١٩٩٤].

ولما كان الهيكل الزراعي يعني تناسب الفروع التي تكون القطاع الزراعي، وأن هذا التناسب يتفاوت من قطر لآخر؛ لذلك يجب التعرف على العوامل التي أدت إلى تباين هذا الهيكل لمصلحة تطور الزراعة، والوصول إلى أفضل هيكل زراعي نحصل منه على أكبر عائد اقتصادي ممكن. لذا يمكن اعتبار أفضل هيكل انتاجي للقطاع الزراعي هو القطاع الزراعي الذي يعمل فيه نسبة من العمالة، تتناسب مع حجم مساهمته في الناتج، ويستخدم التكنولوجيا والتقنية الحديثة. إن زراعة محاصيل جديدة أو اجراء تغيرات تقنية، وتغير نمط الزراعة وزيادة التشابك الزراعي عوامل مؤثرة في تغير الهيكل الزراعي، واتساع القاعدة الانتاجية الزراعية وقدراتها على التطور اللاحق، وعلى الاستجابة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، وتقليل تأثير الأزمات الخارجية.

وتتجلى أهمية دراسة الهيكل الزراعي بالنقاط التالية:

١- تقديم صورة يمكن على ضوئها إعادة التخطيط الزراعي في عموم القطر.

٢- معرفة مدى تطور الزراعة وإجراء المقارنات بين القطاعات الاقتصادية في داخل الاقتصاد الوطني أو اجراء المقارنات مع الدول الأخرى.

لذا، فإن دراسة هيكل القطاع الزراعي قد ازدادت أهميته بصورة كبيرة، نظراً للتطورات التقنية التي دخلت القطاع الزراعي. ويشير الاختلال الهيكلي إلى انحراف الهيكل المراد دراسته عن نمط الهيكل السائد في الدول المتقدمة الصناعية [عمرو، ١٩٧٢]، والتي توصف هياكلها بأنها سليمة ولذلك فإن صفة الاختلال هي صفة نسبية وليست مطلقة. إذ ليس من الممكن أن يوصف هيكل اقتصادي معين بأنه هيكل مختل من الناحية المطلقة، وإنما تطلق هذه الصفة مقارنة بهيكل اقتصادي يعتبر سليماً.

وهناك وسائل عدة يلجأ إليها الاقتصاديون لقياس درجة تقدم أو تخلف القطاع الزراعي وهذه الوسائل قد تكون تقليدية، مثل عدد الجرارات، أو كمية استخدام الأسمدة أو إنتاجية المزارع،

Text Stamp

والأرض [وداي، ١٩٨٥]، ولا يمكن استخدام مقياس واحد للحكم على القطاع الزراعي وإنما ينبغي استخدام مقايس عديدة وتقاس درجة الاختلال القطاع الزراعي بثلاثة طرق وهي:

١- مؤشرات التغير الهيكلي في الزراعة.

٢- طريقة (سيمون كوزنتس).

٣- نموذج (تشنري - سيركوين).

٢-٣. واقع الهيكل الزراعي في العراق:

إن التغيرات التي تحدث في هيكل القطاع الزراعي من أهم التغيرات التي تحدث في الاقتصاد، وذلك للدور الذي يقوم به هذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية، حيث إن التطور في القطاع الزراعي يتم من خلال الانتقال من المستويات الدنيا للانتاج إلى المستويات العليا، ومن انخفاض حصته من العمالة ورفع انتاجيته.

٢-٣-١. هيكل الموارد الطبيعية (الأرض، المياه):

الأرض:

يقصد بالموارد الأرضية، مجموع الأراضي التي يمكن استخدامها كمورد انتاجي في النشاط الاقتصادي الزراعي، وتعد الأرض عنصراً مهماً في الانتاج سواء كان نباتياً أم حيوانياً [أبو الوفا، ١٩٧٥]. ويلاحظ أن للانتاج الزراعي علاقة وثيقة ومباشرة بنوعية الأرض وخصوبة التربة وأشكال استغلالها. إذ بدون توفر عنصر الأرض في الانتاج الزراعي تصبح العناصر الانتاجية الأخرى فلا قيمة لها مطلقاً.

وتبلغ مساحة العراق (١٧٣) مليون دونم عراقي، أما مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فتقدر بحوالي (٤٨) مليون دونم، أي بنسبة (٢٧ر٧٪) من مساحة العراق [م. الاحصائية ١٩٩٠] وهذه المساحة الصالحة للزراعة موزعة كالآتي (١٦) مليون دونم تقع في المنطقة الشمالية، وتعتمد في زراعتها بصورة أساسية على مياه الأمطار الموسمية، وتشكل نسبة (٣٣ر٣٪) من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة. أما المساحة الباقية والبالغة (٣٢) مليون دونم

---

* الدونم العراقي = ٢٥٠٠م^{٢}.

Text Stamp

فإنها تقع في المنطقتين الوسطى والجنوبية، وتعتمد في زراعتها على السقي بواسطة المضخات، أو تسقى عن طريق السيح، خاصة في المنطقة الجنوبية من العراق وتشكل نسبة (٧ر٦٦٪) من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة. ومن الجدير بالذكر أن المساحات الصالحة للزراعة في العراق لا تزال، إلى الآن، دون الاستغلال الكامل، حيث إن المستغل منها لا تزيد مساحته عن (٢٣) مليون دونم، أي ما يشكل قرابة (٤٧٪) من مساحة الأرض الصالحة للزراعة في البلاد [الخياط ١٩٧٠] ويتبع في الأراضي الزراعية المستغلة فعلاً، الأسلوب الزراعي المعروف في الريف بنظام (التبوير) وبموجبه يترك سنوياً حوالي نصف الأراضي الزراعية دون زراعة، أي تترك بوراً إلى السنة التالية لغرض استعادة قوتها الانتاجية. ولهذا السبب فإن مساحة الأراضي الزراعية التي تستغل سنوياً في الريف العراقي تتراوح مساحتها ما بين (١٢ــ١٣) مليون دونم، أي نصف الأراضي الزراعية المستغلة في كافة أنحاء الريف. ومن هنا نلاحظ أن ما يستغل سنوياً من الأراض الزراعية في العراق، لا تزيد نسبتها على (٢٥٪) من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد [فرج، ١٩٨١] وهي نسبة قليلة جداً إذا قارناها من ناحية المساحة والانتاجية بعدد سكان العراق وباحتياجاته المتزايدة من مختلف المحاصيل الزراعية.

وتعاني الأراضي الزراعية في العراق من مشكلة الملوحة وتنتشر في الأراضي المروية، حيث تشكل نسبة الأراضي المصابة بالأملاح حوالي (٦٠٪) من مجمل الأراضي الصالحة للزراعة [البيلاوي، ١٩٦٨] وهذه النسبة في ازدياد.

الميـــــاه:

تعتمد الزراعة في العراق على ثلاثة مصادر مائية:

أـ مياه الأنهار.

ب ـ مياه الأمطار.

ج ـ المياه الجوفية.

أـ مياه الأنهار:

وتعد من أهم المصادر المائية في العراق، حيث تعتمد أكثر من (٦٠٪) من الأراضي الزراعية على مياه الأنهار ويشكل نهرا دجلة والفرات وروافدهما أساس هذا المصدر، ويقدر

Text Stamp

أقصى ايراد لهما (٥ر٧٧) مليار متر مكعب سنوياً، وان الإيراد المتوسط يبلغ (٦٤) مليار متر مكعب. وإن أكثر من (٧٠٪) من مياه الأنهار تأتي من خارج حدود العراق [النجفي، ١٩٨٥].

ب ـ مياه الأمطـــــار:

تسقط الأمطار في فصلي الشتاء والربيع، وتعتمد بشكل رئيسي للزراعة في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية من العراق، وتسمى الزراعة في هذه المناطق بالزراعة الديمية. إن الخط المطري الذي يزيد معدله عن (٤٠٠)ملم سنوياً يعد مؤشراً للزراعة الديمية في العراق، لذلك فإن الزراعة الديمية تسود في المناطق التي يكون فيها معدل سقوط الأمطار محصوراً بين (٦٠٠ـ٨٠٠ ملم) سنوياً [النجفي ١٩٨٥]. وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في هذه المناطق بنحو (١١) مليون دونم، أي ما يساوي (٩٧٪) من مساحة الأراضي الديمية.

ج ـ المياه الجوفيـــــة:

إن استخدام المياه الجوفية للأغراض الزراعية لا يزال على نطاق ضيق وذلك لكون التقييم النوعي والكمي للمياه الجوفية في العراق لم تكتمل صورته بعد. وتقدر الآبار المنجز حفرها بـ (٩٥٦٢) بئراً ارتوازياً [رضا، ١٩٨٨]، ويقدر ايراد المياه الجوفية ٢ مليار متر مكعب سنوياً [حربي، ١٩٨٣].

أما الهدف الأساس من حفر الآبار الارتوازية فهو توفير مياه الشرب بدرجة رئيسية، ولأغراض الزراعة. وتقدر الدراسات أن نسبة مساحة الأراضي، التي يمكن ريها بالمياه الجوفية لا تزيد عن (٥ر١٪) من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، أي حوالي ربع مليون دونم [الزراعة، ١٩٨٤]. وتتوزع المياه الجوفية بصورة رئيسية في الباديتين الشمالية والجنوبية.

٢ـ٣ـ ٢. واقع هيكل الانتاج الزراعي في العراق:

يحتل القطاع الزراعي أهمية بارزة بين قطاعات الانتاج الأساسية في معظم اقتصاديات الدول. وبخاصة النامية ومنها العراق والقطاع الزراعي أهمية خاصة في عملية التنمية الاقتصادية.

Text Stamp

يعاني القطاع الزراعي من عدم الكفاءة على الرغم من أن مناهج مجلس الإعمار قد اعطته الاهتمام الكبير، إلا أنه لم يحقق ما هو مطلوب منه، أما بعد مجلس الإعمار ومن خلال الخطط المتعاقبة فلم يكن للقطاع الزراعي الاهتمام الكافي وإنما حصته في المخصصات المالية قد وصلت في بعض الخطط إلى مستويات متدنية.

وقد بدأت دراسة هيكل الانتاج الزراعي العراقي من عام ١٩٧٠ ولغاية ١٩٩٠ ولم تتناول المرحلة الأولى وهي ١٩٥٠ ـ ١٩٦٩ للأسباب التالية:

١ـ تشير بعض الدراسات التي أجريت سابقاً إلى أنه لم يحدث تغير في هيكل الانتاج الزراعي في العراق خلال تلك المرحلة.

٢ـ عدم توفر البيانات بصورة دقيقة ومنتظمة لسلسلة زمنية ولعدة محاصيل.

٣ـ البعد الزمني لها بحيث أصبحت بيانات تاريخية.

وعند دراسة هيكل الانتاج الزراعي فإن المعلومات المتوفرة كانت عن الانتاج والمساحة المزروعة بالمحاصيل. أما من حيث عدد العمال الذين يعملون في زراعة هذه المحاصيل فإنه غير متوفر أو معروف. وعند دراسة هيكل الانتاج الزراعي سوف نركز على الانتاج والمساحة بما يختص بالانتاج النباتي، أما الانتاج الحيواني فسوف نركز على إعداد الثروة الحيوانية وكمية منتجاتها.

٢ـ٣ـ٢ـ١. الانتـــاج النباتي:

يحتل الانتاج النباتي أهمية كبيرة في مجمل الانتاج الزراعي، وتأتي هذه الأهمية من كون الانتاج يعد المصدر الرئيسي لغذاء الانسان الذي يعتمد عليه في حياته اليومية.

وأما المجاعات وظروف سوء التغذية التي تعرضت لها الأمم في الماضي وحتى الوقت الحاضر، وخصوصاً في افريقيا، فقد كان سببها تعرض الانتاج الزراعي النباتي إلى الكوارث الطبيعية، أو الآفات الزراعية، مما أدى إلى تخلف الانتاج النباتي وعدم مواكبته للزيادة السكانية وتلبية الحاجات الغذائية الأساسية. وهكذا فإن الانتاج النباتي يلعب دوراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي على الصعيدين الوطني والقومي.

Text Stamp

إن هذه بعض الحقائق التي تؤكد أهمية الانتاج النباتي، وعلى ضرورة الاهتمام به. أما في العراق فليس هناك أدنى شك في قدرته على توفير احتياجاته من المواد الغذائية والصناعية من مختلف المحاصيل، وذلك لما يمتاز به من امكانات متاحة للانتاج الزراعي.

ويصنف الانتاج النباتي إلى المجموعات التالية:

١- محاصيل الحبوب:

تعد محاصيل الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية الغذائية التي يعتمد عليها الانسان في غذائه فهي تشكل نحو (٦٠٪) من السعرات الحرارية للفرد ولا سيما في الدول النامية [التخطيط، ١٩٧٣] وتشمل محاصيل الحبوب (القمح والشعير، والرز والدخن، والذرة الصفراء) والعراق يزرع وينتج جميع هذه المحاصيل وتمثل محاصيل الحبوب المكانة الأولى من حيث حصتها في المساحة المزروعة بالمحاصيل النباتية، حيث تشير الاحصائيات إلى أنها شغلت مساحة قدرها (١٢١٢٦) ألف دونم وبلغت نسبتها إلى المساحة الكلية حوالي (٦ر٩١٪) في عام ١٩٦٦ [النشرة الاحصائية، ١٩٦٧].

من ملاحظة جدول رقم (١) نجد إن مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب قد بلغت عام ١٩٧٠ (٢ر١٠١٣٦) ألف دونم، وكانت نسبتها من المساحة الكلية المزروعة (٤ر٨٨٪). وقد ارتفعت المساحة المزروعة بالحبوب إلى (٢ر١٣٥٦٦) ألف دونم عام (١٩٩٠) وبلغت نسبتها من المساحة الكلية المزروعة (٩ر٨٨٪). وكان متوسط معدل مساهمة الحبوب إلى المساحة المزروعة خلال المرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠) هو (٧ر٨٧٪).

أما من حيث معدل النمو السنوي للمساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب، فقد كان بين عامي (١٩٧٠/١٩٧١) يعادل (-٢ر٠٪) وارتفع معدل النمو بين عامي (٨٩/١٩٩٠) وبلغ (٨ر٢٨٪). وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للمساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب خلال المرحلة ١٩٧٠/١٩٩٠ فقد بلغ (٩ر١٪).

أما انتاج الحبوب فمن ملاحظة جدول رقم (٢) نجد أن حجم انتاج الحبوب بلغ (٨ر٢١٠٦) ألف طن عام ١٩٧٠. وبلغ نسبته من مجموع الانتاج النباتي لعام ١٩٧٠

Text Stamp

(٣ر٤٥٪). وارتفع انتاج الحبوب إلى (٨ر١٤٥٣) ألف طن في عام (١٩٩٠). وبلغت نسبته من مجموع الانتاج النباتي لعام (١٩٩٠) (٧ر٤١٪). أما متوسط مساهمة انتاج الحبوب إلى مجموع الانتاج النباتي للمرحلة الواقعة ما بين (١٩٧٠-١٩٩٠)، فقد بلغ (٢ر٣٩٪). بينما كان معدل نمو الانتاج بين عامي (١٩٧٠/١٩٧١) سالباً بمعدل (- ٢٥٪)، بينما كان نمو الانتاج ١٣١٪ بين عامي (٨٩/١٩٩٠). وبلغ متوسط معدل نمو انتاج الحبوب خلال المرحلة (١٩٧٠/١٩٩٠) يعادل (٣ر١٥٪).

ومع ذلك يلاحظ أن محاصيل الحبوب كانت في تخلف مستمر غالباً، ويعود ذلك إلى أن نسبة كبيرة من هذه المحاصيل وخاصة الحنطة والشعير تعتمد على مياه الأمطار وخاصة في المناطق الشمالية.

وعند اجراء المقارنة بين متوسط معدل مساهمته في المساحة المزروعة ومتوسط معدل مساهمته في الانتاج النباتي نلاحظ أن متوسط معدل مساهمته في المساحة (٧ر٨٧٪)، ومتوسط معدل مساهمته في الانتاج يساوي (٢ر٣٩٪)، ونلاحظ أن مساهمته في المساحة أكبر من مساهمته في الانتاج، وهذا دليل على انخفاض انتاجية محاصيل الحبوب.

٢- محاصيل البذور الزيتية:

تعد محاصيل البذور الزيتية من المحاصيل الصناعية الضرورية، حيث تعد مادة أولية خصوصاً في صناعة الزيوت النباتية. وتشمل محاصيل البذور الزينة (عباد الشمس، بذور القطن، فول الصويا).

ومن ملاحظة جدول رقم (١) نجد أن مساحة الأراضي المزروعة بمحاصيل البذور الزيتية بلغت (٢ر١٤٣) الف دونم عام ١٩٧٠. وقد بلغت نسبتها من المساحة الكلية المزروعة (٢ر١٪) لعام ١٩٧٠. وقد ارتفعت المساحة المزروعة بهذه المحاصيل إلى (٧ر٣٤٤) الف دونم في عام ١٩٩٠، وبلغت نسبتها من المساحة المزروعة (٢٤ر٢٪) لعام ١٩٩٠، أما متوسط معدل مساهمتها في المساحة الكلية المزروعة فقد بلغ (٠١ر١٪) للمرحلة الواقعة بين (١٩٧٠-١٩٩٠).

Text Stamp

وبلغ معدل نمو المساحة المزروعة بمحاصيل البذور الزيتية بـ (٤٤ر٤٪) بين عامي (٧٠-١٩٧١)، وحقق معدل النمو في المساحة المزروعة بمحاصيل البذور الزيتية ارتفاعاً كبيراً، وصل إلى (٧٦٪) بين عامي (١٩٨٩/١٩٩٠). أما متوسط معدل نمو المساحة المزروعة بمحاصيب البذور الزيتية فقد بلغ (٩ر١٠٪) خلال المرحلة الواقعة بين (١٩٧٠-١٩٩٠).

أما من حيث الانتاج فمن ملاحظة جدول رقم (٢) نجد أن انتاج المحاصيل الزيتية بلغ (٢ر٢٧) ألف طن في عام (١٩٧٠)، وبلغت نسبته إلى مجموع الانتاج النباتي لنفس السنة (٦ر٠٪). وقد زاد انتاج محصول البذور الزيتية إلى (٦ر٧٣) ألف طن عام ١٩٩٠، وبلغت نسبته إلى مجموع الانتاج النباتي (٩ر٠٪). أما متوسط معدل مساهمة محصول البذور الزيتية في الانتاج النباتي فقد بلغ (٣٧ر٠٪) خلال المرحلة ١٩٧٠/١٩٩٠.

وقد زاد انتاج محاصيل البذور الزيتية، إذ كان معدل نموه متذبذباً خلال المرحلة فقد بلغ (-٤ر ٢٦٪) بين عامي ١٩٧٠-١٩٧١، بينما حقق ارتفاعاً وصل إلى (١١٩٪) بين عامي ١٩٨٩/١٩٩٠. وكان متوسط معدل نمو انتاج محاصيل البذور الزيتية (٩ر١٠٪) للمرحلة ١٩٧٠/١٩٩٠.

وعلى الرغم من أهمية هذه المحاصيل للصناعة المحلية، إلا أن كميات الانتاج ما زالت قليلة لا تكفي حاجة الصناعة المحلية ويعود ذلك إلى كونها محاصيل ليست ذات استهلاك مباشر، أي أنها محاصيل نقدية أو قد تكون تكاليف انتاجها عالية مقارنة بالمحاصيل الأخرى، أو أن أسعارها غير مجزية.

ونلاحظ أن متوسط حصته في المساحة أكبر من متوسط حصته في الانتاج خلال المرحلة ١٩٧٠-١٩٩٠ وهذا يدل على أن الانتاجية منخفضة.

٣- محاصيل الدرنيات:

وتعد هذه المحاصيل جزءاً مهماً من غذاء الانسان، وتشمل محاصيل الدرنيات: البطاطا، والبصل اليابس والثوم.

Text Stamp

ومن ملاحظة جدول رقم (١) نجد أن المساحة المرزوعة بالمحاصيل الدرنية قد بلغت (٥٣ر٥) الف دونم عام ١٩٧٠ وبلغت نسبتها إلى المساحة الكلية المرزوعة لنفس السنة (٥ر٠٪). وقد زادت المساحة المرزوعة بمحاصيل الدرنيات حتى بلغت (١١٧ر٢) الف دونم سنة ١٩٩٠، وبلغت نسبتها من المساحة المزروعة الكلية (٧٦ر٠٪) لنفس السنة، بينما كان متوسط مساهمة المساحة المزروعة بمحاصيل الدرنيات إلى المساحة الكلية المزروعة خلال المرحلة ١٩٧٠-١٩٩٠ هو ٧٥ر٠٪. وقد كان معدل نمو المساحة المزروعة بمحاصيل الدرنيات خلال المرحلة ١٩٧٠-١٩٩٠ متذبذباً، إذ بلغت (١١٣ر٨٪)، بين عامي ١٩٧٠-١٩٧١ وهي نسبة نمو مرتفعة مقارنة لما كان عليه بين عامي ١٩٨٩/١٩٩٠ حيث بلغت (- ٥ر٥٪). أما متوسط معدل نمو المساحة المرزوعة بمحاصيل الدرنيات للمرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠) فقد بلغ (١٠٪).

ويوضح الجدول رقم (٢) كمية الانتاج حيث بلغ (٧٣ر٣) الف طن عام ١٩٧٠ وبنسبة ١٪ من مجموع الانتاج النباتي لنفس السنة، وقد زاد انتاج محاصيل الدرنيات ووصل في عام ١٩٩٠ إلى (٣١٨ر٨) ألف طن، وبنسبة (٩ر٣٪) من مجموع الانتاج النباتي لنفس السنة. بينما بلغ معدل مساهمته في الانتاج النباتي (٣ر٣٪) للمرحلة ١٩٧٠-١٩٩٠. وكان معدل نمو انتاج محاصيل الدرنيات متذبذباً خلال المرحلة ٧٠-١٩٩٠ إذ بلغ ٣٦ر٣٪ بين عامي ١٩٧١/٧٠. وانخفض معدل نمو انتاج محاصيل الدرنيات وبلغ (-١٢ر٨٪) بين عامي ١٩٨٩-١٩٩٠. أما متوسط معدل النمو للمرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠) فقد بلغ (٢٧ر٢٪) ونلاحظ أن متوسط مساهمته في الانتاج النباتي أعلى من متوسط حصته من المساحة المرزوعة، وهذا شيء يدل على ارتفاع انتاجية الدرنيات.

٤- محاصيل البقول:

تعد من المحاصيل الزراعية المهمة، حيث تشكل بذورها مادة أساسية لغذاء الانسان لاحتوائها على نسبة عالية من البروتين، كما أنها عامل أساسي في خصوبة التربة، فضلاً عن استخدامها في العلف الحيواني وتشمل الباقلاء والحمص والعدس واللوبياء الجافة.

ومن ملاحظة جدول رقم (١) نجد أن المساحة المزروعة بمحاصيل البقول كانت متذبذة، إذ بلغت (٢٣٠ر٣) ألف دونم في عام ١٩٧٠، وكانت نسبة مساهمتها من المساحة الكلية

Text Stamp

المزروعة لنفس السنة (٢٪)، وقد انخفضت المساحة المزروعة بمحاصيل البقول، وبلغت (٢ر٨٥) الف دونم في عام ١٩٩٠ وكذلك انخفضت نسبتها من المساحة الكلية المزروعة، وبلغت (٥٥ر٠٪) لسنة ١٩٩٠. أما معدل نسبتها من المساحة الكلية المزروعة خلال المرحلة ١٩٧٠-١٩٩٠ فهو (٥ر١٪)، بينما كان معدل النمو متذبذباً، ويميل إلى الانخفاض إذ بلغ (٦٠٪) بين عامي ١٩٧٠/١٩٧١، وانخفض إلى (٣٧٪) بين عامي ١٩٨٩/١٩٩٠.

وكان متوسط معدل النمو في المساحة المزروعة بمحاصيل البقول خلال المرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠) قد بلغ (-٤ر٠٪).

ونلاحظ من جدول رقم (٢) أن الانتاج كان متذبذباً ويميل إلى الانخفاض، إذ بلغ انتاج محاصيل البقول (٨ر٤٨) الف طن عام ١٩٧٠، وبلغت نسبة مساهمته في الانتاج النباتي لنفس السنة (١٪)، وقد انخفض الانتاج بصورة كبيرة، إلى (٤ر١٧) الف طن عام ١٩٩٠، ونسبة مساهمته من مجموع الانتاج النباتي (٢ر٠٪) لنفس السنة ١٩٩٠. وبلغ متوسط مساهمة محاصيل البقول في الانتاج النباتي ٦ر٠٪ خلال المرحلة (١٩٧٠ــ ١٩٩٠). وكان معدل نمو الانتاج في البقول (-٨ر١٦٪) بين عامي (٧٠/١٩٧١) وقد ارتفع هذا المعدل ووصل إلى (٩ر٣٤٪) بين عامي (١٩٨٩/١٩٩٠). أما متوسط معدل نمو انتاج محاصيل البقول خلال المرحلة (١٩٧٠ــ١٩٩٠) فقد بلغ (٤ر٠٪). ويمكن ارجاع الاضطراب في الانتاج إلى زيادة الكميات المستهلكة من الباقلاء واللوبياء وهي خضراء. نلاحظ أن متوسط حصته في المساحة كان أعلى من متوسط مساهمته في الانتاج.

٥ـ المحاصيل لأغراض صناعية:

يعد القطاع الزراعي، وبخاصة الانتاج النباتي المصدر الرئيسي لتوفير المواد الأولية التي تحتاجها الصناعة المحلية، حيث اغلب الصناعات المحلية تقوم بالأساس معتمدة على المواد الأولية المحلية التي يوفرها القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. وتشمل هذه المحاصيل قصب السكر، والبنجر السكري، والقطن والتبغ، والتنباك.

Text Stamp

ومن جدول رقم (١) نلاحظ أن المساحة المزروعة بمحاصيل لأغراض الصناعية بلغت (١٣٩ر٩) الف دونم عام ١٩٧٠، وبلغت نسبتها إلى مجموع المساحة المزروعة (١ر٣٪) عام ١٩٧٠ وقد انخفضت مساحة الأرض المزروعة بالمحاصيل الصناعية إلى (٧٠ر٢) الف دونم عام ١٩٩٠، وبلغت نسبتها إلى مجموع المساحة المزروعة لنفس السنة (٠ر٤٥٪).

أما متوسط معدل مساهمة المساحة المزروعة بالمحاصيل لأغراض الصناعية إلى مجموعة المساحة المزروعة (١ر١٦٪) خلال المرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠). في حين كان معدل نمو المساحة المزروعة بمحاصيل لأغراض صناعية (٧٢٪) بين عامي ١٩٧٠/١٩٧١، وانخفض معدل النمو إلى (٢٨ر٥٪) بين عامي ١٩٨٩-١٩٩٠. وكان متوسط معدل نمو المساحة المزروعة ٣ر٨٪ للمرحلة ١٩٧٠-١٩٩٠.

أما من حيث الانتاج من المحاصيل لأغراض صناعية نلاحظ من جدول رقم (٢) فقد بلغ (٥٢ر٩) الف طن عام ١٩٧٠ وبلغت نسبتها من مجموع الانتاج النباتي (١ر١٪) سنة ١٩٧٠. وقد زاد انتاجها ووصل إلى (٩٤ر٦) ألف طن عام ١٩٩٠، وبلغت نسبتها من مجموع الانتاج النباتي (٢ر١٪) لسنة ١٩٩٠. بينما بلغ متوسط معدل نسبة الانتاج من المحاصيل لأغراض صناعية إلى مجموع الانتاج النباتي (٣٪) للمرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠).

أما معدل نمو الانتاج فقد بلغ ٣ر١٪ بين عامي ٧٠-١٩٧١ وارتفع معدل النمو ووصل إلى ٧ر٧٪ بين عامي (١٩٨٩-١٩٩٠). وبلغ متوسط معدل نمو الانتاج (٩ر٧٪) خلال المرحلة ٧٠-١٩٩٠. يلاحظ مما سبق أن متوسط مساهمة المحاصيل لأغراض صناعية في الانتاج أعلى من متوسط مساهمته في المساحة خلال المرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠).

٦- محاصيل الخضروات:

تعد محاصيل الخضروات من المحاصيل الزراعية ذات القيمة الغذائية العالية لاحتوائها على نسبة كبيرة من الفيتامينات التي يحتاجها جسم الانسان، وتمتاز هذه المحاصيل بقصر فترة نموها، كما أن قسماً منها صيفي والآخر شتوي، وتأتي هذه المحاصيل بالدرجة الثانية

Text Stamp

بعد محاصيل الحبوب، سواء من ناحية كمية الانتاج أو المساحة المزروعة، وذلك لكونها غالية الثمن مقارنة بغيرها من المحاصيل الزراعية الأخرى.

نلاحظ من جدول رقم (١) أن المساحة المزروعة بالخضروات هي (٧٦٢ر٤) ألف دونم سنة ١٩٧٠، وكانت نسبتها إلى مجموع المساحة المزروعة الكلية (٦ر٦٪). وارتفعت المساحة المزروعة بمحاصيل الخضروات إذ بلغت (٥ر١٠٩٠) الف دونم عام ١٩٩٠، وبلغت نسبتها إلى مجموع المساحة المزروعة (١ر٧٪) في عام ١٩٩٠. أما متوسط معدل مساهمة المساحة المزروعة بالخضروات إلى مجموع المساحة المزروعة بالمحاصيل النباتية فقد بلغ (٩ر٧٪) خلال المرحلة ١٩٧٠-١٩٩٠.

بينما كان معدل نمو المساحة المزروعة بالخضروات (٣ر٨٦٪) بين عامي ١٩٧٠/١٩٧١، وقد انخفض معدل نمو المساحة إلى (ـ٤ر١٪) بين عامي ١٩٨٩/١٩٩٠. أما متوسط معدل النمو في المساحة خلال المرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠)، فقد بلغ (٨ر٥٪).

أما من حيث الانتاج فنلاحظ من خلال جدول رقم (٢) أن انتاج الخضروات فقد بلغ (١ر١٦٧٠) الف طن عام ١٩٧٠، وبلغت نسبة مساهمته في مجموع الانتاج (٩ر٣٥٪) عام ١٩٧٠. وقد زاد انتاج الخضروات ووصل إلى (٠ر٢٩٠٥) ألف طن عام ١٩٩٠، وبلغت نسبته إلى مجموع الانتاج النباتي (٣٥٪) لعام ١٩٩٠، أما متوسط نسبة مساهمته في الانتاج النباتي فكانت (٣٤٪) خلال المرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠).

أما معدل نمو الانتاج من الخضروات فكان (١٥٪) بين عامي (١٩٧٠ـ١٩٧١)، وقد انخفض معدل نمو الانتاج إلى (٣ر١٪) بين عامي (١٩٨٩ـ١٩٩٠)، أما متوسط معدل النمو خلال المرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠) فقد بلغ (٤ر٢٣٪).

وان سبب هذه الزيادة سواء بالكميات المنتجة أو المساحة المزروعة يرجع في الأساس إلى ارتفاع أسعارها، مما دفع بالفلاحين إلى زيادة المساحة والانتاج معاً. ونلاحظ أن متوسط معدل مساهمته في الانتاج أعلى من متوسط حصته من المساحة خلال المرحلة ١٩٧٠-١٩٩٠.

Text Stamp

٧ـ الفواكـــــــه:

لقد تناولت الدراسة انتاج الفواكه، ولم تتناول المساحة المزروعة بأشجار الفواكه وأعدادها وذلك لعدم توفر البيانات الدقيقة عن المساحة المزروعة، أو أعداد أشجار الفاكهة، وأما الانتاج فتوفرت عنه البيانات.

من خلال جدول رقم (٢) نلاحظ أن انتاج الفواكه قد بلغ (١٩٤) ألف طن في عام ١٩٧٠، وبلغت نسبة مساهمته في الانتاج النباتي (٢ر٤٪). وقد زاد انتاج الفواكه ووصل إلى (٨٥٩) الف طن عام ١٩٩٠، وزادت نسبة مساهمته في الانتاج النباتي وبلغت (٥ر١٠٪).

وقد بلغ متوسط معدل مساهمته في الانتاج (١١٪) للمرحلة ١٩٧٠ـ١٩٩٠. بينما كان معدل نمو الانتاج بين عامي ١٩٧٠ـ١٩٧١ هو (٧ر٧٪). وقد انخفض معدل نمو الانتاج للفواكه إلى (٢ر٤٪) بين عامي ١٩٨٩/١٩٩٠. أما متوسط معدل نمو الانتاج للمرحلة ١٩٧٠ـ١٩٩٠ فقد بلغ (٩٪) ويمكن ارجاع سبب هذه الزيادة بالكميات المنتجة إلى ارتفاع أسعارها مما شجع الفلاحين على زراعتها وزيادة الانتاج منها.

٨ـ التمـــــر:

يعد العراق موطن زراعة النخيل وانتاج التمر منذ قديم الزمان. ولقد تناولت هذه الدراسة انتاج التمر، ولم تأخذ عدد أشجار النخيل، ولا المساحة المزروعة، وذلك لعدة أسباب منها: عدم توفر البيانات عن عدد النخيل والمساحة. والبيانات القديمة تشير إلى أن عدد النخيل في العراق سنة ١٩٦٧ بلغ (٣٢) مليون نخلة وهذا العدد بدأ بالانخفاض نتيجة إهمال زراعته والعناية به. ولكون بساتين النخيل قد أصبحت خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية ساحة قتال، مما أدى إلى انخفاض عدد أشجار النخيل إلى النصف.

وتشير بعض الدراسات إلى ان انتاج التمر قد بلغ (٣٤٠) الف طن عام ١٩٥٣ وازداد إلى (٤٥٠) الف طن في عام ١٩٥٨. ولكنه انخفض إلى (٣٨٠) الف طن في عام ١٩٦٧.

Text Stamp

ونلاحظ من جدول رقم (٢) ان انتاج التمر بلغ (٤٨٠) الف طن عام ١٩٧٠، وبلغت نسبته من الانتاج النباتي (٤ر١٠٪). وقد ازداد انتاج التمر في عام ١٩٩٠ ووصل إلى (٩ر٤٤٥) الف طن. وقد انخفضت نسبته من الانتاج النباتي فبلغت (٦ر٦٪). أما متوسط معدل مساهمته في الانتاج النباتي خلال المرحلة ١٩٧٠-١٩٩٠ كان (٦ر٨٪).

أما معدل نمو انتاج التمر، فقد كان متذبذباً خلال المرحلة ٧٠-١٩٩٠ حيث بلغ (-٥ر٣٧٪) بين عامي ٧٠-١٩٧١، وارتفع معدل النمو ووصل إلى (٦ر١١٪) بين عامي ٨٩-١٩٩٠. أما متوسط معدل نمو انتاج التمر خلال المرحلة ١٩٧٠-١٩٩٠ فقد بلغ ٥ر٦٪.

٢-٣-٢-٢. الانتاج الحيواني:

يعد الانتاج الحيواني من الفروع الزراعية الهامة التي توفر الغذاء للسكان، وتمد الكثير من الصناعات الغذائية وغير الغذائية بالمواد الأولية المطلوبة لقيامها ونموها، لذا فقد اكتسبت الثروة الحيوانية أهمية خاصة من حيث النوعية والكمية في مختلف بلدان العالم، والعديد منها يعرف اليوم على النطاق العالمي بمقدار امتلاكه للثروة الحيوانية وبحجم انتاجه لمختلف منتجاتها.

وتعد الثروة الحيوانية من المصادر المهمة للثروة الزراعية في العراق. ويساهم انتاجها سنوياً بقسط كبير من إنتاج القطاع الزراعي، ويعد العراق من البلدان التي تمتلك كافة المستلزمات المطلوبة للقيام بتنمية القطاع الحيواني، وزيادة انتاجه ومساهمته في الاقتصاد الوطني.

وينقسم القطاع الحيواني إلى مجموعتين هما:

١- مجموعة أعداد الثروة الحيوانية، وتشمل الأبقار والجاموس والأغنام والماعز.

٢- مجموعة منتجات الثروة الحيوانية وتشمل اللحوم الحمراء، واللحوم البيضاء، والحليب، والبيض، والأسماك.

Text Stamp

١ـ مجموعة أعداد الثروة الحيوانية:

أ ـ الأبقـــــار:

تعد الأبقار أحد أهم عناصر الثروة الحيوانية، وتنتشر تربيتها في جميـع منـاطق العـراق. فكل عائلة مزارعة في الريف تمتلك غالباً بقرة أو أكـثر؛ وذلـك لتلبيـة حاجاتهـا مـن الألبـان، وتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي.

ويشير جدول رقم (٣) إلى أن عدد الأبقـار بلـغ (١٦٨٩) ألـف رأس عـام ١٩٧٠، كـانت نسبتها إلى مجموع الثروة الحيوانية (٨ر٩٪) لنفس السـنة. وقـد تذبذبـت أعـداد الأبقـار وصـل عددهـا إلى (١٦٧٥) الـف رأس عـام ١٩٩٠. وقـد زادت نسـبتها إلى مجمـوع الـثروة الحيوانيـة بمعدل (٨ر١٢٪). وكـان متوسـط معـدل مسـاهمته إلى مجمـوع الـثروة الحيوانيـة خـلال المرحلـة (١٩٧٠ــ١٩٩٠) هـو (٢ر١٢٪) بينمـا بلـغ معـدل نمـو أعـداد الأبقـار بـين عـامي ١٩٧٠/١٩٧١ (٩ر٥٦٪) وانخفض إلى (٥ر١٪) بـين عـامي ٨٩/١٩٩٠ بينمـا كـان متوسـط معـدل النمـو خـلال (٤ر٣٪) خلال المرحلة ١٩٧٠/١٩٩٠.

٢ـ الجاموس:

الجاموس من الحيوانات المهمة، وذات أهمية اقتصادية، وكذلك يعـد حليـب الجـاموس ذا أهمية خاصة، وذلك لارتفاع نسبة الدسم، وتربى الجاموس في المناطق الجنوبيـة، وخاصـة في المستنقعات والأهوار؛ وذلـك لملاءمـة البيئـة لمعيشـة الجـاموس. وتربـى اعـداد قليلـة في المنـاطق الوسطى.

ونلاحظ من جدول رقم (٣) أن عدد الجاموس بلغ (٢٠٠) الف رأس عام ١٩٧٠، وبلغت نسبته من مجموع الثروة الحيوانية (١ر١٪)، وقد انخفضت اعداد الجاموس إذ كان تعدادها عام ١٩٩٠ هو (١٤٨) الف رأس وبقي محافظـاً علـى معدلـه مـن مجمـوع الـثروة الحيوانيـة والبـالغ (١ر١٪). بينما بلغ متوسط أهميته في الثروة الحيوانيـة (٣ر١٪) خـلال المرحلـة (٧٠ــ١٩٩٠). وكـان معـدل نمـو أعـداد الجـاموس متذبذبـاً، ويميـل إلى الانخفـاض، إذ بلـغ بـين عـامي (١٩٧٠ـ١٩٧١) لـ (٣٥٪) وانخفضت معدل النمو إلى (٢٪) بين عامي (٨٩/١٩٩٠). بينما كـان متوسط معدل نمو أعداد الجاموس خلال المرحلة ١٩٧٠ـ١٩٩٠ سالباً إذ بلغ (ـ ٠٥ر٠٪).

Text Stamp

٣- الأغنـــام:

للأغنام أهمية خاصة في الثروة الحيوانية، وذلك لأهميتها في مجموع الثروة الحيوانية. وتنتشر في جميع مناطق العراق، وقد بلغ عدد الأغنام في العراق في عام ١٩٦٥ قرابة (١١) مليون رأس [مجموعة احصائية ١٩٦٦].

ونلاحظ من خلال جدول رقم (٣) أن عدد الأغنام قد بلغ (١٣٠٩٩) ألف رأس عام ١٩٧٠. أما نسبة مساهمته في الثروة الحيوانية، فقد بلغ (٧ر٧٥٪) وقد تذبذبت أعداد الأغنام، وتميل نحو الانخفاض حيث بلغ (٩٦٠٠) الف رأس عام ١٩٩٠.

وبلغت نسبة مساهمته في الثروة الحيوانية (٥ر٧٣٪). وقد بلغ متوسط معدل مساهمة الأغنام في الثروة (٦٩٪) خلال المرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠).

وقد كان معدل نمو أعداد الأغنام متذبذباً ويميل نحو الانخفاض إذ بلغ (ــ ٩٪) بين عامي ١٩٧٠/١٩٧١، وبلغ (١٪) بين عامي ٨٩/١٩٩٠.

بينما كان معدل متوسط نموه خلال المرحلة (١٩٧٠/١٩٩٠) نمواً سالباً حيث بلغ (- ٢ر٠٪).

٤- الماعـــــز:

يتمتع الماعز بميزة هي إمكانية معيشته ورعيه في مختلف المناطق الجغرافية. وتشير بعض الدراسات أن عدد الماعز كان (١ر٨) مليون رأس في عام ١٩٦٥.

ويشير جدول رقم (٣) إلى أن عدد الماعز قد بلغ (٢٣٠١) ألف رأس عام ١٩٧٠، وكانت نسبته في الثروة الحيوانية بلغت (٤ر١٣٪). وقد انخفض عدد الماعز، وبلغ (١٦٥٠) ألف رأس في عام ١٩٩٠. أما أهميته في الثروة الحيوانية وبلغ (٦ر١٢٪). بينما بلغ معدل أهميته في الثروة الحيوانية (٥ر١٧٪) خلال المرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠).

Text Stamp

في حين كان معدل نمو أعداد الماعز هو (٣٩٪) بين عـامي ١٩٧٠/١٩٧١، وقـد انخفـض معدله إلى (٣٪) بين عـامي ١٩٨٩ــ١٩٩٠. وبلـغ متوسـط معـدل النمـو (٦ر١٪) خـلال المرحلـة ١٩٧٠ـ١٩٩٠.

أما مجموع اعداد الثروة الحيوانيـة فقـد بلـغ (١٧٢٨٩) ألـف رأس في عـام ١٩٧٠، وقـد انخفض عددها (١٣٠٧٣) ألف رأس عام ١٩٩٠. وبلغ معدل النمو ٤٪ بين عامي ١٩٧٠ــ١٩٧١ بينما انخفض معدل النمو بين عامي ١٩٨٩ـ١٩٩٠ إلى ١٪. وكـان متوسـط معـدل النمـو خـلال المرحلة ١٩٧٠ـ١٩٩٠ قد بلغ ١٪.

٢ـ مجموع منتجات الثروة الحيوانية:

تعد منتجات الثروة الحيوانية ذات أهمية خاصة، وذلك لما توفره من منتجات ذات قيمة غذائية كبيرة، ولما توفره من مادة أولية لكثير من الصناعات الغذائية، وهذا يسـاعد علـى تعزيـز الأمن الغذائي.

وينقسم مجموع منتجات الثروة الحيوانية إلى التالية:

أـ اللحوم الحمراء:

وتشمل لحوم الأبقار والجاموس، والأغنام والماعز. ويشـير جـدول رقـم (٤) إلى أن انتـاج اللحوم الحمراء كان يعادل (٤٥) الف طن في عام ١٩٧٠، وكانت نسبته في الانتاج الحيواني هي (٨ر٢٢٪). وقد ازداد انتاجها ووصل إلى (٥٩) ألف طن في عـام ١٩٩٠. بينمـا انخفضـت نسـبة مساهمته في الانتاج الحيواني إذ بلغت (٤ر١٢٪) أما نسـبة مسـاهمته في الانتـاج خـلال المرحلـة (١٩٧٠ــ١٩٩٠) فقـد بلغـت (٢ر١٧٪). وكـان معـدل نمـو الانتـاج (٤ر١٣٪) بـين عـامي (١٩٧٠ـ١٩٧١) وبلغ (٥ر١٣٪) بين عـامي ٨٩/١٩٩٠. وبلـغ متوسـط معـدل نمـو انتـاج اللحـوم الحمراء (٤ر٢٪) خلال المرحلة (١٩٧٠ـ١٩٩٠).

ويمكن ارجاع سبب هذا التذبذب في الانتـاج إلى حصـول تذبـذب في ولادات الحيوانـات الصغيرة، أو ذبحها صغيرة وكذلك الجدب الذي يحصل في المراعي الطبيعيـة، بسـبب الظـروف الطبيعية، ويمكن القول أن عدم استعمال العلف المركز لتسمين الحيوانات هو عـامل آخـر سـوى

Text Stamp

العوامل الأخرى كانتشار الأوبئة والأمراض، التي تصيب هذه الحيوانات. ومع كل ذلك فإن انتاج اللحوم الحمراء لا يسد الحاجة المحلية مما يضطر إلى استيراد كميات كبيرة من اللحوم المجمدة.

٢- اللحوم البيضاء:

وتشمل لحوم الدجاج والطيور، ويشير جدول رقم (٤) إلى أن انتاج اللحوم البيضاء قد بلغ (٦٦) ألف طن في عام ١٩٧٠، وبلغت أهميته إلى الانتاج الحيواني (٤ر٣٣٪) لنفس السنة. وقد ازداد الانتاج ووصل إلى (٢٤٦) ألف طن عام ١٩٩٠، وبلغت نسبة مساهمته في الانتاج الحيواني (٧ر٥١٪).

أما متوسط معدل أهميته في الانتاج الحيواني للمرحلة (١٩٧٠ــ١٩٧١)، فقد بلغ (٥ر٤١٪).

وكان معدل نمو اللحوم البيضاء قد بلغ (٦ر١٠٪) بين عامي ١٩٧٠ــ١٩٧١، وانخفض معدل النمو إلى (ـهر٢٤٪) بين عامي ١٩٨٩/١٩٩٠. في حين كان متوسط معدل النمو (٧ر٧٪) خلال المرحلة ١٩٧٠ـ١٩٩٠. ويمكن ارجاع سبب زيادة انتاج اللحوم البيضاء، خصوصاً لحوم الدجاج إلى قيام الدولة بإنشاء العديد من المشاريع على مستوى القطر، وكذلك قيامها بتقديم الدعم لمشاريع القطاع الخاص.

ج - انتاج لحوم الأسماك:

تعد لحوم الأسماك جزءاً من اللحوم البيضاء، ولكن تم فصلها في حقل خاص، وذلك لأهمية الأسماك في العراق وذلك لما يمتلكه من الامكانيات الملائمة لازدهار وتطوير هذه الثروة الهامة وتتمثل هذه الامكانيات بالانهار والمسطحات المائية الواسعة مثل الأهوار الدائمة، والمستنقعات الفصلية. وهي تصلح لإدامة معظم أنواع الأسماك النهرية والبحرية.

ومن ملاحظة جدول رقم (٤) نجد ان انتاج الأسماك بلغ (٣٢) الف طن عام ١٩٧٠، وقد بلغت نسبة مساهمته في المنتجات الحيوانية (٢ر١٦٪) لنفس السنة، وقد كان انتاج لحوم

Text Stamp

الأسماك متذبذباً إذ بلغ (٥ر٣١) ألف طن في عام ١٩٩٠. وبلغت نسبة مساهمته في الانتاج الحيواني (٦ر٦٪) عام ١٩٩٠. كان متوسط معدل أهميته من المنتجات الحيوانية (٣ر١١٪) خلال المرحلة ١٩٧٠-١٩٩٠. وبلغ معدل نمو انتاج الأسماك (- ١٥٪) بين عامي ١٩٧٠/١٩٧١، وارتفع معدل النمو إلى (٣٢٪) بين عامي ١٩٨٩/١٩٩٠، بينما كان متوسط معدل نمو انتاج الأسماك قد بلغ (٧ر٤٪) خلال المرحلة ١٩٧٠-١٩٩٠، وهي نسبة متدنية، إذا قورنت بما يمتلكه العراق من الامكانيات، ويمكن ارجاع انخفاض انتاج الأسماك إلى اغلاق الخليج العربي، وشط العرب أمام حركة الصيد، خلال فترة الحرب العراقية الايرانية. وقيام الحكومة العراقية ببيع اسطول صيد الأسماك العراقي في أعالي البحار.

٤- انتاج الحليب:

يعد الحليب مادة غذائية مهمة تستهلك إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك من خلال منتجات الألبان التي تستخدم الحليب كمادة أولية وأساسية الصناعة الغذائية. ويشمل انتاج الحليب الأبقار والجاموس والأغنام والماعز.

ويلاحظ من جدول رقم (٤) ان انتاج الحليب بلغ (٣ر٤٤) ألف طن في عام ١٩٧٠. وبلغت أهميته في المنتجات الحيوانية نسبة تعادل (٥ر٢٢٪) وازداد انتاج الحليب ووصل إلى (٢ر٥٠) ألف طن عام ١٩٩٠، إلا أنه انخفض أهميته في المنتجات الحيوانية إلى نسبة (٥ر١٠٪).

أما متوسط أهمية الحليب في المنتجات الحيوانية خلال المرحلة ١٩٧٠-١٩٩٠ فقد بلغ (٨ر١٦٪). بينما كان معدل نمو انتاج الحليب منخفضاً، وبلغ (٢ر٠٪) بين عامي ١٩٧٠/١٩٧١، بينما حقق معدل نمو سالب حيث بلغ (- ٧٪) بين عامي (١٩٨٩/١٩٩٠) وبلغ متوسط معدل نمو انتاج الحليب (٤ر٢٪) خلال المرحلة ١٩٧٠-١٩٩٠. ويمكن ارجاع سبب التذبذب المستمر في الانتاج إلى جملة من العوامل منها قلة الدولارات والاستهلاك الذاتي لهذه المادة فضلاً عن قيام بعض الفلاحين بترك تربية هذه الحيوانات.

Text Stamp

٥- انتاج البيـــــض:

وهي مادة غذائية مهمة وذات استهلاك يومي، ونلاحظ من جدول رقم (٤) أن انتاج قـد بلغ (٢ر١٠) ألف طن عام ١٩٧٠، إذ بلغت أهميته في المنتجات الحيوانية ١ره٪، بينمـا ارتفع انتاج البيض في عام ١٩٩٠ ووصـل إلى (٧ر٨٩) ألـف طـن وكذلـك ازدادت أهميتـه في المنتجـات الحيوانية إلى (٨ر١٨٪). أما متوسط معدل مساهمته في المنتجات الحيوانية فقد بلغت (٢ر١٣٪) خلال المرحلة (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠).

أما معدل نمو انتاج البيض فقـد بلـغ (١٠٪) بـين عـامي ١٩٧٠/١٩٧١، بينمـا انخفـض معدل النمو، وحقق معدل نمو سالب قدره (ـ ١١٪) بـين عـامي (١٩٨٩/١٩٩٠). أمـا متوسـط معدل النمو فقد بلغ (٥ر١٥٪) خلال المرحلة ١٩٧٠/١٩٩٠.

بلغ الانتـاج الحيوانـي (٥ر١٩٧) الـف طـن عـام ١٩٧٠، وقـد ازداد الانتـاج ووصـل إلى (٤ر٤٧٦) الف طن عام ١٩٩٠. وبلغ معدل نمو الانتاج إلى (٦ر٤٪) بين عامي (١٩٧٠-١٩٧١)، وانخفض معدل النمو وحقـق تراجعـاً بلـغ (ــ ٥ر١٤٪) بـين عـامي ١٩٨٩/١٩٩٠. بينمـا بلـغ متوسط معدل نمو المنتجات الحيوانية فقد بلغ (٧ر٤٪) خلال المرحلة (١٩٧٠ـ ١٩٩٠).

جدول رقم (١)

المساحة المزروعة بالمحاصيل النباتية والأهمية النسبية لكل مجموعة للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠

السنوات	محاصيل الحبوب	محاصيل البذور الزينة	محاصيل البقول	محاصيل الدرنيات	محاصيل لأغراض صناعية	محاصيل الخضراوات	مجموعة المساحة المزروعة	أهمية محاصيل الحبوب من المساحة	بذور زيتية	البقول
١٩٧٠	١٠١٣٦ر٢	١٤٣ر٢	٢٣٠ر٣	٥٣ر٥	١٣٩ر٩	٧٦٢ر٤	١١٤٦٥ر٥	٨٨ر٤	١ر٢	٢
١٩٧١	١٠١٠٧ر٩	٢٠٦ر٨	٢٦٨ر٨	١١٤ر٤	٢٤٠ر٥	١٤٢٠ر٤	١٢٤٥٨ر٨	٨١ر٠	١ر٧	٣
١٩٧٢	٩٥٥٧ر٢	٦٧ر٤	١٧٢ر٢	٤٩ر٥	١٣٠ر٤	٧٢٥ر٣	١٠٧٠٢ر٠	٨٩ر٣	٠ر٦	١ر٦
١٩٧٣	٩٠٨١ر٠	٩٧ر٠	١٥٠ر١	٧٦ر١	٧٩ر٣	١٠٤٦ر٠	١٠٥٢٩ر٥	٨٦ر٢	٠ر٩	١ر٥
١٩٧٤	٨٦٢٨ر٠	٦٣ر٩	١٢٥ر٣	٤٩ر٠	٦٩ر١	٥٧١ر٤	٩٥٠٦ر٧	٩٠ر٧	٠ر٧	١ر٤
١٩٧٥	٨١١٦ر٧	٦٩ر٣	٢٠١ر٧	٧٦ر٧	١٦٩ر٩	٦١٣ر٩	٩٢٤٨ر٢	٨٧ر٨	٠ر٧	٢ر١
١٩٧٦	٨٨٩٣ر٢	٨٧ر٥	١٩٦ر٦	٧٣ر٢	١٦٦ر٣	٧١٩ر٧	١٠١٣٦ر٥	٨٧ر٧	٠ر٨	٢ر٠
١٩٧٧	٨٥٣٧ر٣	١٠٥ر٤	٢٦٠ر٠	٩٨ر٤	٢٢٩ر٢	١٠٥٥ر٢	١٠٢٨٥ر٥	٨٣ر٠	١	٢ر٥
١٩٧٨	١٠٠٦٦ر٦	٧٥ر٨	٢٢٠ر٠	٧٧ر٦	١٥٥ر٦	٧٨٢ر٨	١١٣٧٨ر٤	٨٨ر٥	٠ر٧	٢ر٠
١٩٧٩	٨٩٨٨ر٩	١٤٠ر٨	١٩٢ر٠	٦٢ر٢	١٣٧ر٥	٦٥٩ر٣	١٠١٨٠ر٧	٨٨ر٣	١ر٤	١ر٩
١٩٨٠	٩٩١٧ر٤	١١٥ر٠	٢٢٥ر٥	٩٨ر٤	١٣٤ر٨	٨٢٥ر٦	١١٣١٦ر٧	٨٧ر٦	١ر٠٢	٢ر٠
١٩٨١	٩٣٧٨ر٩	٩١ر٦	١٧٦ر٧	٩٩ر٦	١١٣ر٦	٨٢٢ر٧	١٠٦٨٣ر١	٨٧ر٨	٠ر٨	١ر٧
١٩٨٢	٩٧١٨ر٦	٨٠ر٥	١٦٣ر٨	٧٩ر٥	١١٨ر٢	٩٣٥ر٥	١١٠٩٦ر١	٨٧ر٥	٠ر٧٤	١ر٤
١٩٨٣	١١٠٢٧ر٥	٨٩ر٨	١٣٦ر٣	٥٧ر٣	١٥٦ر٤	٩١٠ر٦	١٢٣٧٧ر٩	٨٩ر١	٠ر٨	١ر١
١٩٨٤	١١٣٤٩ر٨	١٠٣ر٧	١٢٦ر٦	٧٨ر٥	١١٦ر٧	١٠١٢ر٦	١٢٧٨٧ر٩	٨٨ر٧	٠ر٨	١
١٩٨٥	١٢٤٤١ر٢	١٢٤ر٣	١٤١ر٤	١٢٦ر٣	١٢٧ر٢	١١٥٧ر٥	١٤١١٧ر٩	٨٨ر٠	٠ر٩	١
١٩٨٦	١١٧٥٩ر٧	١١٥ر٥	١٦٣ر٠	١٠٩ر٦	١٥٥ر١	١١٠٨ر١	١٣٤١١ر٠	٨٧ر٧	٠ر٨	١ر٢
١٩٨٧	١١٤٣٢ر٤	١١٧ر٠	٩٦ر٧	١٠٣ر١	١٢٢ر٠	١٠٨٣ر٨	١٢٩٥٥ر٠	٨٨ر٣	٠ر٩	٠ر٧٥
١٩٨٨	١١٠١٥ر٩	١٢٤ر٧	٧٠ر٦	١٠٥ر٢	٧٢ر٦	٩٦٠ر٠	١٢٣٤٩ر٠	٨٩ر٢	١	٠ر٥٧
١٩٨٩	١٠٥٢٩ر٤	١٩٥ر٨	٦٢ر٤	١٢٤ر١	٥٤ر٦	١١٠٦ر٩	١٢٠٧٣ر٠	٨٧ر٢	١ر٦٢	٠ر٥١
١٩٩٠	١٣٥٦٦ر٢	٣٤٤ر٧	٨٥ر٢	١١٧ر٢	٧٠ر٢	١٠٩٠ر٥	١٥٢٧٤ر٠	٨٨ر٩	٢ر٢٤	٠ر٥٥
المجموع								١٨٤٠ر٩	٢١ر٣٢	٣١ر٧٨
المتوسطات								٨٧ر٧	١ر٠١	١ر٥

- الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة، بغداد.
- النسب من عمل الباحث.

الف دونم/نسبة مئوية

الدرنيات	محاصيل لأغراض صناعية	الخضروات	نمو مساحة الحبوب	نمو مساحة محاصيل بذور الزينة	نمو مساحة محاصيل البقول	نمو مساحة محاصيل الدرنيات	نمو مساحة لأغراض صناعية	نمو مساحة الخضروات	نمو مساحة المزروعات
٠ر٥	١ر٣	٦ر٦	-	-	-	-	-	-	-
٠ر٩	٢ر٠	١١ر٤	-٠ر٢	٤٤ر٤	٦٠	١١٣ر٨	٧٢	٨٦ر٣	٨ر٦
٠ر٤	١ر٣	٦ر٨	-٥ر٤	-٦٧ر٤	-٥٣	-٥٦ر٧	-٤٥ر٧	-٤٩	-١٤
٠ر٧	٠ر٧	١٠ر٠	-٥	٤٥	-١٢ر٨	٥٣ر٧	-٣٩	٤٤	-١ر٦
٠ر٥٠	٠ر٧	-٦ر	-٥	-٣٤	-١٦ر٥	-٣٥ر٦	-١٢ر٨	-٤٥ر٣	-٩ر٧
٠ر٨٠	١ر٩	٦ر٧	-٦	٨ر٤	٦٠ر٩	٥٦ر٥	١٤٥ر٨	٧ر٤	-٢ر٧
٠ر٨٠	١ر٧	٧ر٠	٩ر٥	٢٦	-٢ر٥	-٤ر٥	-٢	١٧ر٢	٩ر٦
١	٢ر٣	١٠ر٢	-٤	٢٠	٣٢ر٢	٢٠ر٧	٣٧ر٨	٤٦ر٦	١ر٤
٠ر٦٠	١ر٣	٦ر٩	١٧ر٩	-٢٨	-١٥ر٣	-٢١	-٣٢	-٢٥ر٨	١٠ر٦
٠ر٦٠	١ر٣	٦ر٥	-١	٨٥ر٧	-١٢ر٧	-١٩ر٨	-١١ر٦	-١٥ر٧	-٥ر١٠
٠ر٨٨	١ر٢	٧ر٣	١	-١٨	١٧ر٤	٥٨ر	-٢	٢٥	١١
١	١	٧ر٧	-٥	-٢٠	-٢١	١ر٢	-١٥ر٧	-٠ر٣	-٥ر٥
٠ر٧٢	١ر٠٤	٨ر٦	٣ر٦	-١٢	-٧ر٣	-٢٠	٤	١٣ر٧	٣ر٨
٠ر٤٥	١ر٢٥	٧ر٣	١٣ر٤	١١ر٥	-١٦ر٧	-٢٨	٣٢ر٣	-٢ر٦	١١ر٥
٠ر٦	٠ر٩	٨ر٠	٣	١٥ر٣	-٧	٣٧	-٢٥	١١	٣ر٣
٠ر٩١	١	٨ر١٩	٩ر٦	١٩ر٨	١١ر٦	٦١	٩	١٤	١٠ر٤
٠ر٩	١ر١	٨ر٣	-٤ر٥	-٧	١٥ر٢	-١٣	٢١ر٩	-٤	-٥
٠ر٨	٠ر٩٥	٨ر٣	-٢ر٧	١ر٣	-٤٠ر٦	-٦	-٢١	-٢	-٣ر٤
٠ر٨٥	٠ر٥٨	٧ر٨	-٣ر٦	٦ر٥	-٢٧	٢	-٤٠	-١١ر٤	-٤ر٦
١ر٠٢	٠ر٤٠	٩ر٢	-٤ر٤	٥٧	-١٢	١٨	-٢٤	١٥ر٣	-٢ر٢
٠ر٧٦	٠ر٤٥	٧ر١	٥٨ر٨	٧٦	٣٧	-٥ر٥	٢٨ر٥	-١ر٤	٢٦ر٥
١٥ر٦٩	٢٤ر٤٢	١٦٥ر٨٩	٣١ر١	٢٣٠ر٥	-١٠ر١	٢١١ر٨	٨٠ر٥	١٢٣	٣٨ر٥
٠ر٧٥	١ر١٦	٧ر٩	١ر٩	١٠ر٩	-٤ر٠	-ر١٠	٣ر٨	٥ر٨	١ر٨

جدول رقم (٢)

اجمالي الانتاج النباتي والأهمية النسبية لكل مجموعة للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠

السنوات	انتاج محاصيل الحبوب	انتاج محاصيل الزينة	انتاج محاصيل الدرنيات	انتاج محاصيل البقول	انتاج محاصيل لأغراض صناعية	انتاج محاصيل الخضروات	انتاج الفواكه	انتاج التمر	مجموع الانتاج النباتي	معدل نمو انتاج الحبوب	معدل نمو محاصيل بذور الزينة	معدل نمو الدرنيات	معدل نمو البقول
١٩٧٠	٢١٠٦ر٨	٢٧ر٢	٧٣ر٣	٤٨ر٨	٥٢ر٩	١٦٧٠ر١	١٩٤	٤٨٠	٤٦٥٣ر١	-	-	-	-
١٩٧١	١٥٨٢ر١	٢٠ر٠	٩٩ر٩	٤٠ر٦	٥٣ر٦	١٩٢١ر٨	٢٠٩ر٠	٣٠٠	٤٢٢٧ر٠	-٢٥	-٢٦ر٤	٣٦ر٣	-١٦ر٨
١٩٧٢	٣٨٩٤ر٥	١١ر٤	٧٩ر٥	٤٠ر٢	٥٩ر٤	١٨١٨ر٠	٢٠٤ر٠	٤٥٠	٦٥٥٧ر٠	١٤٦	-٢٣	-٢٠ر٤	-١
١٩٧٣	١٥٩٤ر٥	٧ر٦	١٣ر٣	١٤ر٥	١٣٩ر٨	١٦٥ر٥	٢١١ر٠	٣١٠	٢٤٥٦ر٢	-٥٩	-٣٣ر٤	-٨٣	-٦٤
١٩٧٤	١٩٥٥ر٦	١٠ر٥	٢٥ر٠	١٧ر٤	١٧٣ر٢	١٤٠ر٧	٢٢٣ر٠	٣٨٥	٢٩٣٠ر٤	٢٢ر٦	٣٨ر	٨٨	٢٠
١٩٧٥	١٣٦٦ر٩	١٣ر٤	١٣٣ر٤	٣٨ر٧	١٩٦ر٧	٦١٢ر٠	٢٣٣	٦٩٦	٣٢٩٠ر١	-٣٠	٢٧ر٦	٤٣٣ر٦	١٢٢
١٩٧٦	٢١٠٠ر٨	١٥ر٦	١٥٠ر٥	٣٧ر٠	٢٤١ر١	١٧٤٤ر٣	٤٩٢	٣٧٢	٥١٥٣ر٣	٥٣ر٧	١٦ر٤	١٣	-٤
١٩٧٧	٢٠٢٥ر٠	١٢ر٤	١٤٨ر٣	٣٦ر٩	٢٦٢ر٣	٢١٠٧ر٢	٦٢٠	٥٧٨	٥٧٩٠ر١	-٣ر٦	-٢٠ر٥	-١ر٤	-٠ر٢
١٩٧٨	١٧٧٤ر٢	١٤ر٧	١٧٨ر١	٣٧ر٠	٢٧٩ر٦	١٨٠٨ر٩	٧٦٠	٣٨٩	٥٢٤١ر٥	-١٢ر٣	١٨ر٥	٢٠	٠ر٢
١٩٧٩	١٤٧٣ر٨	٢٠ر٣	١٧٣ر١	٣٣ر٦	٢٩٤ر٩	١٣٧٥ر١	٧٦٧	٥١٩ر١	٤٦٥٦ر٩	-١٧	٣٨	-٢ر٨	-٩
١٩٨٠	١٨٨٥ر١	١٨ر٦	٢٣٠ر٩	٣٦ر٩	٢٤٦ر٧	١٦٩٨ر٧	٧٧١	٥٩٦ر٩	٥٤٨٤ر٨	٢٨	-٨ر٣	٣٣ر٣	٩ر٨
١٩٨١	٢٠٥٩ر٠	١٢ر٥	٢٥٧ر٦	٣٨ر٢	٢٣٠ر٤	١٩٠٣ر٥	٧٧٧	٣٧٠ر١	٥٦٤٨ر٣	٩ر٢	-٣٢ر٧	١١ر٥	٣ر٥
١٩٨٢	٢٠٥٨ر٩	١٣ر٩	٢١٠ر٦	٣٦ر٢	١٨٠ر٣	٢٣٢٤ر٤	٧٦٧	٣٧٣ر٧	٥٩٦٥ر٠	صفر	١١ر٢	-١٨	-٥
١٩٨٣	١٨١٦ر٥	١٢ر٧	١٧٨ر٨	٢٧ر٧	١٠٨ر٥	٢٢٠٥ر٣	٧٧٣	٣٤٥ر٢	٥٤٦٧ر٧	-١١ر٨	-٨ر٦	-١٥	-٢٣ر٤
١٩٨٤	١٠٩٥ر٠	١٦ر٣	٢٢٢ر٤	٢٤ر٦	١٠٦ر٨	٢٦٢١ر٠	٧٧٨	٢٥١ر٤	٥١١٥ر٥	-٣٩ر٧	٢٨	٢٤ر٣	-١١
١٩٨٥	٢٩٢٨ر٤	١٩ر٣	٣٣٢ر٤	٢٦ر٨	١٠٨ر٩	٣١٠١ر٦	٨٣٥	٣٩٠ر٢	٧٧٤٢ر٦	١٦٧ر٤	١٨ر٤	٤٩ر٤	٩
١٩٨٦	٢٢٧٦ر٧	١٩ر٣	٢٩٤ر٢	٣٣ر٣	٧١ر٧	٢٦٩٨ر٤	٨٠٩	٤٣٤ر٢	٦٦٣٦ر٨	-٢٢	صفر	-١١ر٥	٢٤
١٩٨٧	١٧٢٥ر٠	١٧ر٨	٢٦٠ر٨	٢١ر٨	٨٣ر٨	٢٥٨٦ر٦	٧٩١	٣٢٣ر٥	٥٨١٠ر٣	-٢٤	-٧ر٧	-١١	-٣٤ر٥
١٩٨٨	٢٥٨٢ر٥	٢١ر٦	٢٧٢ر١	١٦ر٩	٥١ر٨	٢٥١٥ر٤	٨٠٠	٣٥٦ر٣	٦٦١٦ر٦	٤٩ر٧	٢١ر٣	٤ر٣	-٢٢ر٤
١٩٨٩	١٤٩٣ر٢	٣٣ر٥	٣٦٥ر٧	١٢ر٩	٨٧ر٨	٢٨٦٥ر٣	٨٢٤	٤٨٨ر٣	٦١٧٠ر٧	-٤٢	٥٥	٣٤ر٤	-٢٣ر٦
١٩٩٠	٣٤٥١ر٨	٧٣ر٦	٣١٨ر٨	١٧ر٤	٩٤ر٦	٢٩٠٥ر٠	٨٥٩	٥٤٤ر٩	٨٢٦٥ر١	١٣١	١١٩	-١٢ر٨	٣٤ر٩
المجموع										٣٢١ر٢	٢٣٠ر٨	٥٧٢ر١	٨ر٥
المتوسطات										١٥ر٣	١٠ر٩	٢٧ر٢	٠ر٤

ـ الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية لسنوات متفرقة، بغداد

ـ النسب ومعدلات النمو من عمل الباحث.

الف طن/نسبة مئوية

معدل نمو المحاصيل لأغراض صناعية	معدل نمو الخضروات	معدل نمو انتاج الفواكه	معدل نمو انتاج التمر	معدل نمو المجموع	مساهمة الحبوب	زيتيـــة	درنيات	بقوليات	صناعية	خضروات	فواكه	تمر
-	-	-	-	-	٤٥ر٣	٠ر٦	١ر٥	١	١ر١	٣٥ر٩	٤ر٢	١٠ر٤
١ر٣	١٥	٧ر٧	٣٧ر٥-	٩-	٣٧ر٧	٠ر٥	٢ر٣	١	١ر٢	٤٥ر٤	٥	٧ر٢
١٠ر٨	٥ر٤-	٢ر٤-	٥٥	٥٠	٥٩ر٤	٠ر٢	١ر٢	٠ر٦	١	٢٧ر٧	٣	٦ر٩
١٣٥ر٣	٩٠ر٨-	٣ر٤	٣١-	٦٢ر٥-	٦٥	٠ر٣	٠ر٥	٠ر٦	٥ر٧	٦ر٧	٨ر٥	١٢ر٧
٢٣ر٨	١٥-	٥ر٦	٢٤	١٩ر٣	٦٦ر٧	٠ر٣	٠ر٨	٠ر٦	٦	٤ر٨	٧ر٦	١٣ر٢
١٣ر٥	٣٣٥	٤ر٤	٨٠	١٢	٤١ر٥	٠ر٤	٤	١ر١	٦	١٨ر٦	٧ر٢	٢١ر٢
٢٢ر٥	١٨٥	١١١	٤٦ر٥-	٥٦ر٦	٤١ر٧	٠ر٣	٣	٠ر٧	٤ر٦	٣٣ر٨	٩ر٦	٧ر٣
٨ر٨	٢٠ر٨	٢٦	٥٥	١٢ر٣	٣٥	٠ر٢	٢ر٥	٠ر٦	٤ر٥	٣٦ر٥	١٠ر٧	١٠
٦ر٥	١٤-	٢٢ر٥	٣٢ر٧-	٩ر٤-	٣٣ر٨	٠ر٣	٣ر٤	٠ر٧	٥ر٤	٣٤ر٥	١٤ر٥	٧ر٤
٤ر٥	٢٤-	٠ر٩	٣٣	١١-	٣١ر٦	٠ر٤	٣ر٧	٠ر٧	٦ر٤	٢٩ر٥	١٦ر٥	١١ر٢
١٦ر٣-	٢٣ر٥	٠ر٥	١٥	١٧ر٨	٣٤ر٤	٠ر٣	٤ر٣	٠ر٦	٤ر٥	٣١	١٤	١٠ر٩
٦ر٦-	١٢	٠ر٨	٣٨-	٣	٣٦ر٤	٠ر٤	٤ر٥	٠ر٦	٤	٣٣ر٨	١٣ر٧	٦ر٦
٢١ر٧-	٢٢	١ر٢-	١	٥ر٦	٣٤ر٥	٠ر٢	٣ر٦	٠ر٦	٣	٣٩	١٢ر٨	٦ر٣
٣٩ر٨-	٥-	٠ر٧	٧ر٦-	٨ر٣-	٣٣ر٣	٠ر٢	٣ر٣	٠ر٥	٢	٤٠ر٣	١٤	٦ر٤
١ر٥-	١٨ر٨	٠ر٦	٢٧-	٦ر٥-	٢١ر٤	٠ر٣	٤ر٣	٠ر٥	٢	٥١ر٢	١٥ر٣	٥
٢	١٨	٧ر٣	٥٥	٥١	٣٧ر٨	٠ر٣	٤ر٣	٠ر٣	١ر٤	٤٠	١٠ر٧	٢ر٥
٣٤-	١٣-	٣-	١١	١٤-	٣٤ر٣	٠ر٣	٤ر٤	٠ر٥	١ر٢	٤٠ر٦	١٢ر٢	٦ر٥
١٦ر٨	٤-	٢ر٣-	٢٥ر٤-	١٢ر٤-	٣٠	٠ر٣	٤ر٤	٠ر٣	١ر٤	٤٤ر٥	١٣ر٦	٥ر٥
٣٨-	٢ر٧-	١ر١	١٠	١٣ر٨	٣٩	٠ر٣	٤ر٢	٠ر٢	٨ر	٣٨	١٢ر١	٤ر٥
٦٩ر٤	١٤	٣	٣٧	٦ر٧-	٢٤ر٢	٠ر٥	٦	٠ر٢	١ر٤	٤٦ر٤	١٣ر٣	٨
٧ر٧	١ر٣	٤ر٢	١١ر٦	٣٤	٤١ر٧	٠ر٩	٣ر٩	٠ر٢	١ر٢	٣٥	١٠ر٥	٦ر٦
١٦٥ر٩	٤٩١ر٥	١٩٠ر٨	١٣٦ر٩	١٤٠ر٦	٨٢٤ر٧	٧ر٥	٧٠ر١	١٢ر١	٦٤ر٨	٧١٣ر٢	٢٢٩	١٧٩ر٩
٧ر٩	٢٣ر٤	٩ر-	٦ر٥	٦ر٧	٣٩ر٢	٠ر٣٧	٣ر٣	٠ر٦	٣ر-	٣٤	١١	٨ر٦

Text Stamp

جدول رقم (٣)

اعداد الحيوانات الرئيسة في العراق وأهميتها ومعدل نموها للسنوات

١٩٧٠ ـ ١٩٩٠

العدد بالألف رأس/نسبة مئوية

السنوات	أعداد الثروة الحيوانية				معدلات النمو السنوية				نسبة المساهمة في المجموع لكل من			
	الأبقار	جاموس	الاغنام	الماعز	مجموع اعداد الحيوانات	ابقار	جاموس	اغنام	ماعز	المجموع	الأبقار	الجاموس	الاغنام	الماعز
١٩٧٠	١٦٨٩	٢٠٠	١٣٠٩٩	٢٣٠١	١٧٢٨٩	-	-	-	-	-	٩ر٨	١ر١	٧٥ر٧	١٣ر٤
١٩٧١	٢٦٥٠	٢٧٠	١١٩٠٠	٣٢٠٠	١٨٠٢٠	٥٦ر٩	٣٥	٩-	٣٩	٤	١٤ر٧	١ر٥	٦٦	١٧ر٨
١٩٧٢	٢٦٠٠	٢٥٠	١١٩٠٠	٣٣٠٠	١٨٠٥٠	١ر٩-	٧ر٤-	صفر	٣	٠ر١٧	١٤ر٤	١ر٤	٦٦	١٨ر٢
١٩٧٣	٢٥٠٠	٢٤٠	١١٨٠٠	٣٤٠٠	١٧٩٤٠	٣ر٨-	٤-	٠ر٨-	٣	٠ر٦-	١٤	١ر٤	٦٥ر٧	١٨ر٩
١٩٧٤	٢٠٤٨	١٨٤	٨٥٢٦	٢٥٨٤	١٣٣٤٢	١٨-	٣٢-	٢٧ر٧-	٢٤-	٢٥ر٦-	١٥ر٣	١ر٤	٦٤	١٩ر٣
١٩٧٥	٢٥٣٣	٢٢١	١١٤٧٩	٣٥٢٤	١٧٧٥٧	٢٣ر٦	٢٠	٣٤ر٦	٣٦	٣٣	١٤ر٢	١ر٣	٦٤ر٧	١٩ر٨
١٩٧٦	١٨٠٤	١٤٦	٨٤٠١	٢٩٨٩	١٣٣٤٠	٢٨ر٧-	٣٣ر٩-	٢٦ر٨-	١٥-	٢٤ر٨-	١٣ر٥	١ر١	٦٣	٢٢ر٤
١٩٧٧	٢٥٥٠	٢١٨	١١٤٠٠	٣٦٠٠	١٧٧٦٨	٤١	٤٩	٣٥ر٦	١٧	٣٣	١٤ر٣	١ر٢	٦٤ر٢	٢٠ر٣
١٩٧٨	١٦٩٨	٢١٩	١١٤٢٠	٢٠٥٩	١٥٣٩٦	٣٣-	٠ر٤	٠ر١	٤٢ر٨-	١٣	١١	١ر٤	٧٤ر٢	١٣ر٤
١٩٧٩	١٨٦٧	٢٢٥	١١٦٠٠	٣٦٤٠	١٧٣٣٢	١٠	٢ر٧	١ر٥	٧٦ر٧	١٢ر٥	١٠ر٧	١ر٣	٦٧	٢١
١٩٨٠	١٠٠٠	٢٢٨	١١٦٥٠	٣٦٦٠	١٦٥٣٨	٤٩-	١ر٤	٠ر٤	٠ر٥	٤ر٥-	٦	١ر٣	٧٠ر٥	٢٢ر٢
١٩٨١	١٧١٥	٢٣٠	١١٧٥٠	٣٧٠٠	١٧٣٩٥	٧١ر٥	٠ر٨	٠ر٨	١	٥	٩ر٨	١ر٣	٦٧ر٦	٢١ر٣
١٩٨٢	١٢٧٤	٢٤٠	١١٩٠٠	٣٨٠٠	١٧٢١٤	٢٥ر٧-	٤ر٣	١ر٢	٢ر٧	١-	٧ر٤	١ر٤	٦٩ر٢	٢٢
١٩٨٣	١٤٥٠	١٤٥	٨٥٠٠	٢٢٠٣	١٢٢٩٨	١٣ر٨	٣٩ر٥-	٢٨-	٤٢-	٢٨ر٦-	١١ر٨	١ر١	٦٩ر١	١٨
١٩٨٤	١٥٥٠	١٥٠	٨٣٠٠	٢٣٠٠	١٢٣٠٠	٦ر٩	٣ر٤	٢-	٤	٠ر٠١	١٢ر٦	١ر٢	٦٧ر٥	١٨ر٧
١٩٨٥	١٥٠٠	١٤٥	٨٥٠٠	٢٣٥٠	١٢٤٩٥	٣-	٣ر٤-	٢ر٤	٢	١ر٥	١٢	١ر١	٦٨	١٨ر٩
١٩٨٦	١٥٧٨	١٤١	٨٩٨١	١٤٧٦	١٢١٧٦	٥	٢ر٧-	٥ر٦	٣٧-	٢ر٥-	١٣	١ر١	٧٣ر٧	١٢ر٢
١٩٨٧	١٥٠٠	١٤٠	٨٧٠٠	١٤٠٠	١١٧٤٠	٥-	٠ر٧-	٣-	٥-	٣ر٥-	١٢ر٨	١ر١	٧٤ر١	١٢
١٩٨٨	١٦٠٠	١٤١	٩٠٠٠	١٥٥٠	١٢٢٩١	٦ر٧	٠ر٧	٣ر٤	١٠	٤ر٦	١٣	١ر١	٧٣ر٢	١٢ر٧
١٩٨٩	١٦٥٠	١٤٥	٩٥٠٠	١٦٠٠	١٢٨٩٥	٣	٢ر٨	٥ر٥	٣	٥	١٢ر٨	١ر١	٧٣ر٧	١٢ر٤
١٩٩٠	١٦٧٥	١٤٨	٩٦٠٠	١٦٥٠	١٣٠٧٣	١ر٥	٢	١	٣	١	١٢ر٨	١ر١	٧٣ر٥	١٢ر٦
					المجموع	٧١ر٨	١ر١-	٥ر٢-	٣٥ر١	٢١ر٦٨	٢٥٥ر٩	٢٦	١٤٥٠ر٦	٣٦٧ر٥
					المتوسطات	٣ر٤	٠ر٠٥-	٠ر٢-	١ر٦	١	١٢ر٢	١ر٣	٦٩	١٧ر٥

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة.

- النسب من عمل الباحث.

Text Stamp

جدول رقم (٤)

الانتاج الحيواني والأهمية ومعدل نموه للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠

السنوات	المنتجات الحيوانية						معدلات النمو السنوية					
	انتاج اللحوم الحمراء	انتاج اللحوم البيضاء	انتاج الحليب	انتاج الاسماك	انتاج البيض	مجموع الانتاج الحيواني	انتاج اللحوم الحمراء	انتاج اللحوم البيضاء	انتاج الحليب	انتاج الاسماك	انتاج البيض	مجموع الانتاج الحيواني
١٩٧٠	٤٥	٦٦	٤٤ر٣	٣٢	١٠ر٢	١٩٧ر٥	-	-	-	-	-	-
١٩٧١	٥١	٧٣	٤٤ر٤	٢٧	١١ر٢	٢٠٦ر٦	١٣ر٤	١٠ر٦	٢ر٠	١٥-	١٠	٤ر٦
١٩٧٢	٤٨	٧٣	٤٤ر٦	٣٢	١٢ر٣	٢٠٩ر٩	٩ر٥-	صفر	٤ر٠	١٨	٩ر٧	١ر٦
١٩٧٣	٤٥	٧٧	٤٥ر٧	٢٨	١٣ر٥	٢٠٩ر٢	٦-	٥ر٥	٢-	١٢-	٩	٠ر٣-
١٩٧٤	٤٣	٧٣	٤٦ر٠	٢٤	١٥ر٠	٢٠١ ر	٤ر٥-	٥-	٠ر٦	١٤-	١١	٤-
١٩٧٥	٤٤	٧٦	٤٤ر٣	٢٢	١٥ر٩	٢٠٢ر٢	٢ر٣	٤	٣-	٨-	٦	٠ر٦
١٩٧٦	٥١	٧٦	٤٦ر٦	٢٨	١٧ر٢	٢١٨ر٨	١٦	صفر	٥	٢٧	٨ر٥	٨ر٢
١٩٧٧	٥٢	٨٥	٤٦ر٦	٢٦	٤٩ر٥	٢٥٩ر١	٢	١١ر٨	صفر	٧-	١٨٧	١٨ر٤
١٩٧٨	٥٣	٨٧	٤٧ر٢	٣٧	٥٣ر٤	٢٧٧ر٦	٢	٢ر٣	١ر٢	٤٢	٧ر٨	٧ر١
١٩٧٩	٥٥	٨٨	٤٧ر٨	٤٨	٥٠ر٢	٢٨٩	٣ر٨	١ر١	١	٢٩	٦-	٤
١٩٨٠	٥٦	٨٧	٤٩ر٣	٤٤	٤٧ر٨	٢٨٤ر١	٢	١ر١-	٣	٨-	٤ر٧-	١ر٧-
١٩٨١	٥٦	٩٥	٤٧ر٠	٤٠	٤٧ر١	٢٨٥ر١	صفر	٩	٤-	٩-	١ر٤-	٠ر٣
١٩٨٢	٥٨	١٠٦	٣٢ر٥	٣٢	٤٧ر٨	٢٧٦ر٣	٣ر٥	١١ر٥	٣٠-	٢٠-	١ر٤	٣-
١٩٨٣	٣٧	١٦٢	٥٧ر٧	٤٠	٤١ر٢	٣٣٧ر٩	٣٦-	٥٨ر٨	٧٧	٢٥	١٤-	٢٢ر٣
١٩٨٤	٤٣	١٨٦	٥٩ر٥	٤٦	٤١ر٥	٣٧٦	١٦	١٤ر٨	٣	١٥	٠ر٧	١١ر٢
١٩٨٥	٣٦	٢٠٦	٥٦ر١	٤٧	٦١ر٥	٤٠٦ر٦	١٦-	١٠ر٧	٠ر٦	٢	٤٨ر٢	٨
١٩٨٦	٤٧	٢٥٧	٥٥ر٥	٣٧	٨١ر٨	٤٧٨ر٣	٣٠ر٥	٢٤ر٧	١	٢١-	٣٣	١٧ر٦
١٩٨٧	٤٠	٢٣٨	٥٤ر٠	١٦	٦٧ر٥	٤١٥ر٥	١٤ر٩-	٧ر٣-	٢	٥٦-	١٧-	١٣-
١٩٨٨	٥١	٢٥٥	٥٣ر٧	١٦ر٥	٧٠ر١	٤٤٦ر٣	٢٧ر٥	٧	٥ر٠	٣٤	٣ر٨	٧ر٤
١٩٨٩	٥٢	٣٢٦	٥٤ر٥	٢٣ر٨	١٠١ر٠	٥٥٧ر٣	٢	٢٧ر٨	١	٤٤	٤٤	٢٤ر٨
١٩٩٠	٥٩	٢٤٦	٥٠ر٢	٣١ر٥	٨٩ر٧	٤٧٦ر٤	١٣ر٥	٢٤ر٥-	٧-	٣٢	١١-	١٤ر٥-
						المجموع	٥١ر٢	١٦١ر٧	٥٠ر٢	٩٨	٣٢٦	٩٩ر٦
						التوسطات	٢ر٤	٧ر٧	٢ر٤	٤ر٧	١٥ر٥	٤ر٧

- المصدر: نشرات اللجنة الاقتصادية لجنوب غرب آسيا، الأمم المتحدة (نشرات متعددة).
- النسب من عمل الباحث.

Text Stamp

الانتاج بالف طن

نسبة المساهمة في المجموع لكل من				
انتاج اللحوم الحمراء	انتاج اللحوم البيضاء	انتاج الحليب	انتاج الأسماك	انتاج البيض
٢٢ر٨	٣٣ر٤	٢٢ر٥	١٦ر٢	١ر٥
٢٤ر٧	٣٥ر٤	٢١ر٥	١٣	٤ر٥
٢٢ر٩	٣٤ر٨	٢١ر٢	١٥ر٢	٩١ر٥
٢١ر٥	٣٦ر٩	٢١ر٩	١٣ر٣	٦ر٤
٢١ر٣	٣٦ر٣	٢٢ر٩	١٢	٧ر٥
٢١ر٨	٣٧ر٥	٢٢	١٠ر٩	٧ر٨
٢٣ر٣	٣٤ر٧	٢١ر٣	١٢ر٨	٧ر٩
٢٠	٣٢ر٨	١٨	١٠ر٢	١٩
١٩	٣١ر٤	١٧	١٣ر٤	١٩ر٢
١٩	٣٠ر٥	١٦ر٥	١٦ر٧	١٧ر٣
١٩ر٧	٣٠ر٦	١٧ر٤	١٥ر٥	١٦ر٨
١٩ر٦	٣٣ر٣	١٦ر٥	١٤	١٦ر٦
٢١	٣٨ر٤	١١ر٧	١١ر٥	١٧ر٤
١١	٤٨	١٧	١١ر٨	١٢ر٢
١١ر٤	٤٩ر٤	١٥ر٨	١٢ر٤	١١
٨ر٨	٥٠ر٦	١٣ر٨	١١ر٦	١٥ر٢
٩ر٨	٥٣ر٧	١١ر٦	٧ر٧	١٧ر٢
٩ر٦	٥٧ر٣	١٣	٣ر٩	١٦ر٢
١١ر٥	٥٧	١٢	٣ر٧	١٥ر٨
٩ر٤	٥٨ر٤	٩ر٨	٤ر٤	١٨
١٢ر٤	٥١ر٧	١٠ر٥	٦ر٦	١٨ر٨
٣٦٠ر٥	٨٧٢ر١	٣٥٣ر٩	٢٣٦ر٨	٢٧٦ر٧١
١٧ر٢	٤١ر٥	١٦ر٨	١١ر٣	١٣ر٢

Text Stamp

Text Stamp

الفصـل الثالث

الدور الاقتصادي للقطاع الزراعي

Text Stamp

الدور الاقتصادي للقطاع الزراعي

٣-١. نسبة مساهمة القطاع الزراعي:

يحتل القطاع الزراعي مكانة متميزة في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك لقدرته على توفير بعض مستلزمات عملية التنمية للقطاعات الأخرى، فمعدل النمو في الاقتصاد الوطني يتأثر بمعدل النمو في القطاع الزراعي، حيث إن الاختناقات التي قد يخلقها القطاع الزراعي لبقية القطاعات قد تؤدي إلى عرقلة النمو كلياً، وإن معرفة مدى مساهمته وحصته في المتغيرات الاقتصادية يدل على أهميته ودرجة الاهتمام به. وإذا كان معدل النمو في الاقتصاد هو حصيلة معدلات النمو المتحققة في القطاعات المختلفة فإن من الضروري رفع الانتاجية في القطاع الزراعي، من أجل رفع معدل النمو في القطاع الزراعي [عمرو، ١٩٧٥].

٣-١-٢. مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي:

يمكن النظر إلى معدل النمو الذي يحققه الناتج الزراعي على أنه مؤشر للتطور الاقتصادي، إلا أن إنجاح عملية التنمية الزراعية لا يقتصر على الارتفاع بمعدلات نمو الناتج الزراعي، بل يعتمد إلى حد كبير على هيكل معدلات النمو أي الكيفية التي يتولد بها المعدل الكلي للنمو في فروع القطاع الزراعي [شقير، ١٩٨١]. وعليه لا يصح هذا المعدل أن يكون مقياساً للتنمية، كونه يقتصر على الجوانب الكمية، ولا يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الموضوعية التي تؤثر في عملية التنمية الزراعية.

وعلى هذا الأساس فهو مقياس مظهري للتطور يعتمد الجانب الكمي ولا يتعداه في تحليل عملية النمو إلى المؤشرات الكيفية [الطعمة، ١٩٨٧].

لذلك فإن تحقيق معدل نمو معين يرتبط بصورة وثيقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها ذلك البلد، إذ إن تحقيق معدل نمو منخفض في ظل ظروف غير مواتية يعد انجازاً جيداً في حين يكون تحقيق معدل النمو أعلى من ذلك، ولكن تحت ظروف أكثر

Text Stamp

ملاءمة لا يعد كذلك. ويختلف معدل النمو في الاقتصاد الذي يمتلك موارد شحيحة عنه في الاقتصاد الغني بموارده.

وعلى الرغم من كون العراق بلداً زراعياً من حيث الموارد الطبيعية التي يمتلكها ولأهمية القطاع الزراعي في بناء اقتصاده، إلا أن اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي لا يتناسب مع حجم تلك الموارد من جهة، وأهمية القطاع الزراعي من جهة أخرى.

وبشكل عام فإن معدل نمو الناتج لا يعتمد وحده مقياساً للتنمية ولكن يمكن اعتماده كمؤشر ترد عليه بعض التحفظات.

ومن الجدير بالاشارة أن ابتداء دراستنا من سنة ١٩٥٣ لا يعني إهمال السنوات الثلاثة المتقدمة إذ لم تتوفر البيانات عن السنوات (١٩٥٠ـ١٩٥٢). ونظراً لطول المدة الزمنية التي تعالجها الدراسة من جهة، وحصول تغيرات اقتصادية وسياسية كان لها أثر واضح على نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو في الناتج الزراعي وقد قسمت الفترة إلى مرحلتين هما:

١ـ المرحلة الأولى ١٩٥٣ـ١٩٦٩.

٢ـ المرحلة الثانية ١٩٧٠ـ١٩٩٠.

المرحلة الأولـــى ١٩٥٣ ـ ١٩٦٩:

من خلال ملاحظة جدول رقم (٥) نجد أن حجم الناتج الزراعي قد بلغ في عام ١٩٥٣ وبالأسعار الجارية (٥ر٧١) مليون دينار، وقد كان نمو الناتج الزراعي متذبذباً خلال هذه المرحلة إلا أن الاتجاه العام كان نحو الارتفاع. وقد بلغ (٠٨ر١٩٨) مليون دينار عام ١٩٦٩. أما معدل نمو الناتج الزراعي وبالأسعار الجارية فقد بلغ (٤ر١٨٪) بين عامي ١٩٥٣/١٩٥٤، وقد انخفض معدل النمو وبلغ (٤٪) بين عامي ١٩٦٨/١٩٦٩.

وكان متوسط معدل النمو للمرحلة (١٩٥٣ـ١٩٦٩) قد بلغ (٧ر٧٪) أما الأهمية النسبية للناتج الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي وبالأسعار الجارية، فقد كانت تميل إلى الثبات

Text Stamp

النسبي خلال المرحلة. وقد بلغت (٤ر١٩٪) عام ١٩٥٣ وبلغت (١٩٪) في عام ١٩٦٩، في حين كان متوسط الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال المرحلة الواقعة بين (١٩٥٣-١٩٦٩) هو (٥ر١٩٪).

وإذا استبعدنا أثر الأسعار والتضخم نحصل على الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٦٤ كأساس.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (٥) أن الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة قد بلغ (٢٢ر٨٥) مليون دينار عام ١٩٥٣، وقد ارتفع إلى (٨٧ر١٨٦) مليون دينار عام ١٩٦٩.

أما معدل نمو الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة فقد بلغ (٩ر٢٤٪) بين عامي ١٩٥٣/١٩٥٤ وانخفض إلى (٤ر٢٪) بين عامي ١٩٦٨/١٩٦٩. وكان متوسط معدل النمو خلال المرحلة(١٩٥٣-١٩٦٩) قد بلغ (٥ر٦٪) بينما كانت الأهمية النسبية للناتج الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة قد بلغت (٢٢٪) في عام ١٩٥٣ وانخفضت إلى (١٩٪) في عام ١٩٦٩. وبلغ متوسطها ٧ر١٩٪ خلال المرحلة ١٩٥٣-١٩٦٩.

المرحلة الثانية ١٩٧٠-١٩٩٠:

نلاحظ من جدول رقم (٦) أن الناتج الزراعي بالأسعار الجارية قد بلغ (٦ر١٩٤) مليون دينار عام ١٩٧٠، وقد ارتفع الناتج الزراعي ووصل إلى (٣ر٤٦١٣) مليون دينار عام ١٩٩٠. في حين كان معدل نمو الناتج الزراعي قد بلغ (٩ر١٠٪) بين عامي ١٩٧٠/١٩٧١، وقد ارتفع معدل النمو ووصل إلى (٨ر٣٧٪) بين عامي ١٩٨٩/١٩٩٠، وكان متوسط معدل نمو الناتج الزراعي بالأسعار الجارية خلال المرحلة (١٩٧٠/١٩٩٠) قد بلغ (١٧٪).

ولأهميته النسبية من الناتج المحلي الاجمالي، وبالأسعار الجارية فقد بلغت (٦ر١٦٪) في عام ١٩٧٠ وارتفعت إلى ١٨٪ في عام ١٩٩٠. أما متوسطها خلال المرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠) فقد بلغت (٦ر١١٪). وبلغ الناتج الزراعي (٥ر٦٣٨) مليون دينار عام ١٩٧٠ وذلك بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠ كسنة أساس، وارتفع إلى (٢ر١٠٧٣) مليون دينار عام ١٩٩٠.

Text Stamp

وكان معدل نمو الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة متذبذباً خلال المرحلة (١٩٧٠ــ١٩٩٠)، حيث بلغ (٩ر٣٪) بين عامي ١٩٧٠/١٩٧١، وارتفع إلى (٣ر٩٪) وذلك بين عامي ١٩٨٩ــ١٩٩٠. كان متوسط معدل النمو الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة خلال المرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠) قد بلغ (١ر٣٪).

وكانت الأهمية النسبية للناتج الزراعي بالأسعار الثابتة من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة قد بلغ (٦ر٩٪) في عام ١٩٧٠ وانخفض إلى (٧ر٧٪) في عام ١٩٩٠. وكان معدل الأهمية خلال المرحلة ١٩٧٠-١٩٩٠ هو (٣ر٧٪).

وإذا استثنينا النفط من الناتج المحلي الاجمالي فإن أهمية الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة في الناتج المحلي الاجمالي اللانفطي بالأسعار الثابتة، قد كانت متذبذبة وتميل إلى الانخفاض، حيث بلغت (٦ر٣٤٪) عام ١٩٧٠، وانخفضت بصورة كبيرة إلى (٧ر٧٪) عام ١٩٩٠. وكان متوسطها خلال المرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠) قد بلغ (٢ر١٩٪).

إن التغير الذي يحصل في الناتج هو دليل على الفعالية الانتاجية لقطاع معين ونلاحظ من خلال الجدولين (٥) و (٦) بأن الناتج الزراعي سواء كان بالأسعار الجارية أو الثابتة متذبذباً خلال المرحلتين الأولى والثانية. وأن معدل النمو في الناتج الزراعي سواء كانت بالأسعار الجارية أو الثابتة متواضعاً وحتى سالبة أحياناً بين سنة وأخرى.

في المرحلة الأولى (١٩٥٣-١٩٦٩) بلغ متوسط معدل النمو الناتج الزراعي بالأسعار الجارية (٧ر٧٪) وهو أعلى بقليل من متوسط نمو الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة خلال تلك المرحلة، والبالغة (٩ره٪). وهذا يدل على أن نسبة ارتفاع الأسعار والتضخم كان منخفضاً.

وكذلك كان معدل الأهمية النسبية، للناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية أو الثابتة متقارباً، وبلغ بالأسعار الجارية (٥ر١٩٪) وبالأسعار الثابتة (٧ر١٩٪)، وبينما كان خلال المرحلة الثانية (١٩٧٠-١٩٩٠) مختلفاً إذ بلغ متوسط معدل النمو الناتج الزراعي بالأسعار الجارية (١٧٪) وهذا معدل نمو كبير. ولكنه لا يدل على نمو حقيقي، وإنما يشير إلى النسبة العالية في ارتفاع الأسعار والتضخم.

Text Stamp

كان متوسط معدل النمو للناتج الزراعي بالأسعار الثابتة متواضعاً، إذ بلغ (١ر٣٪)، وهذا يدل على أن القطاع الزراعي عاجز عن تحقيق معدلات النمو المستهدفة، أو حتى مسايرة القطاعات الأخرى في معدلات النمو المتحققة.

وكان متوسط الأهمية للناتج الزراعي بالأسعار الجارية (٦ر١١٪) وانخفضت أهميته بالأسعار الثابتة، حيث بلغت (٣ر٧٪). وعليه يتضح بأن القطاع الزراعي قد تخلف عن دوره في تطوير الاقتصاد الوطني، إذ ينصب الاهتمام عليه كأحد القطاعات المهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وإن هذا التخلف ناجم عن اختلال في هيكل الناتج الزراعي ذاته.

٣ـ١ـ٢ـ١. هيكل الناتج الزراعي:

يقصد بهيكل الناتج الزراعي التوزيع النسبي للناتج النباتي والحيواني في تكوين الناتج الزراعي.

١ـ الناتج النباتي:

من خلال بيانات جدول رقم (٧) نلاحظ أن الناتج النباتي قد بلغ (٣ر٣٧٠) مليون دينار في عام ١٩٧٠، وبالأسعار الثابتة لسنة أساس ١٩٨٠، وقد ارتفع الناتج النباتي ووصل إلى (٣ر٨٤٠) مليون دينار في عام (١٩٩٠). وقد كانت أهميته في تكون الناتج الزراعي ٥٨٪ في عام ١٩٧٠، ازدادت هذه الأهمية إلى (٣ر٧٨٪)، في عام ١٩٩٠. بينما بلغ متوسط الأهمية للناتج النباتي في تكوين الناتج الزراعي (٢ر٦٨٪) للمرحلة (١٩٧٠ــ١٩٩٠). أما معدل النمو للناتج النباتي فقد كان متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض، وقد بلغ معدل النمو (٤ر١٪) بين عامي ١٩٧٠/١٩٧١، وقد ارتفع معدل النمو ووصل إلى (٦ر١٧٪) بين عامي ١٩٨٩/١٩٩٠، بينما بلغ متوسط معدل النمو خلال المرحلة (٧ر٥٪).

٢ـ الناتج الحيواني:

من ملاحظة جدول رقم (٧) نجد أن الناتج الحيواني قد بلغ (٢ر٢٦٨) (مليون دينار بالاسعار الثابتة) في عام ١٩٧٠، وقد كان الناتج الحيواني متذبذباً خلال المرحلة (١٩٧٠ـ

Text Stamp

١٩٩٠) وقد انخفض الناتج الحيواني إلى (٩ر٢٣٢) مليون دينار عام ١٩٩٠. أما أهميته في تكوين الناتج الزراعي، فقد بلغت (٤٢٪) عام ١٩٧٠، وقد انخفضت هذه الأهمية إلى (٧ر٢١٪) عام ١٩٩٠، بينما بلغ متوسط الأهمية (٨ر٣١٪) خلال المرحلة (١٩٧٠ـ١٩٩٠). كذلك كان معدل النمو متذبذباً خلال المرحلة، فقد بلغ (٣ر٧٪) بين عامي ١٩٧٠/١٩٧١ وقد انخفض معدل النمو إلى (-٧ر١٢٪) بين عامي ١٩٨٩/١٩٩٠ في حين كان متوسط معدل النمو للناتج الحيواني خلال المرحلة ١٩٧٠ـ١٩٩٠ هو (٢ر١٪).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٧) أن الناتج النباتي له الأهمية الكبرى في تكوين الناتج الزراعي، حيث لم تنخفض هذه النسبة خلال المرحلة (١٩٧٠ـ١٩٩٠) عن (٦ر٥٢٪)، وحتى متوسط معدل الأهمية بلغ نسبة مرتفعة تعادل (٢ر٦٨٪). وكان معدل نمو الناتج النباتي أكبر من معدل نمو الناتج الحيواني، وهذا يشير إلى تزايد الناتج النباتي وأهميته كقائد في تحقيق الناتج الزراعي، وتخلف الناتج الحيواني في تحقيق معدلات نمو يستطيع من خلالها تحقيق التوازن مع الناتج النباتي، حيث كان متوسط معدل النمو منخفظ لم يتجاوز ٢ر١٪ خلال المرحلة ١٩٧٠ـ١٩٩٠ وهذا لا يتلاءم مع أهمية الناتج الحيواني في القطاع الزراعي والاقتصاد الوطني.

جدول رقم (٥)

الناتج الزراعي بالأسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٦٤ والأهمية النسبية للقطاع الزراعي بالأسعار الجارية والثابتة من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٦٤ للسنوات ١٩٥٣ ـ ١٩٦٩

السنوات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	الناتج الزراعي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنة أساس ١٩٦٤	الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة أساس ١٩٦٤	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	نمو الناتج الزراعي بالأسعار الجارية	نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	نمو الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة	١ ÷ ٢	٣ ÷ ٤
١٩٥٣	٣٦٦ر٩٥	٧١ر٥	٣٨٤ر٦٢	٨٥ر٢٢	-	-	-	-	١٩ر٤	٢٢
١٩٥٤	٣٧٤ر٣٧	٨٤ر٧٢	٤٧٠ر٣١	١٠٦ر٤٣	٢	١٨ر٤	٢٢ر٢	٢٤ر٩	٢٢ر٦	٢٢ر٦
١٩٥٥	٣٨٦ر٧٦	٦٥ر٣٢	٤٤٢ر٠١	٧٤ر٦٦	٣ر٣	-٢٢ر٨	-٦	-٢٩ر٨	١٦ر٩	١٦ر٩
١٩٥٦	٤٢٨ر٩	٨٩ر٢٣	٤٧٤ر٤٤	٩٨ر٧١	١٠ر٩	٣٦ر٦	٧ر٣	٣٢ر٢	٢٠ر٨	٢٠ر٨
١٩٥٧	٤٣٠ر٥٦	١١١ر٥٧	٤٧٠ر٠١	١٢١ر٩٣	٠ر٣	٢٥	-٠ر٩	٢٣ر٥	٢٥ر٩	٢٥ر٩
١٩٥٨	٤٨٤ر٧	٩٢ر٧٦	٥٢٠ر٦٩	٩٩ر٦٣	١٢ر٥	-١٦ر٨	١٠ر٧	-١٨ر٢	١٩	١٩
١٩٥٩	٥٠٩ر٩٢	٨٢ر٥١	٥٢٠ر٨٥	٨٥ر٤٣	٢ر٥	-١١	٠ر٠٣	-١٤ر٢	٦ر٢	١٦ر٤
١٩٦٠	٥٦٥ر٣٦	٩٧ر٨٤	٥٩٠ر١٤	١٠٣ر١٣	١٠ر٨	١٨ر٥	١٣ر٣	٢٠ر٧	١٧	١٧ر٤
١٩٦١	٦١٥ر٠٦	١١٦ر٩٨	٦٥٨ر٥٢	١٢٥ر٢٥	٨ر٨	١٩ر٥	١١ر٥	٢١ر٤	١٩	١٩
١٩٦٢	٦٥٨ر٤٢	١٤٠ر٣٨	٦٩٥ر٢٧	١٤٨ر٢٢	٧	٢٠	٥ر٥	١٨ر٣	٢١	٢١ر٣
١٩٦٣	٦٧٠ر٦	١٠٩ر٣٠	٦٨٤ر٩٨	١١١ر٦٤	١ر٩	-٢٢	-١ر٤	-٢٤ر٦	١٦	١٦ر٣
١٩٦٤	٧١١ر٢	١٤٨ر١٠	٧٦١ر٢٠	١٤٨ر١٠	٦	٣٥ر٥	١١	٣٢ر٦	٢٠ر٨	١٩ر٤
١٩٦٥	٨٣٠ر٩٨	١٦٢ر٧٠	٨٦٣ر٨٠	١٦٩ر١٣	١٦ر٨	٩ر٨	١٣ر٤	١٤	١٩ر٥	١٩ر٥
١٩٦٦	٨٨٨ر٢١	١٧٩ر٧٣	٨٨٨ر٢١	١٧٢ر٧٣	٦ر٩	١٠ر٤	٢ر٨	٢	٢٠	١٩ر٤
١٩٦٧	٨٨٢ر٦٩	١٨١ر٢٩	٨١٢ر٧٩	١٦٧ر٠٣	-٠ر٦	٠ر٨	-٨ر٤	-٣ر٣	٢٠ر٥	٢٠ر٥
١٩٦٨	٩٨٩ر٧١	١٩٠ر٤٦	٩٤٧ر٠٩	١٨٢ر٣٦	١٢ر١٢	٥	١٦ر٥	٩	١٩	١٩ر٢
١٩٦٩	١٠٣٨ر٩٥	١٩٨ر٠٨	٩٨٠ر١٤	١٨٦ر٨٧	٤ر٩	٤	٣ر٤	٢ر٤	١٩	١٩
المجموع					١٠٨ر٨٢	١٣٠ر٩	١٠٠ر٩٣	١١٠ر٩	٣٣٢ر٦	٣٣٤ر٦
المتوسطات					٦ر٤	٧ر٧	٥ر٩	٦ر٥	١٩ر٥	١٩ر٧

- د. جواد هاشم، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠-١٩٧٠، وزارة التخطيط، بغداد، ص ٤٧٤.
- الأعمدة (٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠) من عمل الباحث.

Text Stamp

جدول رقم (٦)

الناتج الزراعي بالأسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٨٠ والأهمية النسبية ومعدل النمو للقطاع الزراعي بالأسعار الجارية والثابتة من الناتج المحلي الاجمالي

بالأسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٨٠ للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠

مليون دينار

السنوات	١ الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	٢ الناتج الزراعي بالأسعار الجارية	٣ الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنة أساس ١٩٨٠	٤ الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة أساس ١٩٨٠	٥ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	٦ نمو الناتج الزراعي بالأسعار الجارية	٧ نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	٨ معدل نمو الانتاج الزراعي بالأسعار الثابتة	٩ ١ ÷ ٢	١٠ ٣ ÷ ٤	١١ الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة باستثناء النفط لسنة ١٩٨٠	١٢ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة عدا النفط	١٣ ١١ ÷ ٤
١٩٧٠	١١٧١ر٩	١٩٤ر٦	٦٥٩٩ر٤	٦٣٨ر٥	-	-	-	-	١٦ر٦	٩ر٦	١٨٤٦ر٨	-	٣٤ر٦
١٩٧١	١٣٦٦ر٤	٢١٥ر٨	٧٠٩٠ر٥	٦٦٣ر٣	١٦ر٦	١٠ر٩	٧ر٤	٣ر٩	١٥ر٨	٩ر٣	١٩٣٨ر١	٤ر٩	٣٤ر٢
١٩٧٢	١٣٦٩ر٥	٢٦٠ر١	٦٥٨٠ر٧	٨٠٣ر٢	٠ر٢	٢٠ر٥	-٧ر٢	٢١	١٩	١٢ر٢	٢١٤٢ر٥	١٠ر٥	٣٧ر٥
١٩٧٣	١٥٥٥ر٢	٢١٠ر٦	٨٢٢٦ر	٦١٢ر٤	١٣ر٥	-١٩	٢٥	-٢٣ر٧	١٣ر٥	٧ر٤	٢٠٧٧ر١	-٣	٢٩ر٥
١٩٧٤	٣٤٠٠ر٩	٢٧٨ر٤	٨٦١٥ر٣	٧٢٥ر٣	١١٨ر٦	٣٢	٤ر٧	١٨ر٤	٨	٨ر٤	٢٧٠٨ر٧	٣٠ر٤	٢٦ر٨
١٩٧٥	٣٩٧٤ر٣	٣١١ر٦	٩٦٧٤	٦٢٣ر٥	١٦ر٨	١١ر٩	١٢ر٣	-١٤	٧ر٨	٦ر٤	٣١١٨ر٦	١٥	٢٠
١٩٧٦	٥٢٤٣ر٠	٤٢٩ر	١١٩٢٠	٧٦٨ر٧	٣١ر٩	٣٧ر٦	٢٣ر٢	٢٣	٨ر٢	٦ر٤	٣٥١١ر٧	١٢ر٦	٢١ر٩
١٩٧٧	٥٨٥٨ر٢	٤٩٨ر٤	١٢٠٨١ر١	٧٤٨ر١	١١ر٧	١٦	١ر٣	-٢ر٦	٨ر٥	٦ر٢	١٦٠٧	-٥٤	٤٦ر٥
١٩٧٨	٧٠١٧	٥٥٠ر٥	١٤٣٧٣ر٣	٧٥٧ر١	١٩ر٧	١٠ر٤	١٨ر٩	١ر٢	٧ر٨	٣ر٥	٤٢٢٠ر٢	١٦٢ر٦	١٧ر٩
١٩٧٩	١١١٦٧ر٢	٦٢٣ر٧	١٧٨٣٤ر٥	٧٤٥ر٧	٥٩	١٣ر٣	٢٤	-٥ر١	٥ر٦	٤ر٢	٥٣٨٢ر١	٢٧ر٥	١٣ر٨
١٩٨٠	١٥٩١٨ر٢	٧٤١ر٩	١٥٩١٨ر٢	٧٤١ر٩	٤٢ر٥	١٨ر٩	-١٠ر٧	-٠ر٥	٤ر٦	٤ر٧	٦٣٢٣ر٨	١٧ر٥	١١ر٧
١٩٨١	١١٤٨١ر٤	٩٥٥ر٥	١٠٣٢٤ر١	٧٤٢ر٥	-٢٧ر٨	-٢٨ر٨	٣٥-	-٠ر٨	٨ر٣	٧ر٢	٦٩٥٥	٩ر٩	١٠ر٧
١٩٨٢	١٢٩٣٢ر٥	١٣٠٩ر٦	١٠٢٩٢ر٥	٨٣٣ر٤	١٢ر٦	٣٧	-٠ر٣	١٢ر٢	١٠	٧ر٩	٧٤٢٥ر٥	٦ر٧	١١ر٢
١٩٨٣	١٣١٥٤ر٨	١٤١٣ر٦	١٠١٣٥ر٣	٧٧٨	١ر٧	٧ر٩	-٥ر١	-٦ر٦	١٠ر٧	٧ر٧	٦٦٠٧ر٣	-١١	١١ر٨
١٩٨٤	١٥٢٧١ر٨	١٩٤١ر٩	١٠٩٥٧ر٧	٨٥٢ر٧	١٦	٣٧	٨	-٠ر٣	١٢ر٧	٧ر٨	٦٥٩٣ر٤	-٠ر٢	١٢ر٩
١٩٨٥	١٥٥٨٢ر٩	٢١٦٠ر٣	١٠٩٢٠ر٦	١٠٠١ر٩	٢	١١	-٠ر٣	١٧ر٥	١٣ر٨	٩ر٢	٦٥٢٢ر٥	-١	١٥ر٤
١٩٨٦	١٥٤١٩	٢١٧٣ر٧	١٢٢٢٣ر٣	٩٣٧	-١	٠ر٦	١١ر٩	-٥ر٦	١٤	٧ر٧	٦٧٣٦ر٣	٣ر٢	١٣ر٩
١٩٨٧	١٨٥٨٣ر٣	٢٥١٨ر٧	١٥٦٨٢	٨٦٠ر٩	٢٠ر٥	١٥ر٨	٢٨ر٣	-٨	١٣ر٥	٥ر٥	٦٨٢١ر٥	١ر٢	١٢ر٦
١٩٨٨	٢٠٥٥٥ر٦	٢٨٣٤ر٣	١٥٨٨٩ر٩	٩٠٨ر٢	١٠ر٦	١٢ر٥	١ر٣	٥ر٥	١٣ر٧	٥ر٧	١٥٨٨٩ر٩	١٣٢ر٩	٥ر٧
١٩٨٩	٢١٨٢٠ر٥	٣٣٤٦ر١	١٤١٧٨ر٢	٩٨١ر٥	٦	١٨	-١٠ر٧	٨	١٥	٦ر٩	١٤١٧٨ر٢	-١٠ر٧	٦ر٩
١٩٩٠	٢٥٢٤١ر٢	٤٦١٣ر٣	١٣٨٦٢ر٩	١٠٧٣ر٢	١٥ر٦	٣٧ر٨	-٢ر٢	٩ر٣	١٨	٧ر٧	١٣٨٦٢ر٩	-٢ر٢	٧ر٧
المجموع					٣٨٦ر٧	٣٥٨ر٩	٩٨ر٤	٦٥ر٤	٢٤٥ر١	١٥٣ر٤		٣٥٢ر٨	٤٠٣ر٢
المتوسطات					١٨ر٤	١٧	٤ر٦	٣ر١	١١ر٦	٧ر٣		١٦ر٨	١٩ر٢

المصادر:

العمود (١) و (٣): وزارة التخطيط، الناتج المحلي والدخل القومي في العراق، بغداد، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، الحسابات القومية، سنوات متفرقة.

العمود (٣): د. باتع خليفة هلال، نموذج التطور الاقتصاد العراقي، دراسة رقم (٧٧٣)، بغداد، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي، ١٩٩٠.

العمود (١، ٤): مهدي صالح، العلاقة بين الانتاج والاستثمار الزراعي في القطاع الزراعي، دراسة رقم (٨٧١)، بغداد، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الزراعي، أيلول ١٩٩١.

الأعمدة (٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٢، ١٣) من عمل الباحث.

Text Stamp

جدول رقم (٧)

الناتج النباتي والحيواني بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠ والأهمية ومعدل نموه للسنوات

١٩٧٠ ـ ١٩٩٠

مليون دينار

السنوات	الناتج الزراعي	الناتج النباتي	الناتج الحيواني	معدل نمو الناتج النباتي	الناتج الحيواني	نسبة مساهمة الناتج النباتي في الناتج الزراعي	نسبة مساهمة الناتج الحيواني في الناتج الزراعي
١٩٧٠	٦٣٨ر٥	٣٧٠ر٣	٢٦٨ر٢	-	-	٥٨	٤٢
١٩٧١	٦٦٣ر٣	٣٧٥ر٥	٢٨٧ر٨	١ر٤	٧ر٣	٥٦ر٦	٤٣ر٤
١٩٧٢	٨٠٣ر٢	٥٣٨ر٠	٢٦٥ر٢	٤٣ر٢	-٧ر٨	٦٧	٣٣
١٩٧٣	٦١٢ر٤	٣٢٢ر١	٢٩٠ر٣	-٤٠	٩ر٤	٥٢ر٦	٤٧ر٤
١٩٧٤	٧٢٥ر٣	٤٤٨ر٢	٢٧٧ر١	٣٩	-٥ر٤	٦١ر٨	٣٨ر٢
١٩٧٥	٦٢٣ر٥	٣٧٩ر٠	٢٤٤ر٥	-١٥ر٤	-١١ر٧	٦٠ر٨	٣٩ر٢
١٩٧٦	٧٦٨ر٧	٤٨٧ر٣	٢٨١ر٤	٢٨ر٥	١٥	٦٣ر٤	٣٦ر٦
١٩٧٧	٧٤٨ر١	٤٩٣ر٠	٢٥٥ر١	-١ر١	-٩ر٣	٦٥ر٩	٣٤ر١
١٩٧٨	٧٥٧ر١	٤٧٨ر٥	٢٧٨ر٦	-٢ر٩	٩ر٢	٦٣ر٢	٣٦ر٨
١٩٧٩	٧٤٥ر٧	٤٣٧ر٠	٣٠٨ر٧	-٨ر٦	١٠ر٨	٥٨ر٦	٤١ر٤
١٩٨٠	٧٤١ر٩	٥٢٥ر٣	٢١٦ر٦	٢٠ر٢	-٢٩ر٨	٧٠ر٨	٢٩ر٢
١٩٨١	٧٤٢ر٥	٥٨٠ر٦	١٦١ر٩	١٠ر٥	-٢٥ر٥	٧٨ر٢	٢١ر٨
١٩٨٢	٨٣٣ر٤	٦١٠ر٩	٢٢٢ر٥	٥ر٢	٣٧ر٤	٧٣ر٣	٢٦ر٧
١٩٨٣	٧٧٨	٥٩٦ر٠	١٨٢ر٠	-٢ر٤	-١٨ر٢	٧٦ر٦	٢٣ر٤
١٩٨٤	٨٥٢ر٧	٥٨٣ر٢	٢٦٩ر٥	-٢ر١	٤٨	٦٨ر٤	٣١ر٦
١٩٨٥	١٠٠١ر٩	٧٩٩ر٥	٢٠٤ر٤	٣٧	-٢٤ر٨	٧٩ر٨	٢٠ر٢
١٩٨٦	٩٣٧	٧٢٨	٢٩٠	-٨ر٩	٣ر٢	٧٧ر٧	٢٢ر٣
١٩٨٧	٨٦٠ر٩	٦٦٦ر٣	١٩٤ر٦	-٨ر٤	-٦ر٨	٧٧ر٤	٢٢ر٦
١٩٨٨	٩٠٨ر٢	٦٣٨ر٥	٢٦٩ر٧	-٤	٣٨ر٦	٧٠ر٣	٢٩ر٧
١٩٨٩	٩٨١ر٥	٧١٤ر٥	٢٦٧	١١ر٩	-١	٧٢ر٨	٢٧ر٢
١٩٩٠	١٠٧٣ر٢	٨٤٠ر٣	٢٣٢ر٩	١٧ر٦	-١٢ر٧	٧٨ر٣	٢١ر٧
المجموع				١٢٠ر٧	٢٦ر٨	١٤٣١ر٥	٦٦٨ر٥
المتوسطات				٥ر٧	١ر٢	٦٨ر٢	٣١ر٨

- وزارة التخطيط، دائرة الحسابات القومية، حسابات الدخل القومي.

Text Stamp

٣-١-٢. تكوين رأس المال الثابت:

يعد تكوين رأس المال الثابت وسيلة أساسية وشرطاً ضرورياً لتحقيق النمو الاقتصادي، باعتباره الجزء الذي يخلق الطاقات الانتاجية الجيدة في الاقتصاد الوطني، وإدامة وتحسين الطاقات الموجودة فعلاً، ولكن في الوقت نفسه لا يعد رأس المال العامل الوحيد المحدد والموجه للنمو الاقتصادي، فهناك عوامل مادية أخرى فضلاً عن وجود عوامل تحمل طابعاً بشرياً [تسايا، ١٩٧٩].

ويعكس تكوين رأس المال الزراعي التغير التكنولوجي في القطاع الزراعي، ويتزايد نموه وارتفاع تراكمه في الزراعات المتقدمة، بينما يتسم هذا النمو بالتواضع في الزراعات النامية.

المرحلة الأولى (١٩٥٣-١٩٦٩):

تميزت هذه المرحلة بتواضع تكوين رأس المال الثابت الزراعي. ومن بيانات جدول رقم (١٢) يتبين لنا أن رأس المال الثابت الزراعي بالأسعار الجارية بلغ نحو (١٠ر٢) مليون دينار سنة ١٩٥٣، وقد ارتفع إلى (١٧ر٥) مليون دينار عام ١٩٦٩. وقد تذبذب معدل النمو خلال المرحلة الأولى حيث بلغ (٣ر٩٪) بين عامي ١٩٥٣/١٩٥٤، وبلغ (٤٪) بين عامي ١٩٦٨/ ١٩٦٩. وكان متوسط معدل النمو (٤ر٤٪) خلال المرحلة ١٩٥٣/١٩٦٩.

ولأهمية مساهمة رأس المال الثابت الزراعي في رأس المال الثابت الاجمالي في الاقتصاد بالأسعار الجارية قد بلغ (١٢ر٤٪) في سنة ١٩٥٣ وقد تذبذب خلال المرحلة، وبلغ ١١٪ عام ١٩٦٩. وقد كان متوسط الأهمية (١١ر٤٪) خلال المرحلة (٥٣-١٩٦٩). وتكوين رأس المال الثابت الزراعي بالأسعار الثانية لسنة ١٩٦٤، إذ بلغ حجمه (١١ر٩) مليون دينار عام ١٩٥٣، وارتفع إلى (١٧ر١) مليون دينار عام ١٩٦٩. كذلك كان معدل النمو متذبذباً، إذ بلغ (١٢ر٦٪) بين عامي ١٩٥٣/١٩٥٤، وانخفض إلى (-١٦٪) بين عامي ١٩٦٨/١٩٦٩. بينما كان متوسط معدل النمو (٥ر٣٪) خلال المرحلة (١٩٥٣-١٩٦٩).

Text Stamp

وكانت أهمية تكوين رأس المال الزراعي من اجمالي تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد بالأسعار الثابتة قد بلغ (٥ر١٢٪) سنة ١٩٥٣ وقد انخفض إلى (١١٪) عام ١٩٦٩. أما متوسط الأهمية خلال المرحلة (١٩٥٣-١٩٦٩) فقد بلغ (٤ر١١٪).

المرحلة الثانية (١٩٧٠ - ١٩٩٠):

تميزت هذه المرحلة بعدة سمات وهي في بدايتها ففي السبعينات تزايد تكوين رأس المال الثابت الزراعي، بسبب تزايد الموارد النقدية النفطية، وفي الثمانينات انخفض تكوين رأس المال الثابت الزراعي بسبب أكثر من متغير، في مقدمتها محدودية الطاقة الاستيعابية للاستثمارات في القطاع الزراعي، وكذلك انخفاض أسعار النفط الدولية وانخفاض الكمية المصدرة من النفط؛ بسبب الحرب العراقية الايرانية، إضافة إلى تغير اتجاهات الانفاق الحكومي لظروف الحرب العراقية - الإيرانية.

ومن ملاحظة بيانات جدول رقم (٩) نجد أن حجم تكوين رأس المال الثابت الزراعي بالأسعار الجارية قد بلغ (٢٣) مليون دينار عام ١٩٧٠ وكان خلال المرحلة الثانية متذبذب إذ وصل إلى (٦ر٣٧٥) مليون دينار عام ١٩٩٠.

أما معدل النمو، فقد بلغ (٢٦٪) بين عامي ١٩٧٠-١٩٧١، وقد تذبذب خلال المرحلة إذ حقق معدل نمو سالب بلغ (-٢٠٪) بين عامي ١٩٨٩/١٩٩٠. بينما بلغ متوسط معدل النمو (١٧٪) خلال المرحلة الثانية (١٩٧٠-١٩٩٠).

وبلغت أهمية تكوين رأس المال الثابت الزراعي من اجمالي تكوين رأس المال في الاقتصاد العراقي بالاسعار الجارية (٤ر١٢٪) عام ١٩٧٠. وانخفضت أهميته إلى ٦٪ عام ١٩٩٠. وبلغ متوسط الأهمية (٤ر١١٪) خلال المرحلة ١٩٧٠-١٩٩٠.

وبالنسبة إلى تكوين رأس المال الثابت الزراعي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠، فقد بلغ حجمه (٥ر٦٣) مليون دينار عام ١٩٧٠ وقد ارتفع إلى (٧ر١٦٩) مليون دينار عام ١٩٩٠.

Text Stamp

بينما بلغ معدل النمو (٤ر٢٤٪) بين عامي ١٩٧٠/١٩٧١، وقد تذبذب خلال المرحلة الثانية بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ (-٣ر٢٦٪) بين عامي ١٩٨٩-١٩٩٠. وبلغ متوسط معدل النمو (٢ر٧٪) خلال المرحلة الثانية (١٩٧٠-١٩٩٠) بينما كان لأهمية تكوين رأس المال الزراعي إلى اجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة، قد بلغ (١ر١٣٪) عام ١٩٧٠، وانخفضت الأهمية إلى (٥ر٦٪) عام ١٩٩٠. وقد بلغ متوسط الأهمية (٦ر١٠٪) خلال المرحلة (٧٠-١٩٩٠).

جدول رقم (٨)

اجمالي تكوين رأس المال الثابت على القطاع الزراعي بالأسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٦٤

والأهمية ومعدل نموه من اجمالي تكوين رأس المال الثابت للسنوات ٥٣ ـ ١٩٦٩

مليون دينار

السنوات	١ اجمالي تكوين راس المال الثابت في الاقتصاد العراقي بالأسعار الجارية	٢ اجمالي تكوين رأس المال الثابت في الزراعة بالأسعار الجارية	٣ معدل نمو رأس المال الثابت الزراعي بالاقتصاد	٤ معدل نمو رأس المال الثابت الزراعي بالأسعار الجارية	٥ ٢÷١	٦ اجمالي تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد بالأسعار الثابتة سنة أساس ١٩٦٤	٧ اجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي بالأسعار الثابتة سنة أساس ١٩٦٤	٨ معدل نمو اجمالي تكوين رأس المال الثابت في الاسعار الثابتة	٩ معدل نمو اجمالي تكوين رأس المال الثابت الزراعي في الأسعار الثابتة	١٠ ٧÷٦
١٩٥٣	٨٢ر٢	١٠ر٢	-	-	١٢ر٤	٩٥ر٦	١١ر٩	-	-	١٢ر٥
١٩٥٤	٨٧	١٠ر٦	٨ر٥	٣ر٩	١٢ر٥	١٠٦ر٩	١٣ر٤	١١ر٨	١٢ر٦	١٢ر٥
١٩٥٥	٩١ر٨	١١ر٤	٥ر٥	٧ر٥	١٢ر٤	١٠٢ر٥	١٢ر٧	-٤	-٥ر٢	١٢ر٥
١٩٥٦	٩٦ر٦	١٢ر١	٥ر٢	٦	١٢ر٥	١٠٤ر٣	١٣ر١	١ر٧	٣	١٢ر٥
١٩٥٧	١٠٦ر٣	١٨ر٤	١٠	١٢ر٥	١٧ر٢	١١٣ر٦	١٩ر٧	٨ر٩	٥٠	١٧ر٢
١٩٥٨	٩٧ر٩	١٥ر٦	-٧ر٩	-١٥	١٥ر٦	١٠٢ر٨	١٦ر٤	-٩ر٥	-١٦ر٧	١٦
١٩٥٩	١٠٣ر٦	١٢ر٥	٨ر٥	-١٩ر٨	١٢ر١	١٠٥ر٣	١٢ر٧	٢ر٤	-٢٢ر٥	١٢ر١
١٩٦٠	١٢٠ر٢	١٢ر٦	١٦	٠ر٨	١٠ر٥	١٢٢ر٧	١٩ر٨	١٦ر٥	٥٥ر٩	١٠ر٤
١٩٦١	١٢٧ر٢	٤ر٩	٢ر٨	١٨ر٢	١٠ر٩	١٤٣ر٦	١٥ر٦	١٧	-٢١ر٢	١٠ر٩
١٩٦٢	١١٩ر٢	١١ر٢	-٦ر٢	-٢٤ر٨	٩ر٤	١٢٣ر٣	١١ر٦	-١٤	-٢٥ر٦	٩ر٤
١٩٦٣	١١٩ر٩	٧ر٩	٠ر٥	-٢٩ر٤	٦ر٦	١١٩ر٩	٧ر٩	-٢ر٧	-٣١ر٩	٦ر٦
١٩٦٤	١٤٧ر٦	١١ر٣	٢٣	٢٣	٧ر٧	١٤٤ر٧	١١ر١	٢٠ر٧	٤٠ر٥	٧ر٧
١٩٦٥	١٣١ر٨	١١	-١٠ر٧	-٢ر٦	٨ر٤	١٢٦ر٥	١١ر٤	-١٢ر٥	٢ر٧	٨ر٤
١٩٦٦	١٤٤ر٧	١٣ر٩	٩ر٧	٢٦ر٣	٩ر٦	١٤٤ر٧	١٣ر٩	١٤ر٣	٢١ر٩	٩ر٦
١٩٦٧	١٤٩ر٩	١٨ر٤	٣ر٦	٣٢ر٣	١٢ر٣	١٤٩	١٨ر٣	٢ر٩	٣١ر٦	١٢ر٣
١٩٦٨	١٥٤ر٢	٢٠ر٧	٢ر٨	١٢ر٥	١٣ر٤	١٥١ر٩	٢٠ر٤	١ر٩	١١ر٤	١٣ر٤
١٩٦٩	١٥٩ر٠	١٧ر٥	٣	٤	١١	١٥٥ر٧	١٧ر١	٢ر٥	-١٦	١١
المجموع			٦٨ر٩	٧٥ر٤	١٩٤ر٥			٥٧ر٩	٩٠ر٥	١٩٥
المتوسطات			٤	٤ر٤	١١ر٢			٣ر٤	٥ر٣	١١ر٤

٥ د. جواد هاشم، تقييم النمو الاقتصادي في العراق للفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧١، وزارة التخطيط.

٥ الأعمدة ٣، ٤، ٥، ٨، ٩، ١٠ من عمل الباحث.

جدول رقم (٩)

اجمالي تكوين رأس المال الثابت الزراعي بالأسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٨٠ والأهمية ومعدل نموه من اجمالي تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد للسنوات ١٩٨٠- ١٩٨١

السنوات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
	اجمالي تكوين راس المال الثابت في الاقتصاد بالأسعار الجارية	اجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي بالأسعار الجارية	معدل نمو رأس المال الثابت في الاقتصاد	معدل نمو رأس المال الثابت في القطاع الزراعي	١ ÷ ٢	اجمالي تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد بالأسعار الثابتة سنة أساس ١٩٨٠	اجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي بالأسعار الثابتة سنة أساس ١٩٨١	معدل نمو اجمالي تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد	معدل نمو رأس المال الثابت في الزراعة	٦ ÷ ٧
١٩٧٠	١٨٥ر١	٢٣	-	-	١٢ر٤	٤٨٤ر٣	٦٣ر٥	-	-	١٣ر١
١٩٧١	١٩٤ر٧	٢٩	٢ر٥	٢٦	١٤ر٩	٥٠٦ر٤	٧٩	٤ر٥	٢٤ر٤	١٥ر٦
١٩٧٢	٢١٧ر١	٣١ر٣	١١ر٥	٧ر٩	١٤ر٤	٥٥٢ر٦	٨٣ر٧	٩	٥ر٩	١٥ر١
١٩٧٣	٢٨٨ر٦	٣٣ر٩	٣٢ر٩	٨ر٣	١١ر٧	٧٣٠ر١	٨٩	٣٢	٦ر٣	١٢ر٢
١٩٧٤	٦٢٨ر٥	٤٧ر٨	١١٧ر٧	٤١	٧ر٦	١١٧٨ر١	٩٢ر٦	٦١	٤	٧ر٨
١٩٧٥	١٠٦٨	٧٥ر٩	٦٩ر٩	٥٨ر٧	٧ر١	١٥٥٠ر١	١١٨ر٩	٣١ر٥	٢٨ر٤	٧ر٧
١٩٧٦	١٣٣٦ر٧	١٣١ر٢	٢٥	٧٢ر٨	٩ر٨	١٧٣٢ر٣	١٧٧ر٩	١١ر٧	٤٩ر٦	١٠ر٢
١٩٧٧	١٢٥٩ر١	١٧٥ر٦	-٥ر٨	٣٣ر٨	١٣ر٩	١٨٥٨ر٨	٢٢١ر٥	٧ر٣	٢٤ر٥	١١ر٩
١٩٧٨	١٥٨٢ر٤	٢١٣ر٤	٢٥ر٦	٢١ر٥	١٣ر٥	٢٣١٨ر٨	٢٤٩ر٣	٢٤ر٧	١٢ر٥	١٠ر٧
١٩٧٩	١٩٩٢ر٤	٣١٥ر٩	٢٥ر٩	٤٨	١٥ر٨	٢٩١٩ر٣	٣٤٠ر٨	٢٥ر٩	٣٦ر٧	١١ر٦
١٩٨٠	٢١٩٨ر٤	٤٥٢	١٠ر٤	٤٣	٢٠ر٦	٣٨٠٧ر٢	٤٥٢	٣٠ر٤	٣٢ر٦	١١ر٩
١٩٨١	٥٠٩٩	٥٤٩ر٥	١٣١ر٩	٢١ر٥	١٠ر٨	٥٢٩٢ر٢	٥٠٨ر٢	٣٩	١٢ر٤	٩ر٦
١٩٨٢	٥٦٩٦ر٧	٦٠٧ر٢	١١ر٧	١٠ر٥	١٠ر٦	٥٦١٥ر٥	٥١٨ر٩	٦ر٢	٢	٩ر٢
١٩٨٣	٤٧١٢ر٦	٥٠٧ر٧	-١٧ر٢	-١٦ر٣	١٠ر٨	٤٣٨٠ر٦	٤٠٠ر٦	-٢١ر٩	-٢٢ر٨	٩ر١
١٩٨٤	٤٤٣٣ر٥	٥٠٥ر٥	-٥ر٩	-٠ر٠٣	١١ر٤	٣٢٥٢ر١	٣٦٧ر٨	-٢٥ر٧	-٨	١١ر٣
١٩٨٥	٤٣٠١ر١	٤٨٣ر٣	-٢ر٩	-٤ر٤	١١ر٢	٢٩٤٩ر٣	٣٩٧ر٥	-٩ر٣	٨	١٣ر٥
١٩٨٦	٣٨٥٩ر١	٤١٦ر٣	-١٠ر٢	-١٣ر٨	١٠ر٨	٢٤٢٧ر٢	٢٣٥ر٥	١٧ر٧	-٤٠ر٧	٩ر٧
١٩٨٧	٣٦٥٧ر٥	٣٤٤ر٩	-٥ر٢	-١٩ر٥	٩ر١	٢١٢١	١٩٢	-١٢ر٦	-١٨ر٤	٩
١٩٨٨	٤٣٩٦ر٦	٤٣٧ر٣	٢٠	٣٠ر٥	٩ر٩	٢٣٧١ر٦	٢٣١ر١	١١ر٨	٢٠ر٣	٩ر٧
١٩٨٩	٦٣٠٥ر٥	٤٧١ر٧	٤٣ر٤	٧ر٨	٧ر٥	٣١٩٩	٢٣٠ر٣	٣٤ر٩	-٠ر٣	٧ر٢
١٩٩٠	٦٢٢٠	٣٧٥ر٦	-١ر٣	-٢٠	٦	٢٦١٩ر٤	١٦٩ر٧	-١٨	-٢٦ر٣	٦ر٥
المجموع			٤٨٢ر٦	٣٥٧ر٢٧	٢٣٩ر٨			٢٩٠ر١	١٥١ر١	٢٢٢ر٦
المتوسطات			٢٢ر٩	١٧	١١ر٤			١٢ر٤	٧ر٢	١٠ر٦

* وزارة التخطيط، تقديرات اجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق، سنوات متفرقة، بغداد ـ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

Text Stamp

٣-١-٤. دور القطاع الزراعي في التجارة الخارجية:

يعد القطاع الزراعي مصدراً مهماً للحصول على العملة الصعبة، لا سيما في المرحلة الأولى للتنمية الاقتصادية؛ لأن معظم صادرات البلدان النامية من السلع الزراعية. لذلك ينبغي التوسع في القطاع الزراعي؛ لأنه من الوسائل المهمة في زيادة الايرادات من العملة الصعبة، فالقطاعات الأخرى لا تسهم في توفير ذلك النقد لعدم تطورها وانخفاض أهميتها النسبية في معظم اقتصاديات الدول النامية، باستثناء بعض البلدان التي تعتمد على الصناعات الاستخراجية وتصدير النفط في تنمية اقتصادياتها [الحافظ، ١٩٧٦].

من هنا كان لا بد من توجيه الجهود لزيادة الانتاجية الزراعية وتخفيض تكاليف الانتاج، لتحقيق الفائض الذي يمكن تصديره إلى الخارج بقصد زيادة حصيلة العملة الصعبة. كما أن النمو السكاني المتزايد وتغير الأنماط الاستهلاكية، وإعادة توزيع الدخول في العديد من البلدان النامية، ترتب عليها ظهور الفجوة الغذائية للعديد من المجموعات المحصولية في بعض الدول. وقد ترتب على هذه المتغيرات في مجملها زيادة أهمية التجارة الخارجية للسلع الزراعية بين دول العالم المختلفة.

ولغرض التعرف على قدرة القطاع الزراعي في العراق على تغطية الاحتياجات المحلية من المواد والمنتجات الزراعية. ومدى امكانية تصدير الفائض منها وتقليص حجم استيرادها لتوفير العملة الصعبة، وسوف نتعرف على قيمة الصادرات والمستوردات الزراعية، وأثر ذلك على الميزان التجاري الزراعي.

٣-١-٤-١. الصادرات الزراعية:

يعد العراق منذ القدم بلداً زراعياً لما يتوفر فيه من موارد طبيعية ومالية وبشرية، تلعب دوراً هاماً في تطوير القطاع الزراعي لكي يعمل على توفير العملة الصعبة وتعزيز التنمية الشاملة.

وتتكون الصادرات الزراعية العراقية من التمور والحيوانات الحية، واللحوم، ومنتجات الألبان، والبيض، والتبغ، والجلود وغير ذلك من منتجات القطاع الزراعي.

Text Stamp

وعلى الرغم من تضاؤل مساهمة القطاع الزراعي في تكوين حجم الصادرات الزراعية نتيجة لأسباب عديدة كاتباع الأساليب التقليدية في العملية الانتاجية، وإذا استثنينا صادرات النفط فإن الصادرات الزراعية تمثل جزءاً مهماً من الصادرات [جميل، ١٩٧٩].

من ملاحظة جدول رقم (١٠) نجد أنه حصل تذبذب شديد في قيمة الصادرات الزراعية، إذ بلغت الصادرات الزراعية (٣ر١١) مليون دينار عام ١٩٧٠، وقد ارتفعت إلى (٧ر٢٥) مليون دينار عام ١٩٩٠. وكذلك كان معدل نمو الصادرات الزراعية متذبذباً بصورة كبيرة، إذ بلغ معدل النمو (-٧ر١٧٪) بين عامي ١٩٧٠-١٩٧١، وقد ارتفع معدل النمو إلى (٦ر٩٥٪) بين عامي ١٩٨٦/١٩٨٧، وحقق معدل نمو سالب بلغ (-٢١٪) بين عامي ١٩٨٩/١٩٩٠. وبلغ متوسط معدل نمو الصادرات (٥ر١٠٪) خلال المرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠).

أما أهمية الصادرات من إجمالي الصادرات عدا صادرات النفط فقد كان متذبذباً خلال هذه المرحلة، إذ بلغت الأهمية (٥٠٪) عام ١٩٧٠، وقد انخفضت الأهمية إلى (١ر٢١٪) عام ١٩٩٠، وكان متوسط الأهمية (٨ر٣٧٪) خلال المرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠). يتضح من بيانات الجدول ضآلة الصادرات الزراعية، وانخفاض أهميتها من اجمالي الصادرات نظراً لضعف الانتاجية في القطاع الزراعي.

٣-١-٤-٢. المستوردات الزراعية:

نظراً للطلب المتزايد على المواد الغذائية، والسلع الزراعية، ولتحقيق التوازن في السوق المحلية، لجأت الدولة إلى التوسع لاستيرادها، سواء كان للاستهلاك المباشر أم للتصنيع، لذلك تضاعفت المستوردات من مختلف المواد الغذائية والسلع الزراعية المصنعة وغير المصنعة. وكانت أكثر السلع الزراعية المستوردة (الحبوب والحليب ومنتجاته، وسكر، ومعجون الطماطه، واللحوم، والزيوت النباتية) [غ.ت.ب، ١٩٨٤] من ملاحظة بيانات جدول رقم (١٠) نجد أن التطور الذي حصل في مستوردات العراق من السلع الزراعية، قد بلغ حجمها (٣ر٥١) مليون دينار عام ١٩٧٠. وقد زاد إلى (٣ر٤١٨) مليون دينار عام ١٩٩٠. وكان معدل نمو المستوردات الزراعية متذبذبة، بين سنة وأخرى حسب الأوضاع الاقتصادية التي يمر فيها العراق، وتقلبات الانتاج الزراعي المحلي، وكان الحد الأعلى لمعدل نمو المستوردات قد بلغ (٢ر٨٩٪) بين عامي ١٩٧٠-١٩٧١، وانخفض معدل نمو

Text Stamp

المستوردات وحقق معدل نمو سالب بلغ (-٢ر١٩٪) بين عامي ١٩٨٩-١٩٩٠. في حين بلغ متوسط معدل نمو المستوردات الزراعية (٦ر٢١٪) خلال المرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠).

أما أهمية المستوردات الزراعية من اجمالي المستوردات فقد كانت خلال السبعينات تشكل نسبة مرتفعة نوعاً ما، ولكن خلال الثمانينات بدأ هذه النسبة بالانخفاض، بسبب ظروف الحرب وزيادة مستوردات العراق من السلع الرأسمالية وغيرها.

وبلغت أهميتها النسبية (٢ر٢٨٪) عام ١٩٧٠، وانخفضت إلى (٣ر٠٪) عام ١٩٩٠ يعود ذلك لزيادة مستوردات السلع الرأسمالية. وبلغ متوسط الأهمية (٥ر٢١٪) خلال المرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠)، ويلاحظ عموماً تزايد هذه الاستيرادات بشكل مضطرد، مما يدل على عدم كفاءة القطاع الزراعي في تلبية الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية.

٣-١-٤-٣. الميزان التجاري الزراعي:

يعتبر الميزان التجاري مؤشراً يعتمد عليه في تخطيط التجارة الخارجية وللوقوف على امكانيات القطر وطاقته الانتاجية.

وتنبثق أهميته أساساً من حيث إن خلاصته تعكس بصورة مباشرة قدرة الاقتصاد الوطني على مستويين في آن واحد فهي انعكاس لطاقة الاقتصاد والانتاجية، ممثلة بالصادرات والحاجة إلى الاستيرادات، ومن ناحية أخرى فإن الميزان التجاري يعبر عن طاقة الاقتصاد الانتاجية، ممثلة باستيراد السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية، التي تستخدم في الانتاج المحلي وهنا تظهر درجة اعتماد الاقتصاد على الخارج، ولهذا السبب ترتبط مكونات الميزان التجاري (الصادرات والمستوردات) بصورة مباشرة بالناتج المحلي؛ لأنها أحد العوامل الأساسية تظهر مستواه وتركيبه. [العبود، ١٩٧٢].

وعند تحليل تطور الميزان التجاري الزراعي العراقي للمرحلة ١٩٧٠-١٩٩٠ تظهر بوضوح حالة العجز الدائم حيث يبين الجدول رقم (١٠) أنه بعد أن سجل عجز قدره (٤٠) مليون دينار عام ١٩٧٠، ارتفع إلى حوالي (٦ر٣٩٢) مليون دينار عام ١٩٩٠.

Text Stamp

وقد اتجه العجز في الميزان التجاري الزراعي خلال الثمانينات إلى الزيادة بسبب انخفاض الصادرات، وزيادة المستوردات. إن ظاهرة العجز في الميزان التجاري الزراعي تعد مظهر من مظاهر التبعية للعالم الخارجي، متمثلة في اقتصاد التصدير المتركز على الصادرات النفطية التي تلعب حصيلتها الدور الهام في تمويل المستوردات الزراعية.

ولهذا فإن انخفاض قيمة الصادرات الزراعية مقارنة بالاتجاه المتزايد بقيمة الاستيرادات الزراعية هو السبب الرئيسي في خلق هذا العجز، الذي يشير إلى اختلال هيكل القطاع الزراعي واستمرار اعتماده على القطاعات الأخرى، وخاصة القطاع النفطي لضمان انجاز نشاطاته الاقتصادية [عيسى، ١٩٧٣] وإن استمرار هذا العجز في الميزان التجاري الزراعي يخالف أهداف خطط التنمية التي تسعى إلى رفع الانتاج الزراعي لتغطية الطلب المحلي وتصدير الفائض إلى الخارج.

جدول رقم (١٠)

الميزان التجاري للقطاع الزراعي والأهمية النسبية للصادرات والاستيرادات الزراعية إلى اجمالي الصادرات والاستيرادات للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠

مليون دينار

السنوات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
	اجمالي الصادرات عدا النفط	الصادرات الزراعية	معدل نمو الصادرات الزراعية	٢ ÷ ١	اجمالي الاستيرادات	الاستيرادات الزراعية	٦ ÷ ٥	نمو الاستيرادات الزراعية	الميزان التجاري الزراعي الصادرات ـ الاستيرادات
١٩٧٠	٢٢ر٦	١١ر٣	-	٥٠	١٨١ر٦	٥١ر٣	٢٨ر٢	-	٤٠-
١٩٧١	٢٢ر٨	٩ر٣	١٧ر٧-	٤٠ر٨	٢٤٧ر٨	٩٧ر١	٣٩ر٢	٨٩ر٢	٨٧ر٨-
١٩٧٢	٢٨ر٦	١٣ر٩	٤٩ر٤	٤٨ر٦	٢٣٤ر٧	٦٦	٢٨ر١	٣٢-	٥٢ر١-
١٩٧٣	٣٢ر٥	١٦ر٨	٢٠ر٨	٥١ر٧	٢٧٠ر٣	٨٢ر٨	٣٠ر٦	٢٥ر٤	٦٦-
١٩٧٤	٢٨ر١	١٠ر٦	٣٦ر٩-	٣٧ر٧	٧٧٣ر٤	٢٥٣	٣٢ر٧	٢٠٥ر٥	٢٤٢ر٤-
١٩٧٥	٣٥ر٦	١٣ر٢	٢٤ر٥	٣٧ر١	١٤٢٦ر٨	٢٨٧ر٢	٢٠ر١	١٣ر٥	٢٧٤-
١٩٧٦	٤٦ر٥	١٤ر٣	٨ر٣	٣٠ر٧	١١٥٠ر٩	٢٢٩ر١	١٩ر٩	٢٠-	٢١٤ر٨-
١٩٧٧	٤٢ر٧	١٤ر٣	صفر	٣٣ر٥	١٤٨٥ر٢	٢٩١ر٨	١٩ر٦	٢٧ر٣	٢٧٧ر٥-
١٩٧٨	٦٢ر٩	٢١ر١	٤٧ر٥	٣٣ر٥	١٦١٨ر٣	٣١٤ر٥	١٩ر٤	٧ر٧	٢٩٣ر٤-
١٩٧٩	٨٣ر٧	١٧ر٨	١٥ر٦-	٢١ر٣	٢١٤٣	٤٣٩ر٤	٢٠ر٥	٣٩ر٧	٤٢١ر٦-
١٩٨٠	١٢١ر٩	١٨ر٤	٣ر٣	١٥ر١	٢٥٧١ر٢	٤٩٧ر٣	١٩ر٣	١٣	٤٧٨ر٩-
١٩٨١	١٦ر٨	٩ر٥	٤٨ر٣-	٥٦ر٥	٣٣٥٠ر١	٣٧٧ر١	١١ر٢	٢٤-	٣٦٧ر٦-
١٩٨٢	١٥ر٥	١٢ر٩	٣٥ر٨	٨٣ر٢	٣١٦٨ر٦	٣٦٠ر٣	١١ر٤	٤ر٤-	٣٤٧ر٤-
١٩٨٣	٨١ر٨	١٣ر٥	٤ر٦	١٦ر٥	٢٠٦٢ر٧	٢٨٣ر٣	١٣ر٧	٢١ر٤-	٢٦٩ر٨-
١٩٨٤	٨٢ر٧	٦ر٩	٤٨ر٨-	٨ر٣	٢٠٨٠ر٧	٦٢٩ر٩	٣٠ر٣	١٢٢ر٣	٦٢٣-
١٩٨٥	٤٦ر٩	١٠ر١	٤٦ر٣	٢١ر٥	٢٣٦٨ر٣	٦٨٥ر٢	٢٨ر٨	٨ر٨	٦٧٥ر١-
١٩٨٦	٢٦ر٥	١٦ر١	٥٩ر٤	٦٠ر٧	١٩٧٧ر٢	٤١١ر١	٢٠ر٨	٤٠-	٣٩٥-
١٩٨٧	٦٠ر٥	٣١ر٥	٩٥ر٦	٥٢ر١	١١٩٨	٢١٩ر٧	١٨ر٣	٤٦ر٥-	١٨٨ر٢-
١٩٨٨	٦٨ر٢	٢٣ر٨	٢٤ر٤-	٣٤ر٩	١٨٥٢ر٧	٣٣٥ر٥	١٨ر١	٥٢ر٧	٣١١ر٧-
١٩٨٩	٨٢ر٥	٣٢ر٦	٣٦ر٩	٣٩ر٥	٢١٦٢ر٤	٥١٨ر١	٢٣ر٩	٥٤ر٤	٤٨٥ر٥-
١٩٩٠	١٢١ر٨	٢٥ر٧	٢١-	٢١ر١	١٧٤٧ر٢	٤١٨ر٣	٠ر٣	١٩ر٢-	٣٩٢ر٦-
المجموع		٢١٩ر٧		٧٩٤ر٣			٤٥٤ر٤	٤٥٢	
التوسطات		١٠ر٥		٣٧ر٨			٢١ر٥	٢١ر٦	

* وزارة التخطيط، احصاءات التجارة الخارجية العدلة، بغداد، وزارة التخطيط، الجهاز الاداري للاحصاء لسنوات متفرقة.

• الأعمدة ٣، ٤، ٧، ٨ ، ٩، من عمل الباحث.

Text Stamp

٣.١.٥. القــوى العاملة:

يوجد ترابط وثيق ومتبادل بين التنمية الاقتصادية وتنمية القوى العاملة ومن ضمن ما تستهدفه التنمية الاقتصادية، هو توفير فرص عمل ووظائف قادرة على امتصاص الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة، في حين ترمي تنمية القوى العاملة إلى توفير الخبرات والمهارات اللازمة، لكي تتناسب مع متطلبات المشروعات والوحدات الانتاجية والخدمية ضمن اطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية [الامارة، ١٩٨٨].

وترمي تنمية القوى العاملة إلى تغير هيكل العمالة في الاقتصاد، لكي يتناسب مع هيكل الاقتصاد الذي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقه. ويتحدد حجم القوى العاملة بحجم السكان الاجمالي وتركيبه العمري والجنسي، وهنالك عدة تعاريف ومفاهيم أرادت تحديد مفهوم وحجم القوى العاملة ومن هذه التعاريف أن القوى العاملة تشمل السكان الذين لهم القدرة على العمل ما عدا العجزة وذوي العاهات، غير القادرين على العمل، مع العلم أنهم في سن العمل (منصور، ١٩٧٣) أو هي ذلك الجزء من السكان الذي يمكن الاعتماد عليه في النشاط الاقتصادي، ويتكون من الأفراد الذين تقع أعمارهم في سن العمل عدا المرضى والمصابين بعاهات جسمية أو عقلية تمنعهم من أي عمل منتج.

لذلك فإن حجم القوى العاملة يشمل السكان العاملين فضلاً في النشاط الاقتصادي مضافاً إليه حجم السكان القادرين على العمل. وتختلف الحدود الدنيا والعليا للعمر الانتاجي طبقاً للتشريعات وقوانين العمل التي تحدد ذلك.

ويعد العمل من عناصر الانتاج المهمة اللازمة لتطوير الانتاج الزراعي، حيث يتمتع العراق بكثافة بشرية جيدة لها أثرها في حجم قوة العمل في القطاع الزراعي [وناس، ١٩٧٦].

ويضم القطاع الزراعي في العراق جزءاً كبيراً من القوى العاملة الكلية ويعاني من وجود البطالة المقنعة، ولا سبيل للقضاء على هذه البطالة إلا بتطوير القطاع الزراعي وإدخال التكنولوجيا، والأساليب الحديثة في الزراعة، وتطوير القطاعات الأخرى حتى تستطيع استيعاب العمالة الفائضة من القطاع الزراعي.

Text Stamp

لكي نعطي صورة على تطور العاملين في القطاع الزراعي، نلاحظ من خلال بيانات جـدول رقـم (١١) أن حجم القوى العاملة الزراعية قد بلغت (٨٨٤) ألف عـامل عـام ١٩٧٠. وقـد تذبـذب حجـم القوى العاملة الزراعية وصل إلى (٨٩٥) الف عامل عام ١٩٩٠.

وكان معدل نمو القـوى العاملـة الزراعيـة متذبـذب ويميـل إلى الانخفـاض إذ بلـغ معـدل النمـو (٦ر٠٪) بين عامي (١٩٧٠/١٩٧١) ثم انخفض إلى (-٢ر١٧٪) بين عامي ١٩٨٩/١٩٩٠.

أما متوسط معدل نمو بلغ (٠٨ر٪) خلال المرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠) وهي أقل من متوسط معدل نمو العمالة الكلية في الاقتصاد، مما يدل على أن القطاعات غير الزراعية كان لها حصة الأسد من العمالة.

أما الأهمية النسبية للعمالة الزراعية من العمالة الكلية في الاقتصاد، فقـد بلغـت (٦ر٥٥٪) عـام ١٩٧٠، وانخفضت إلى (٧ر٣١٪) عام ١٩٩٠. وكان متوسط أهمية العمالة الزراعيـة إلى العمالـة الكليـة خلال المرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠) هو (٢ر٤٣٪)، وهذه النسبة ما زالت مرتفعة مقارنة مع الدول المتقدمة.

وبلغت أهمية العمالة الزراعية إلى جمع السكان أي نسبة الإعالة أو المشاركة فقد بلغت (٤ر٩٪) عام ١٩٩٠ وقد انخفضت إلى ٥٪ في عام ١٩٩٠: وكان متوسطها (٤ر٧٪) خلال المرحلة ١٩٧٠-١٩٩٠.

Text Stamp

جدول رقم (١١)

الأهمية النسبية لحجم القوة العاملة في القطاع الزراعي في العراق إلى جمع القوة العاملة في الاقتصاد ومعدل نموها وعدد السكان للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠

مليون نسمة

السنوات	١ اجمالي عدد السكان	٢ حجم القوى العاملة في الاقتصاد	٣ حجم القوى العاملة الزراعية	٤ معدل نمو القوى العاملة الكلية	٥ نمو العمالة الزراعية	٦ ٣ ÷ ١	٧ ٣ ÷ ٢
١٩٧٠	٩ر٤٤٠	١ر٥٩١	٠ر٨٨٤	-	-	٩ر٤	٥٥ر٦
١٩٧١	٩ر٧٤٩	١ر٦٣٧	٠ر٨٩٠	٢ر٩	٠ر٦	٩ر١	٥٤ر٤
١٩٧٢	١٠ر٠٧٤	١ر٧٠٠	٠ر٨٩٧	٣ر٨	٠ر٧	٨ر٩	٥٢ر٨
١٩٧٣	١٠ر٤١٣	١ر٦٩٨	٠ر٩٠٤	-٠ر١	٠ر٧	٨ر٧	٥٣ر٢
١٩٧٤	١٠ر٧٦٥	١ر٧٤٥	٠ر٩١١	٢ر٧	٠ر٩	٨ر٥	٥٢ر٢
١٩٧٥	١١ر١٢٤	١ر٨٨٥	٠ر٩٢٠	٨	٠ر٩	٨ر٣	٤٨ر٨
١٩٧٦	١١ر٥٠٥	١ر٩٥٨	٠ر٩٣١	٣ر٨	١	٨ر١	٤٧ر٥
١٩٧٧	١٢ر	٢ر٠٧٥	٠ر٩٣٩	٥ر٩	٨ر	٧ر٨	٤٥ر٢
١٩٧٨	١٢ر٤٠٥	٢ر٢١٨	٠ر٩٦٢	٦ر٩	٢	٧ر٧	٤٣ر٤
١٩٧٩	١٢ر٨٢١	٢ر٣١٩	٠ر٩٨٤	٤ر٥	٢	٧ر٧	٤٢ر٤
١٩٨٠	١٢ر٢٧٨	٢ر٣٦٧	٠ر٩٧٥	٢	-٠ر٩	٧ر٩	٤١ر٢
١٩٨١	١٣ر٦٦٩	٢ر٤٦١	٠ر٩٧٤	٣ر٩	-٠ر١	٧ر١	٣٩ر٦
١٩٨٢	١٤ر١١٠	٢ر٦١٧	٠ر٩٧٦	٦ر٣	٠ر٢	٦ر٩	٣٧ر٣
١٩٨٣	١٤ر٥٨٦	٢ر٦٠٥	٠ر٩٨٠	-٠ر٤	٠ر٤	٦ر٧	٣٧ر٦
١٩٨٤	١٥ر٠٧٧	٢ر٥٥٢	٠ر٩٦٥	-٢	-١ر٥	٦ر٢	٣٧ر٨
١٩٨٥	١٥ر٥٨٥	٢ر٦٠٢	٠ر٩٧٥	١ر٩	١	٦ر٣	٣٧ر٥
١٩٨٦	١٦ر١١٠	٢ر٦٨٦	١ر٠٠٤	٣ر٢	٢ر٩	٦ر٢	٣٧ر٤
١٩٨٧	١٦ر٣٣٥	٢ر٧٦٩	١ر٠٢٩	٣	٢ر٥	٦ر٣	٣٧ر٢
١٩٨٨	١٦ر٨٨٢	٢ر٨٥٥	١ر٠٥٦	٣	٢ر٦	٦ر٣	٣٧
١٩٨٩	١٧ر٤٢٧	٢ر٩٤٦	١ر٠٨٢	٣	٢ر٤	٦ر٢	٣٦ر٧
١٩٩٠	١٧ر٨٩٠	٢ر٨٢٥	٠ر٨٩٥	-٤	-١٧ر٢	٥ر	٣١ر٧
المجموع				٥٨ر٣	١ر٧	١٥٥ر٥	٩٠٦ر٥
المتوسطات				٢ر٨	٠ر٠٨	٧ر٤	٤٣ر٢

- العمود (١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٩٢، بغداد، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، ١٩٩٢ ص ٣٥.
- العمود (٢) و (٣) السنوات ١٩٧٠-١٩٨٩، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، هيئة القوى العاملة/الملحق الاحصائي للاتجاهات والمؤشرات العامة لتخطيط القوى العاملة بعيدة المدى حتى عام ٢٠٠٠، بغداد، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، ١٩٨٩.
- بيان عام ١٩٩٠، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج مسح العاملين لسنة ١٩٩٠ بالعينة، بغداد، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، هيئة القوى العاملة.
- النسب ومعدلات النمو من عمل الباحث.

Text Stamp

٣.٢.١. قياس انتاجية عناصر الانتاج في القطاع الزراعي:

لغرض تقييم نمو القطاع الزراعي ومعرفة مدى تطوره، كان لا بد من قياس انتاجيته، وذلك بقياس انتاجية عناصر الانتاج الداخلة في تكوينه وذلك باستخدام المؤشرات الانتاجية. حيث تحتل الانتاجية مكاناً بارزاً في الاقتصاد، لأنها ترتبط بكل نشاط اقتصادي، وتدخل في عملية استغلال الموارد الاقتصادية بالنظر لمحدودية هذه الموارد، وبالتالي فان الحصول على أقصى العوائد الممكنة منها تبرز كمهمة مركزية وضرورة ملحة من تأثيرات على الجوانب المختلفة من الحياة الاقتصادية [القريشي، ١٩٧٩].

لذلك حظيت الانتاجية باهتمام كبير في الدول المتقدمة والنامية، على حد سواء، باعتبارها مقياساً لمعرفة كفاءة الوحدات الانتاجية التي يتم فيها تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات، وتأثيرها على التكاليف والأرباح والأسعار، والتشغيل والأجور وتحديد مستويات المعيشة والدخل.

وإن زيادة الدخل هو الهدف الذي تسعى لتحقيقه جميع الدول النامية والمتقدمة للنهوض بمجتمعها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وهذه الزيادة في الدخل لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق التوسع في الانتاج وتطويره وتحسينه كماً ونوعاً، وذلك من خلال رفع الانتاجية عن طريق الاستغلال الأمثل لعناصر الانتاج، المتمثل بالعمل ورأس المال والأرض [عبد الرزاق، ١٩٧٨] ويمثل مفهوم الانتاجية في العلاقة بين كمية الانتاج وكمية المستخدمات (المدخلات الانتاجية) الداخلة في العمية الانتاجية. وتعرف بأنها كمية السلع والخدمات التي انتجت خلال مدة زمنية معينة إلى كمية الموارد الانتاجية التي اسهمت في تحقيق ذلك القدر من الانتاج. فكلما ارتفعت نسبة الانتاج إلى المستخدمات ارتفع مستوى الانتاجية، ويمكن تحقيق الزيادة في الانتاجية بطريقتين هما:

أ- زيادة في كمية الانتاج دون أن يصاحبها زيادة في كمية المدخلات.

ب - تحقيق الكمية نفسها من الانتاج باستخدام كمية أقل من المدخلات.

ومن هنا فإن زيادة الانتاجية لا تعني بالضرورة زيادة كمية الانتاج بل تغير العلاقة بين الانتاج والمستخدمات.

ويمكن التميز بين نوعين من الانتاجية هما:

Text Stamp

١- الانتاجية الكلية، وتعرف بأنها العلاقة بين المخرجات والعناصر المستخدمة في انتاجها [خلف،١٩٨٣].

٢- الانتاجية الجزئية وهي تربط بين المخرجات وعنصر واحد من عناصر الانتاج والتي تمثل بانتاجية العمل ورأس المال والأرض [أبو شيخة، ١٩٨٢].

وتستخدم قياس الانتاجية الجزئية كانتاجية رأس المال والعمل والأرض المستخدمة في العملية الزراعية، وتحليل قياسي باستخدام دالة كوب دوغلاص.

٣-٢-٢. الانتاجية الجزئية:

٣-٢-٢-١. انتاجية العمل:

تعتبر انتاجية العمل من العوامل المهمة في تحديد كفاءة العمل وان هذه الكفاءة تعتمد على عوامل عديدة منها: مستوى التدريب الفني والخبرة المتراكمة والمستوى العلمي.

ويمكن زيادة الانتاج الزراعي بطريقتين هما:

- زيادة معدل انتاجية العمل.
- زيادة عدد العاملين في القطاع.

فإذا ارتبطت الزيادة في عدد العمال مع ارتفاع انتاجية العمل فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج مع ثابت العوامل الأخرى. ويعتمد ذلك على حسن تنظيم العملية الانتاجية وكفاءة الادارة في التوليف بين عناصر الانتاج للوصول إلى أقصى مستوى ممكن من الانتاج عن طريق الارتفاع بالامكانيات والموارد المتاحة [خلف، ١٩٨٥]. وقد تميزت الدول النامية بانتاجية منخفضة للعمل.

ويمكن قياس انتاجية العمل في القطاع الزراعي عن طريق الصيغة التالية:

APL : انتاجية العمل في القطاع الزراعي $APL = \frac{Y}{L}$

Y : قيمة الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة.

Text Stamp

L : القوى العاملة في القطاع الزراعي.

من خلال بيانات الجدول رقم (١٣) نجد أن انتاجية العامل قد بلغ عام ١٩٧٠ (١ر٧٢٢) دينار، وقد ارتفعت الانتاجية ووصلت إلى (٢ر١١٩٨) دينار عام ١٩٩٠. ولكن الارتفاع كان متذبذباً خلال المرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠) وقد بلغ متوسط انتاجية العامل الزراعي خلال المرحلة (٩٦ر٨٣٢) ديناراً.

وكان معدل نمو الانتاجية متذبذباً بشكل كبير ارتفاعاً وانخفاضاً وقد حقق في بعض السنوات نمواً سالباً، إذ بلغ (٢ر٣٪) بين عامي (١٩٧٠-١٩٧١) وارتفع إلى (٣٢٪) بين عامي ١٩٨٩/١٩٩٠. أما متوسط معدل نمو انتاجية العامل الزراعي فقد بلغ (٣ر٣٪) خلال المرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠). ويلاحظ انخفاض انتاجية العامل ومتوسط معدل نمو الانتاجية خلال المرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠).

٣-٢-٢-٢. انتاجية رأس المال الثابت الزراعي:

إن لرأس المال الثابت الزراعي أهمية كبيرة في القطاع الزراعي، وذلك لتأثيره بصورة مباشرة في أعداد العمال المشتغلين في القطاع الزراعي. ولأهم من ذلك هو مدى كفاءة استخدام رأس المال الثابت الزراعي وانتاجيته. هل استغل بكفأة، بحيث حقق أكبر انتاجية ممكنة، وكان له الأثر الايجابي بالتأثير في العناصر الانتاجية الأخرى الداخلة في العملية الزراعية، وحقق زيادة الناتج الزراعي.

ويمكن قياس انتاجية رأس المال الثابت الزراعي عن طريق الصيغة التالية:

$$APK\frac{Y}{K}$$

APK انتاجية رأس المال في القطاع الزراعية.

Y قيمة الناتج الزراعي للأسعار الثابتة

K حجم رأس المال الثابت في الزراعة

Text Stamp

المرحلة الأولى (١٩٥٣-١٩٦٩):

من خلال بيانات جدول رقم (١٢) نجد أن انتاجية رأس المال الثابت الزراعي بالأسعار الثابتة قد بلغ (٢ر٧) دينار عام ١٩٥٣، وقد ارتفعت انتاجيته إلى (٩ر١٠) دينار عام ١٩٦٩، وهذا يشير إلى أن كل دينار استثمر في تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي قد حقق عائد قدره (٢ر٧) دينار عام ١٩٥٣ و (٩ر١٠) دينار عام ١٩٦٩. وقد بلغ متوسط انتاجية رأس المال الثابت الزراعي (٢ر٩) دينار خلال المرحلة (١٩٥٣/١٩٦٩).

بينما كان معدل نمو انتاجية رأس المال الثابت الزراعي متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض وقد حقق في بعض السنوات نمواً سالباً إذ بلغ (٧ر٩٪) بين عامي (١٩٥٣/١٩٥٤)، وقد شهد معدل نمو الانتاجية ارتفاعاً، ووصل إلى (٤ر٢٢٪) بين عامي ١٩٦٨/١٩٦٩، في حين كان متوسط معدل نمو انتاجيته (٢ر٥٪) خلال المرحلة ١٩٥٣/١٩٦٩.

المرحلة الثانية (١٩٧٠/١٩٩٠):

من بيانات جدول رقم (١٣) نلاحظ أن انتاجية رأس المال الثابت الزراعي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠، قد بلغت (١٠) دينار عام ١٩٧٠ وكانت خلال المرحلة الثانية الانتاجية متذبذبة، وتميل إلى الانخفاض، وبلغت (٣ر٦) دينار عام ١٩٩٠، أي أقل من انتاجية رأس المال الثابت الزراعي عام ١٩٧٠، وقد بلغ متوسط الانتاجية (٥ر٤) دينار خلال المرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠).

أما معدل نمو انتاجية رأس المال الثابت الزراعي، فقد كانت متذبذبة وحقق خلال عشرة سنوات من المرحلة (١٩٧٠ - ١٩٩٠) نمواً سالباً في الانتاجية، وبلغت (-١٦٪) بين عامي (١٩٧٠-١٩٧١) وقد أرتفع معدل نمو انتاجية رأس المال الثابت الزراعي إلى (٥٠٪) بين عامي (١٩٨٩/١٩٩٠). وبلغ متوسط معدل نمو انتاجية رأس المال الثابت الزراعي (٥ر٠٪) خلال المرحلة (١٩٧٠/١٩٩٠). وهي نسبة نمو منخفضة جداً، لا توافق مع ما بذل من جهود وخصص من موارد من أجل زيادة حجم وكفاءته الانتاجية. ومن المقارنة بين المرحلتين الأولى والثانية نلاحظ أن متوسط معدل انتاجية رأس المال الثابت الزراعي خلال المرحلة الأولى بلغت (٢ر٩) دينار وهو أعلى من متوسط معدل انتاجية رأس المال الثابت الزراعي للمرحلة الثانية إذ

Text Stamp

بلغ (٥ر٤) دينار. وكذلك فإن متوسط معدل نمو انتاجيته للمرحلة الأولى قد بلغ (٢ر٥٪) أي أعلى من متوسط معدل نمو انتاجية في المرحلة الثانية إذ بلغت (٥ر٠٪).

٣-٢-٢-٣. انتاجيـــة الأرض:

الأرض هي العنصر المهم في الانتاج الزراعي، إذ بدونها يستحيل القيام بالعملية الزراعية، والعراق يمتلك أراضٍ زراعية واسعة، ويمتلك كافة مستلزمات الانتاج الزراعي. وإذا ما استغلت جميع الأراضي الصالحة للزراعة، ورفع انتاجية الأرض الزراعية، فإنه سيحقق الاكتفاء الذاتي، ومن ثم تصدير الفائض، مما يعزز الميزان التجاري، ويحقق دخلاً يقلل من الاعتماد على النفط.

ويمكن قياس انتاجية الأرض في القطاع الزراعي عن طريق الصيغة التالية:

$$APT = \frac{Y}{T}$$

APT : انتاجية الدونم في القطاع الزراعي.

Y : قيمة الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة.

T : مساحة الأراضي الزراعية المستغلة فعلاً.

ومن ملاحظة جدول رقم (١٣) نجد أن انتاجية الدونم الواحد قد بلغ (٧ر٥٥) دينار عام ١٩٧٠، أي أن الدونم الواحد يدر عائد نقدياً قدره (٧ر٥٥) ديناراً، وقد ارتفعت انتاجية الدونم الواحد إلى (٢ر٧٠) ديناراً عام ١٩٩٠.

وقد بلغ متوسط انتاجية الدونم الواحد (٩ر٦٨) ديناراً خلال المرحلة (١٩٧٠/١٩٩٠). وأما معدل نمو انتاجية الدونم فقد بلغت (-٥ر٤٪) بين عامي (١٩٧٠/١٩٧١)، وانخفض إلى (-٦ر١٣٪) بين عامي (١٩٨٩-١٩٩٠). بينما كان متوسط معدل نمو انتاجية الدونم الواحد (٢ر٢٪) خلال المرحلة (١٩٧٠/١٩٩٠).

Text Stamp

إن انتاجية الأرض منخفضة في العراق عند مقارنتها مع الـدول المتقدمـة أو حتـى الـدول النامية أو مع دول الجوار [العطية، ١٩٩٦].

٣-٢-٢-٤. التحليل القياسي:

لقد أكدت العديد من الدراسات التطبيقية أن دالة (كـوب دوغـلاس) للانتـاج هـي مـن الـدوال المناسبة فنياً واقتصادياً لما تتمتع به من مـيزات، وبخاصـة في مجـال القطـاع الزراعـي حيـث أعطـت أفضل النتائج للعلاقات التي تم بحثها* .

وإن أهم مدخلات الانتاج الزراعي، كما هو معروف: العمل والأرض ورأس المـال. وبشـكل عـام فإنه يمكن كتابة دالة الانتاج كالتالي:

$$Y = F(L, K, T)$$

Y الناتج الزراعي (مليون دينار عراقي) المتغير التابع.

L حجم القوة العاملة في القطاع الزراعي (مليون عامل).

K حجم رأس المال الثابت في القطاع الزراعي (مليون دينار عراقي).

T مساحة الأراضي الزراعية المستغلة فعلاً (ألف دونم عراقي) .

وتتضمن صيغة دالة كوب دوغلاس للانتاج العلاقة بين القيم اللوغارتمية للمتغيرات.

ومن أجل تقدير دالة كوب دوغلاس يجب أخذ اللوغـاريتم الطبيعـي لهـا بحيـث تصبح دالـة خطية كالتالي:

$$LnY = LnA + \alpha LnL + \beta LnK + \delta LnT + U$$

حيث:

Y الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة.

L حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي.

---

* د. محمود محمد شريف وآخرون، ١٩٨١، تقدير الدول الانتاجية لمحصول الحنطة في قضاء الموصل، مجلة الاقتصـادي، بغـداد، العـدد ٣، ص ٧٧ - ٩٢.

Text Stamp

K حجم رأس المال الثابت.

T مساحة الأراضي الزراعية المستغلة.

U معامل الخطأ العشوائي.

وعند تعريف المتغيرات الداخلة في النموذج القياسي وهي:

الناتج الزراعي: هو الدخل النقدي المتحقق في القطاع الزراعي خلال مدة معينة ومقيم بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠. ويعتمد في تحديد قيمة الناتج الزراعي على المتغيرات المستقلة التالية:

الأرض الزراعية: ويقصد بها الأرض الزراعية المستغلة فعلاً بالانتاج الزراعي بغض النظر عن وسيلة الإرواء أو درجة الخصوبة.

رأس المال الثابت الزراعي: وهم حجم رأس المال المستثمر في القطاع الزراعي في الأصول الثابتة، وجميع المعدات والانشاءات الداخلة في العملية الزراعية بالأسعار الثابتة.

العمال الزراعيون: عدد العمال المشتغلون فعلاً في القطاع الزراعي بغض النظر عن كفاءاتهم وخبراتهم أو الجنس والعمر.

الدالة المقدرة:

من أجل تحليل العلاقة بين الناتج الزراعي المتغير التابع وأثر المتغيرات المستقلة عليه (العمل، ورأس المال، والأرض) للمرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠)، فقد تم تقدير دالة الناتج الزراعي من خلال الصيغة الخطية واللوغارتمية المتضمنة في حالة كوب دوغلاس وباستخدام طريقة المربعات الصغرى. وفيما يلي نتيجة التقدير:

$$Lny = -0.461 + 0.834\ LnL + 0.752\ LnT + 0.026\ LnK \quad .....(1)$$

T-Test = (-0.285) (1.672) (4.354) (0.619)

$R^2 = 0.67$ F = 11.63 Dw = 1.85

ويتبين من نتائج التقدير هذه ما يلي:

١- تبين احصائية ت ـ ستودنت أن عنصر الأرض فقط يؤثر بشكل هام احصائياً على الانتاج أما متغيرات العمل ورأس المال فقد جاءت غير معنوية عند مستوى ثقة ٩٥٪. كما أن قيمة F المحسوبة للدالة تقع ضمن القيمة المقبولة احصائياً، وهذا يشير إلى ملائمة النموذج ككل.

Text Stamp

٢- ان قيمة R^2 تساوي (0.67) وهذا يعني أن 67٪ من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (الناتج الزراعي) تفسرها المتغيرات المستقلة (العمل ورأس المال والأرض).

٣- تشير قيمة دوربين واتسون إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

٤- اتفاق اشارة الأرض T مع النظرية الاقتصادية، أي ان زيادة مساحة الأراضي المزروعة تؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي وأوضحت الدالة المقدرة أن زيادة مساحة الأرض المزروعة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي بمقدار (0.752) من الوحدة.

إلا أن قيمة المعلمات في المعادلة الأولى ظهرت غير معنوية، ويمكن حذفها من النموذج وقد تم حذف رأس المال من النموذج، لأنه أقل معنوية، وإن معامل عنصر العمل جاء معنوياً عند مستوى ثقة ١٠٪، وكذلك نجد أن عنصر العمل أهم في العملية الانتاجية الزراعية من رأس المال في العراق. ولكن يمكن أن يكون سبب ذلك وجود مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة، للتأكد من ذلك فقد تم حذف رأس المال وقد تم تقدير الدالة مرة أخرى بدون رأس المال.

وفيما يلي نتيجة تقدير المربعات الصغرى.

$$\text{Lny} = -0.396 + 1.022\ \text{LnL} + 0.761\ \text{LnT} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ (2)$$

T-Test = (-0.250) (2.625) (4.498)

R^2 = 0.66 F = 17.87 D-w = 1.84

ويتبين لنا من نتائج التقدير هذه ما يلي:

١- تبين احصائية ت ـ ستودنت أن جميع المتغيرات المستقلة تؤثر بشكل هام احصائياً على المتغير التابع عند مستوى ثقة 95٪. كما أن قيمة F المحسوبة للدالة تقع ضمن القيمة المقبولة احصائياً وهذا يشير إلى ملائمة النموذج ككل.

٢- ان قيمة R^2 تساوي 0.66 وهذا يعني ان 66٪ من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (الناتج الزراعي) تفسرها المتغيرات المستقلة (الأرض والعمل).

٣- تشير احصائية دورين واتسون إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

٤- وقد اجرى الباحث اختبار وجود الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) وفيما يلي نتيجة الاختبار:

Tolerance = (0.93) (0.93)

VIF = (1.07) (1.07)

Text Stamp

وتشير قيمة الـ (Tolerance) الى عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة حيث بلغت قيمة Tolerance لعنصر العمل والأرض (0.93) و (0.93) على التوالي، وتشير قيمة معامل تضخم التباين (VIF) الى عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة العمل والأرض، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (1.07) و (1.07) للعمل والأرض على التوالي.

٥- اتفاق اشارة معلمة الأرض (T) والعمل (L) مع توقعات النظرية الاقتصادية، أي بزيادة المساحة المزروعة أو العمل الزراعي يزداد الناتج الزراعي، وأوضحت الدالة المقدرة أن زيادة مساحة الأرض وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي بمقدار (0.761) من الوحدة وزيادة العمل بمقدار وحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي بمقدار (1.022) من الوحدة. أي بتغير الأرض بمقدار (١٠٪) فان الناتج الزراعي يتغير بمقدار (٧ر٦٪) وبنفس الاتجاه، أما بتغير العمل بمقدار (١٠٪) بتغير الناتج الزراعي بمقدار (١٠٪) وبنفس الاتجاه.

٦- إن دالة الانتاج المقدرة تتمتع بوفرات حجم متزايدة أي بزيادة العمل والأرض بمقدار وحدة واحدة فإن الناتج الزراعي سوف يزيد بمقدار (1.78) وحدة.

جدول رقم (١٣)

انتاجية العمل والأرض ورأس المال الثابت في القطاع الزراعي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠ للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠

السنوات	١ الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة مليون دينار	٢ عدد العمال الزراعيين الف عامل	٣ رأس المال الثابت الزراعي مليون دينار	٤ مساحة الأرض المزروعة الف دونم	٥ انتاجة العامل ١ ÷ ٢	٦ معدل نمو انتاجية العامل	٧ انتاجية رأس المال الثابت الزراعي ١ ÷ ٣	٨ معدل نمو انتاجية رأس المال الثابت الزراعي	٩ انتاجية الأرض (الدونم) ١ ÷ ٤	١٠ معدل نمو انتاجية الأرض (الدونم)
١٩٧٠	٦٣٨ر٥	٨٨٤ر٢	٦٣ر٥	١١٤٦٥ر٥	٧٢٢ر١	-	١٠	-	٥٥ر٧	-
١٩٧١	٦٦٣ر٣	٨٩٠ر٢	٧٩	١٢٤٥٨ر٨	٧٤٥ر١	٣ر٢	٨ر٤	١٦-	٥٣ر٢	٤ر٥-
١٩٧٢	٨٠٣ر٢	٨٩٧ر٤	٨٣ر٧	١٠٧٠٢ر-	٨٩٥	٢٠	٩ر٦	١٤ر٣	٧٥	٤٠ر٩
١٩٧٣	٦١٢ر٤	٩٠٤ر٢	٨٩	١٠٥٢٩ر٥	٦٧٧ر٣	٢٤ر٣-	٦ر٨	٢٩ر٢-	٥٨ر١	٢٢ر٥-
١٩٧٤	٧٢٥ر٣	٩١١ر٣	٩٢ر٦	٩٥٠٦ر٧	٧٩٥ر٩	١٧ر٥	٧ر٨	١٤ر٧	٧٦ر٣	٣١ر٣
١٩٧٥	٦٢٣ر٥	٩٢٠ر٥	١١٨ر٩	٩٢٤٨ر٢	٦٧٧ر٣	١٤ر٩-	٥ر٢	٣٣ر٤-	٦٧ر٤	١١ر٦-
١٩٧٦	٧٦٨ر٧	٩٣١ر٢	١٧٧ر٩	١٠١٣٦ر٥	٨٢٥ر٥	٢١ر٩	٤ر٣	١٧ر٣-	٧٥ر٨	١٢ر٤
١٩٧٧	٧٤٨ر١	٩٣٩ر٢	٢٢١ر٥	١٠٢٨٥ر٥	٧٩٦ر٥	٣ر٥-	٣ر٣	٢٣ر٢-	٧٢ر٧	٤-
١٩٧٨	٧٥٧ر١	٩٦٢ر٦	٢٤٩ر٣	١١٣٧٨ر٤	٧٨٦ر٥	١ر٢-	٣	٩-	٦٦ر٥	٨ر٥-
١٩٧٩	٧٤٥ر٧	٩٨٤ر٣	٣٤٠ر٨	١٠١٨٠ر٧	٧٥٧ر٦	٣ر٦-	٢ر٢	٢٦ر٧-	٧٣ر٢	١٠
١٩٨٠	٧٤١ر٩	٩٧٥ر٦	٤٥٢	١١٣١٦ر٧	٧٦٠ر٤	٠ر٣	١ر٦	٢٧ر٢-	٦٥ر٦	١٠ر٤-
١٩٨١	٧٤٢ر٥	٩٧٤ر٨	٥٠٨ر٢	١٠٦٨٣ر١	٧٦١ر٧	٠ر٢	١ر٥	٦ر٣-	٦٩ر٥	٩ر٥
١٩٨٢	٨٣٣ر٤	٩٧٦ر٢	٥١٨ر٩	١١٠٩٦ر١	٨٥٣ر٧	١٢	١ر٦	٦ر٦	٧٥ر١	٨
١٩٨٣	٧٧٨	٩٨٠ر٨	٤٠٠ر٦	١٢٣٧٧ر٩	٧٩٣ر٢	٧-	١ر٩	١٨ر٧	٦٢ر٨	١٦ر٣-
١٩٨٤	٨٥٢ر٧	٩٦٥ر٤	٣٦٧ر٨	١٢٧٨٧ر٩	٨٨٣ر٣	١١ر٣	٢ر٣	٢١	٦٦ر٧	٦ر٢
١٩٨٥	١٠٠١ر٩	٩٧٥ر٥	٣٩٧ر٥	١٤١١٧ر٩	١٠٢٧ر١	١٦ر٢	٢ر٥	٨ر٧	٧١	٦ر٤
١٩٨٦	٩٣٧	١٠٠٤ر٨	٢٣٥ر٥	١٣٤١١	٩٣٢ر٥	٩ر٢-	٣ر٩	٥٦	٦٩ر٩	١ر٥-
١٩٨٧	٨٦٠ر٩	١٠٢٩	١٩٢	١٢٩٥٥	٨٣٦ر٦	١٠ر٣-	٤ر٤	١٢ر٨	٦٦ر٤	٥-
١٩٨٨	٩٠٨ر٢	١٠٥٦ر٦	٢٣١ر١	١٢٣٤٩	٨٥٩ر٥	٢ر٧	٣ر٩	١١ر٣-	٧٣ر٥	١٠ر٧
١٩٨٩	٩٨١ر٥	١٠٨٢	٢٣٠ر٣	١٢٠٧٣	٩٠٧ر١	٥ر٥	٤ر٢	٧ر٧	٨١ر٣	١٠ر٦
١٩٩٠	١٠٧٣ر٢	٨٩٥ر٧	١٦٩ر٧	١٥٢٧٤	١١٩٨ر٢	٣٢	٦ر٣	٥٠	٧٠ر٢	١٣ر٦-
المجموع					١٧٤٩٢ر١	٦٨ر٨	٩٤ر٧	١٠ر٩	١٤٤٥ر٩	٤٤ر٥
المتوسطات					٨٣٢ر٩١	٣ر٣	٤ر٥	٥ر٠	٦٨ر٩	٢ر٢

- العمود ١ من جدول رقم (١٠).
- العمود ٢ من جدول رقم (١٥).
- العمود ٣ من جدول رقم (١٣).
- العمود ٤ من جدول رقم (٥).
- النسب ومعدلات النمو من عمل الباحث.

Text Stamp

جدول رقم (١٤)

العلاقة بين الناتج الزراعي وعناصر الانتاج (العمل، الأرض، رأس المال)

السنوات	الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة بالأسعار ١٩٨٠ Y	عدد العمال الزراعيين مليون عامل L	تكوين رأس المال الثابت الزراعي مليون دينار K	مساحة الأرض المزروعة ألف دونم T
١٩٧٠	٦٣٨ر٥	٠ر٨٨٤٢	٦٣ر٥	١١٤٦٥ر٥
١٩٧١	٦٦٣ر٣	٠ر٨٩٠٢	٧٩	١٢٤٥٨ر٨
١٩٧٢	٨٠٣ر٢	٠ر٨٩٧٤	٨٣ر٧	١٠٧٠٢ر٠
١٩٧٣	٦١٢ر٤	٠ر٩٠٤٢	٨٩	١٠٥٢٩ر٥
١٩٧٤	٧٢٥ر٣	٠ر٩١١٣	٩٢ر٦	٩٥٠٦ر٧
١٩٧٥	٦٢٣ر٥	٠ر٩٢٠٥	١١٨ر٩	٩٢٤٨ر٢
١٩٧٦	٧٦٨ر٧	٠ر٩٣١٢	١٧٧ر٩	١٠١٣٦ر٥
١٩٧٧	٧٤٨ر١	٠ر٩٣٩٢	٢٢١ر٥	١٠٢٨٥ر٥
١٩٧٨	٧٥٧ر١	٠ر٩٦٢٦	٢٤٩ر٣	١١٣٧٨ر٤
١٩٧٩	٧٤٥ر٧	٠ر٩٨٤٣	٣٤٠ر٨	١٠١٨٠ر٧
١٩٨٠	٧٤١ر٩	٠ر٩٧٥٦	٤٥٢ر٠	١١٣١٦ر٧
١٩٨١	٧٤٢ر٥	٠ر٩٧٤٨	٥٠٨ر٢	١٠٦٨٣ر١
١٩٨٢	٨٣٣ر٤	٠ر٩٧٦٢	٥١٨ر٩	١١٠٩٦ر١
١٩٨٣	٧٧٨ر٠	٠ر٩٨٠٨	٤٠٠ر٦	١٢٣٧٧ر٩
١٩٨٤	٨٥٢ر٧	٠ر٩٦٥٤	٣٦٧ر٨	١٢٧٨٧ر٩
١٩٨٥	١٠٠١ر٩	٠ر٩٧٥٥	٣٩٧ر٥	١٤١١٧ر٩
١٩٨٦	٩٣٧ر٠	١ر٠٠٤٨	٢٣٥ر٥	١٣٤١١ر٠
١٩٨٧	٨٦٠ر٩	١ر٠٢٩٠	١٩٢ر١	١٢٩٥٥ر٠
١٩٨٨	٩٠٨ر٢	١ر٠٥٦٦	٢٣٠ر٣	١٢٣٤٩ر٠
١٩٨٩	٩٨١ر٥	١ر٠٨٢	٢٣١ر٠	١٢٠٧٣ر٠
١٩٩٠	١٠٧٣ر٢	٠ر٨٩٥٧	١٦٩ر٧	١٥٢٧٤ر٠

* اعتماداً على الجداول السابقة.

Text Stamp

٣.٣.١. واقع القطاع الزراعي خلال فترة الحصار ١٩٩١-١٩٩٤

يعد الحصار الاقتصادي من أصعب الأحداث التي مر بها العراق خلال تاريخه، ويعد بمثابة الامتحان الذي دخله الاقتصاد العراقي دون رغبته.

لقياس مدى قوته وقدرته على مواجهة الأحداث والتطورات الاقتصادية، وكذلك تقييم شامل لجميع الخطط الاقتصادية السابقة ومدى تنفيذ الأهداف المعلنة.

لقد كشف الحصار عن نقاط الضعف التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، إذ كانت جميع القطاعات الاقتصادية غير مؤهلة للقيام بدورها المطلوب من أجل استمرار الحياة الاقتصادية، وكان أضعف هذه القطاعات هو القطاع الزراعي، حيث لم يستطع توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان، وكذلك المواد الأولية للصناعة، مما أدى إلى قلة عرض المواد الزراعية في السوق المحلية وبالتالي ارتفاع أسعارها سواء أكانت غذائية أو مادة أولية، ونتج عن انخفاض حصة الفرد الغذائية نشوء حالة من سوء التغذية، وتفشي الأمراض، وإغلاق عدد من الصناعات التي تعتمد على المواد الزراعية كمادة أولية. وقد تم دراسة وضع القطاع الزراعي خلال فترة الحصار دراسة مركزة من حيث المساحة المزروعة وكمية الانتاج.

وقد تم الاعتماد على البيانات التي اصدرتها المنظمات الدولية بما يخص القطاع الزراعي العراقي، وذلك لعدم توفر البيانات الرسمية الصادرة عن العراق.

وهيكل الانتاج الزراعي ينقسم إلى:

أ- الانتاج النباتي.

ب - الانتاج الحيواني.

٣-٣-٢. الانتاج النباتي:

يعد الانتاج النباتي أحد أهم مكونات الانتاج الزراعي؛ لأنه يوفر كثيراً من السلع الغذائية، ولقد ركزت الدولة اهتمامها على هذا القطاع من أجل توفير المحاصيل الضرورية

Text Stamp

للسوق المحلية، ويعتبر الانتاج النباتي سريع الاستجابة للقرارات الاقتصادية، لأنه فترة نمو بعض المحاصيل أقل من سنة، ما عدا الأشجار المثمرة.

ويقسم الانتاج النباتي إلى المجموعات التالية:

١- **محاصيل الحبوب:**

تعتبر الحبوب من أهم المنتجات الزراعية إذ تشكل العمود الفقري لغذاء العائلة العراقية. وتكون محاصيل الحبوب من (الحنطة، والشعير، والشلب، الذرة الصفراء، والدخن). ومن ملاحظة بيانات جدول رقم (١٥) نجد أن المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب قد بلغت (٢٠٥٣٨) الف دونم عام ١٩٩١، وقد انخفضت إلى (١٣٧٦١ر٧٦) ألف دونم عام ١٩٩٤.

أما معدل نمو المساحة فقد كان متذبذباً خلال مرحلة الحصار حيث بلغ (- ٦٠ر٪) بين عامي ١٩٩٢/١٩٩١، وقد ارتفع معدل نمو المساحة المزروعة إلى (٦٣٪) بين عامي ١٩٩٣/١٩٩٢، وانخفض إلى (٩ر٢٪) بين عامي ١٩٩٤/٩٣. وكان متوسط معدل النمو (٥ر١٪) خلال المرحلة (١٩٩٤/١٩٩١)، وهو معدل متدني مقارنة مع أهمية محاصيل الحبوب.

أما أهمية المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب إلى المساحة المزروعة، فقد بلغ (٦ر٩٤٪) عام ١٩٩١، وانخفضت الأهمية إلى (٨٩٪) عام ١٩٩٤. وكان متوسط الأهمية (٨٩٪) خلال المرحلة ١٩٩٤/١٩٩١. فان كان انتاج الحبوب لم يكن بمستوى الطموح من خلال ملاحظة جدول رقم (٢٠) قد بلغ (٢٧٣٣) ألف طن عام ١٩٩١، وانخفض إلى (٥١ر٢٤٠٨) الف طن عام ١٩٩٤.

أما معدل نمو انتاج الحبوب فقد كان متذبذباً خلال المرحلة حيث بلغ (-٥٤٪) بين عامي ١٩٩٢/١٩٩١. وارتفع إلى (٧٣٪) بين عامي ١٩٩٤/١٩٩٣.

في حين كان متوسط معدل النمو (٥ر٧٪) خلال المرحلة ١٩٩٤/١٩٩١. ولأهمية النسبية لانتاج الحبوب إلى بقية الانتاج النباتي، فقد بلغ (٤٠٪) عام ١٩٩١، وانخفضت إلى (٣٠٪) عام ١٩٩٤، وبالنسبة لمتوسط الأهمية فقد بلغ (١٥ر٣٠٪) للمرحلة ١٩٩٤/١٩٩١.

Text Stamp

٢- محاصيل لأغراض صناعية:

وهي من المحاصيل المهمة في الاقتصاد، حيث تعد مادة أولية لكثير من الصناعات الضرورية.

ومن بيانات الجدول رقم (١٥) يتبين لنا أن المساحة المزروعة بمحاصيل لأغراض صناعية، قد بلغت (٢٩ر٦) الف دونم عام ١٩٩١، وقد زادت المساحة إلى (١٠١ر٣٢) ألف دونم عام ١٩٩٤. أما معدل نمو المساحة فقد كان (٠ر٤٪) بين عامي ١٩٩١/١٩٩٢، وارتفع إلى (٢٦٤٪) بين عامي ١٩٩٢/١٩٩٣؛ وذلك لزيادة الاهتمام بها وأهميتها في الاقتصاد، وقد انخفض معدل النمو إلى (-٥ر٦٪) بين عامي ١٩٩٣/١٩٩٤. أما متوسط معدل نمو المساحة المزروعة بالمحاصيل لأغراض صناعية بلغ (٥ر٦٤٪) خلال المرحلة (١٩٩١/١٩٩٤).

وكانت أهمية المساحة المزروعة بالمحاصيل لأغراض صناعية من المساحة المزروعة (٠ر٢٪) عام ١٩٩١، ثم ارتفعت إلى (٠ر٧٪) عام ١٩٩٤. وكان متوسط الأهمية (٠ر٤٧٪) للمرحلة (١٩٩١/١٩٩٤).

أما الانتاج، فمن خلال ملاحظة بيانات جدول رقم (١٦) نجد أن انتاج المحاصيل لأغراض صناعية قد بلغ (٢٧ر٥) الف طن عام ١٩٩١، ثم ارتفع انتاج إلى (٦٠ر٥١) الف طن عام ١٩٩٤. أما معدل نمو الانتاج، فقد بلغ (-٦ر٣٪) بين عامي ١٩٩١/١٩٩٢، ثم شهد ارتفاعاً كبيراً وصل إلى (١٣٣٪) بين عامي ١٩٩٢/١٩٩٣، ثم انخفض إلى (-٢٪) بين عامي ١٩٩٣/١٩٩٤. وكان متوسط نمو الانتاج (٨٥ر٣١٪) خلال المرحلة (١٩٩١/١٩٩٤).

وأما أهمية انتاج المحاصيل لأغراض صناعية من الانتاج النباتي فقد بلغت (٠ر٤٪) عام ١٩٩١، ثم ارتفعت إلى (٠ر٧٪) عام ١٩٩٤، وبلغ متوسط الأهمية (٠ر٥٧٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤.

Text Stamp

٣- محاصيل الدرنيـات:

من ملاحظة بيانات جدول رقم (١٥) نجد أن المساحة المزروعة بمحاصيل الدرنيات قد بلغت (٨٢) الف دونم عام ١٩٩١، وارتفعت إلى (١٣٨) الف دونم عام ١٩٩٤، بينما بلغ معدل نمو المساحة المزروعة بالدرنيات (٨ر١٥٪) بين عامي ١٩٩١/١٩٩٢، وقد انخفض معدل النمو إلى (٤ر١٪) بين عامي ١٩٩٣/١٩٩٤.

أما متوسط معدل نمو المساحة المزروعة بمحاصيل الدرنيات فقد بلغت (٠٥ر١٥٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤. أما أهمية المساحة المزروعة بمحاصيل الدرنيات من المساحة المزروعة، قد بلغت (٤ر٠٪) عام ١٩٩١، ثم ارتفعت إلى (٩ر٠٪) في عام ١٩٩٤. وبلغ متوسط الأهمية (٨٢ر٠٪) خلال المرحلة (١٩٩١/١٩٩٤).

أما الانتاج فمن ملاحظة جدول رقم (١٦) نجد ان انتاج الدرنيات قد بلغ (٢١٤) الف طن عام ١٩٩١، وقد زاد الانتاج ووصل إلى (٤٩٦) الف طن عام ١٩٩٤. بينما بلغ معدل نمو الانتاج ٥٥٪ بين عامي ١٩٩١/١٩٩٢، وانخفض معدل النمو إلى (٧ر٢٪) بين عامي ١٩٩٣/١٩٩٤، وبلغ متوسط معدل نمو انتاج الدرنيات (٦٨ر٢٥٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤.

وكانت الأهمية النسبية لانتاج الدرنيات من الانتاج النباتي بلغت (٢ر٣٪) عام ١٩٩١، ثم ارتفعت أهميته إلى (١ر٦٪) عام ١٩٩٤. بينما بلغ متوسط أهمية انتاج الدرنيات من الانتاج النباتي (٢ر٥٪) للمرحلة ٩١/١٩٩٤.

٤- محاصيل البقـول:

من ملاحظة جدول رقم (١٩) نجد أن المساحة المزروعة بمحاصيل البقول قد بلغت (٨٣) الف دونم عام ١٩٩١، وانخفضت إلى (٧٣) الف دونم عام ١٩٩٤. وكان معدل نمو المساحة (٢٤٪) بين عامي ١٩٩١/١٩٩٢، وانخفض إلى (-٤ر٩٪) بين عامي ١٩٩٣-١٩٩٤. وبلغ متوسط معدل النمو (٦٣ر١٠٪) خلال المرحلة (١٩٩١/١٩٩٤). أما أهمية المساحة المزروعة بمحاصيل

Text Stamp

البقول إلى المساحة المزروعة فقد بلغت (٤ر٠٪) عام ١٩٩١، بينما بلغت (٥ر٠٪) عام ١٩٩٤، وبلغ متوسط معدل الأهمية (٥ر٠) خلال المرحلة (١٩٩١/١٩٩٤).

أما الانتاج فمن ملاحظة جدول رقم (١٦) نجد أن انتاج البقول قد بلغ (٢٥) الف طن عام ١٩٩١، وانخفض الانتاج إلى (١٦) الف طن عام ١٩٩٤، أما معدل نمو انتاج البقول فقد بلغ (-٤٤٪) بين عامي ١٩٩١/١٩٩٢، ثم بلغ (-٩ر١٥٪) بين عامي (١٩٩٣/١٩٩٤). في حين كان متوسط معدل النمو (-٦٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤. أما أهمية انتاج البقول من الانتاج النباتي فقد بلغت (٤ر٠٪) عام ١٩٩١، وانخفضت إلى (٢ر٠٪) عام ١٩٩٤. وبلغ متوسط الأهمية النسبية لانتاج البقول من الانتاج النباتي فقد بلغت (٢٧ر٠٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤.

٥- محاصيل الخضراوات:

من خلال ملاحظة بيانات جدول رقم (١٥) نلاحظ أن المساحة المزروعة بالخضروات قد بلغت (٧٩٨) ألف دونم عام ١٩٩١، ثم ارتفعت إلى (١٠٤٩) الف دونم عام ١٩٩٤، وكان معدل نمو المساحة المزروعة بالخضروات (٩ر٣٢٪) بين عامي ١٩٩١/١٩٩٢، ثم انخفض معدل نمو المساحة إلى (٥٪) بين عامي ١٩٩٣/١٩٩٤. في حين كان متوسط معدل نمو المساحة المزروعة بالخضروات (٠٣ر٨٪) خلال المرحلة (١٩٩١/١٩٩٤).

أما الأهمية النسبية للمساحة المزروعة بمحصايل الخضروات إلى المساحة المزروعة، فقد بلغت (٦ر٣٪) عام ١٩٩١، وزادت الأهمية إلى (٧ر٦٪) عام ١٩٩٤، وقد بلغ متوسط أهمية المساحة المزروعة بالخضر إلى المساحة المزروعة (٩٣ر٦٪) خلال المرحلة (١٩٩١/١٩٩٤).

وفيما يخص الانتاج نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٦) أن انتاج الخضر قد بلغ (٢٠٣٣) ألف طن عام ١٩٩١، ثم ارتفع بعدها إلى (٣٠٤٦) ألف طن عام ١٩٩٤، أما معدل نمو انتاج الخضر، فقد بلغ (٦ر٤١٪) بين عامي ١٩٩١/١٩٩٤، وانخفض معدل نمو انتاج الخضروات إلى (٥ر٦٪) بين عامي ١٩٩٣/١٩٩٤.

Text Stamp

في حين كان متوسط معدل (٨٥ر١١٪) خلال المرحلة (١٩٩١/١٩٩٤). وبالنسبة لأهمية انتاج الخضر من الانتاج النباتي فقد بلغت (٨ر٢٩٪) عام ١٩٩١، وزادت أهميته، ووصلت إلى (٣٨٪) عام ١٩٩٤، بينما كان متوسط الأهمية (٦ر٣٧٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤.

٦- محاصيل البذور الزيتية:

من خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (١٥) نجد ان المساحة المزروعة بمحاصيل البذور الزيتية قد بلغت (٢ر٥ر١٧٦) الف دونم عام ١٩٩١، ثم تضاعفت المساحة المزروعة ووصلت إلى (٣٣٤) ألف دونم عام ١٩٩٤. وكان معدل نمو المساحة (١١٠٪) بين عامي ١٩٩١/١٩٩٢، وانخفض إلى (٥ر١٠٪) بين عامي ١٩٩٣/١٩٩٤، وقد بلغ متوسط معدل نمو المساحة (٤ر٢٥٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤.

وكانت أهمية المساحة المزروعة بمحاصيل البذور الزيتية من المساحة المزروعة (٨ر٠٪) عام ١٩٩١، وقد ارتفعت أهمية المساحة المزروعة بمحاصيل البذور الزيتية إلى (٢ر٢٪) عام ١٩٩٤، بينما بلغ متوسط الأهمية (٢ر٢٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤. أما انتاج محاصيل البذور الزيتية.

فمن ملاحظة بيانات جدول رقم (١٦) نجد ان الانتاج بلغ (٩ر٤٠) الف طن عام ١٩٩١، وارتفع الانتاج ووصل إلى (٨٨) الف طن عام ١٩٩٤.

وكان معدل نمو الانتاج هو (١٩٨٪) بين عامي ١٩٩١/١٩٩٢، ولكن سجل معدل نمو الانتاج انخفاضاً سالباً إذ بلغ (-٦ر١٩٪) بين عامي ١٩٩٣/١٩٩٤، بينما بلغ متوسط معدل نمو الانتاج (٨٧ر٤١٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤.

وكانت أهمية انتاج محاصيل البذور الزيتية من الانتاج النباتي قد بلغت (٦ر٠٪) عام ١٩٩١، وزاد معدل النمو إلى (٢ر١٪) بين عامي ١٩٩٣/١٩٩٤، وبلغ متوسط الأهمية (٣ر١٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤.

Text Stamp

٧- انتاج الفواكـــــه:

بعد الاطلاع على بيانات الجدول رقم (١٦) نجد أن انتاج الفواكه بلغ (١١٩٤) الف طن عام ١٩٩١، وزاد إلى (١٢٧٠) ألف طن عام ١٩٩٤.

بينما كان معدل نمو انتاج الفواكه متواضعاً، حيث بلغ (٠٨ر٠٪) بين عامي ١٩٩١/ ١٩٩٢، وارتفع إلى (٢ر٠٪) عام ١٩٩٣/١٩٩٤، وبلغ متوسط معدل نمو انتاج الفواكه (٥٧ر١٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤. وكانت الأهمية النسبية لانتاج الفواكه من الانتاج النباتي قد بلغت (٤ر١٧٪) عام ١٩٩١، وانخفضت الأهمية إلى (٨ر١٥٪) عام ١٩٩٤، في حين كان متوسط الأهمية (١ر١٧٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤.

٨- انتـــاج التمـــر:

يتبين من جدول رقم (١٦) أن انتاج التمر قد بلغ (٥٦٦) الف طن عام ١٩٩١، وقد ارتفع إلى (٦٥٠) الف طن عام ١٩٩٤. وكان معدل النمو متذبذباً إذ بلغ ٢١٪ بين عامي ١٩٩١/١٩٩٢، وانخفض إلى ٦٪ بين عامي ١٩٩٣/١٩٩٤. بينما كان متوسط معدل نمو انتاج التمر (٤ر١٥٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤.

أما أهمية انتاج التمر من الانتاج النباتي فقد بلغت (٢ر٨٪) عام ١٩٩١، وانخفضت إلى (٨٪) عام ١٩٩٤، وبلغ متوسط الأهمية (٨ر٧٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤.

جدول رقم (١٥)

المساحة المزروعة بالمحاصيل النباتية والأهمية النسبية ومعدل النمو للسنوات ١٩٩١ ـ ١٩٩٤

الف دونم/نسبة مئوية

السنوات	مساحة المزروعة بمحاصيل النباتية						معدلات النمو السنوية للمساحة						الأهمية النسبية للمساحة المزروعة بالمحاصيل إلى المساحة الكلية						اجمالي المساحة
	الحبوب	محاصيل لأغراض صناعية	درنيات	بقوليات	خضر	بذور زيتية	حبوب	صناعية	درنيات	بقوليات	خضر	زيتية	حبوب	صناعية	درنيات	بقوليات	خضر	زيتية	
١٩٩١	٢٠٥٣٨	٢٩٫٦	٨٢	٨٣	٧٩٨	١٧٦٫٥٢	–	–	–	–	–	–	٩٤٫٦	٠٫٢	٠٫٤	٠٫٤	٣٫٦	٠٫٨	٢١٧٠٧٫١٢
١٩٩٢	٨٢٠٠	٢٩٫٧٢	٩٥	٦٣	١٠٦١	٣٧٢٫٤	–٦٠	٠٫٤	١٥٫٨	٢٤	٣٢٫٩	١١٠	٨٣٫٥	٠٫٣	١	٠٫٦	١٠٫٨	٣٫٨	٩٨٢١٫١٢
١٩٩٣	١٣٣٧٣٫٤٤	١٠٨٫٤	١٣٦	٨٠٫٦	٩٩٩	٣٠٢	٦٣	٢٦٤	٤٣	٢٧٫٩	–٥٫٨	–٨٫٩	٨٩٫٢	٠٫٧	١	٠٫٥	٦٫٦	٢	١٤٩٩٩٫٤٤
١٩٩٤	١٣٧٦١٫٧٦	١٠١٫٣٢	١٣٨	٧٣	١٠٤٩	٣٣٤	٢٫٩	–٦٫٥	١٫٤	–٩٫٤	٥	١٠٫٥	٨٩	٠٫٧	٠٫٩	٠٫٥	٦٫٧	٢٫٢	١٥٤٥٧٫٠٨
						المجموع	٥٫٩	٢٥٧٫٩	٦٠٫٢	٤٢٫٥	٣٢٫١	١٠١٫٦	٣٥٦٫٣	١٫٩	٣٫٣	٢	٢٧٫٧	٨٫٨	
						المتوسطات	١٫٥	٦٤٫٥	١٥٫٠٥	١٠٫٦٣	٨٫٠٣	٢٥٫٤	٨٩	٠٫٤٧	٠٫٨٢	٠٫٥	٦٫٩٣	٢٫٢	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الاحصائي السنوي للاحصاءات الزراعية، مجلد ١٥، ديسمبر، ١٩٩٥، الخرطوم ـ السودان.

جدول رقم (١٦)

اجمالي الانتاج النباتي والأهمية النسبية لكل مجموعة ومعدل نموها للسنوات ١٩٩١ ـ ١٩٩٤

السنوات	انتاج المحاصيل الزراعية الرئيسة								
	الحبوب	محاصيل لأغراض صناعية	الدرنيات	البقوليات	الخضر	بذور زيتية	التمر	الفواكة	مجموع الانتاج النباتي
١٩٩١	٢٧٣٣	٢٧ر٥	٢١٤	٢٥	٢٠٣٣	٤٠ر٩	٥٦٦	١١٩٤	٦٨٣٣ر٤
١٩٩٢	١٢٥٥	٢٦ر٥	٣٣٢	١٤	٢٨٧٩	١٢٢	٤٤٧	١١٩٥	٦٢٧٠ر٥
١٩٩٣	١٣٩٢ر١٠	٦١ر٨٦	٤٨٣	١٩ر٣	٢٨٥٩	١٠٩ر٤٤	٦١٢	١٢٦٧	٧٨٠٣ر٤٣
١٩٩٤	٢٤٠٨ر٥١	٦٠ر٥١	٤٩٦	١٦	٣٠٤٦	٨٨	٦٥٠	١٢٧٠	٨٠٣٥ر٠٢
المجموع									
المتوسطات									

٥ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الاحصائي السنوي، مصدر سابق.

Text Stamp

الف طن/نسبة مئوية

معدلات النمو السنوية للمحاصيل (الانتاج)								الأهمية النسبية للمحاصيل في الانتاج النباتي							
الحبوب	صناعية	الدرنيات	البقوليات	الخضر	زيتية	تمر	فواكه	حبوب	صناعية	درنيات	بقوليات	الخضر	زيتية	تمر	فواكه
-	-	-	-	-	-	-	-	٤٠	٠ر٤	٣ر٢	٠ر٤	٢٩ر٨	٠ر٦	٨ر٢	١٧ر٤
-٥٤	-٣ر٦	٥٥	-٤٤	٤١ر٦	١٩٨	٢١	٠ر٠٨	٢٠	٠ر٤	٥ر٣	٠ر٢	٤٦	٢	٧ر١	١٩
١١	١٣٣	٤٥	٣٥ر٩	-٠ر٧	-١٠ر٩	٣٤ر٦	٦	٣٠ر٦	٠ر٨	٦ر٢	٠ر٣	٣٦ر٦	١ر٤	٧ر٩	١٦ر٢
٠ر٧٣	-٢	٢ر٧	-١٥ر٩	٦ر٥	-١٩ر٦	٦	٠ر٢	٣٠	٠ر٧	٦ر١	٠ر٢	٣٨	١ر٢	٨	١٥ر٨
ر٣٠	١٢٧ر٤	١٠٢ر٧	-٢٤	٤٧ر٤	١٦٧ر٥	٦ر٦	٦ر٢٨	١٢٠ر٦	٢ر٣	٢٠ر٨	١ر١	١٥٠ر٤	٥ر٢	٣١ر٢	٦٨ر٤
٧ر٥	٣١ر٨٥	٢٥ر٦٨	-٦	١١ر٨٥	٤١ر٨٧	١٥ر٤	١ر٥٧	٣٠ر١٥	٠ر٥٧	٥ر٢	٠ر٢٧	٣٧ر٦	١ر٣	٧ر٨	١٧ر١

Text Stamp

٣.٣.٣. الانتاج الحيواني:

يعد الانتاج الحيواني جانب مهم للانتاج الزراعي، ويساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي، وخلال فترة الحصار تبين أن هناك عجز كبير في المواد الغذائية ذات الأصل الحيواني، والمواطن العراقي يعاني من هذا النقص الكبير، وهذا النقص قبل الحصار أيضاً، كان هناك عجز في تلبية الطلب المحلي على هذه المنتجات، ويسد النقص من خلال الاستيراد. وينقسم هيكل الانتاج الحيواني إلى قسمين هما:

١- اعداد الثروة الحيوانية.

٢- منتجات الثروة الحيوانية.

١- اعداد الثروة الحيوانية:

يدرس تطور الثروة الحيوانية من ناحية العدد، وقد تناول الباحث الحيوانات ذات الأهمية الكبيرة في الثروة الحيوانية والتي تمس بصورة مباشرة توفير الغذاء للسكان، وهي في العراق تمثل: الأبقار والجاموس والأغنام والماعز.

أ- الأبقـــــار:

يبين لنا الجدول رقم (١٧) أن أعداد الأبقار بلغت (١١٥٠) الف رأس عام ١٩٩١ وزادت إلى (١٣٥٤) ألف رأس عام ١٩٩٤. بينما كان معدل النمو متذبذباً خلال المرحلة (١٩٩١/١٩٩٤) فقد بلغ (٧ر٢١٪) بين عامي ١٩٩١/١٩٩٢، وانخفض بعد ذلك إلى (٦ر١٪) بين عامي ١٩٩٣/١٩٩٤، وكان متوسط معدل النمو (٢٢ر٦٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤.

وبالنسبة لأهمية أعداد الأبقار من مجموع أعداد الحيوانات، فقد بلغت (١ر١١٪) عام ١٩٩١، و(٣ر١١٪) عام ١٩٩٤، أما متوسط الأهمية فبلغ (٤ر١١٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤.

Text Stamp

٢- اعداد الجاموس:

من ملاحظة بيانات الجدول رقم (١٧) نجد أن أعداد الجاموس بلغت (١١٠) ألف رأس عام ١٩٩١، وارتفع العدد وبلغ (١٤٠) ألف رأس عام ١٩٩٤. وبلغ معدل نمو أعداد الجاموس (١٨٪) بين عامي ١٩٩١/١٩٩٢، ثم انخفض معدل النمو إلى (٧ر٣٪) بين عامي ١٩٩٣/١٩٩٤، بينما بلغ متوسط معدل النمو (٣٧ر٦٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤.

ومن حيث أهمية عدد الجاموس إلى اعداد الثروة الحيوانية قد بلغ (١ر١٪) و (٢ر١٪) في عامي (١٩٩١ و ١٩٩٤) على التوالي وبلغ متوسط الأهمية (١ر١٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤.

٣- أعداد الأغنام:

من خلال بيانات جدول رقم (١٧) نجد أن أعداد الأغنام بغلت (٧٨٠٠) الف رأس عام ١٩٩١، وقد زاد العدد إلى (٩٠٠٥) ألف رأس عام ١٩٩٤، وبلغ معدل نمو أعداد الأغنام (٣ر١٥٪) بين عامي ١٩٩١/١٩٩٢، ثم طرأ انخفاض على معدل النمو حيث بلغ (٢ر٠٪) بين عامي ١٩٩٣/١٩٩٤، وبلغ متوسط معدل النمو (٩ر٣٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤.

ولأهمية أعداد الأغنام من أعداد الثروة الحيوانية قد بلغت نسبة (٩ر٧٤٪) عام ١٩٩١، ثم زاد إلى (٧٥٪) في عام ١٩٩٤ وكان متوسطها (٩ر٧٤٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤.

٤- أعداد الماعـــز:

يبين لنا جدول رقم (١٧) ان أعداد الماعز قد بلغت (١٣٥٠) ألف رأس عام ١٩٩١، وزاد العدد إلى (١٥٠٦) ألف رأس عام ١٩٩٤؛ لذلك فقد بلغ معدل النمو (١١٪) بين عامي ١٩٩١/١٩٩٢، وانخفض إلى ٢ر٠٪ بين عامي ١٩٩٣/١٩٩٤. وكان متوسط معدل نمو اعداد الماعز (٨٥ر٢٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤. أما أهمية أعداد الماعز من أعداد الثروة الحيوانية، فقد بلغ (٩ر١٢٪) و (٥ر١٢٪) في الأعوام ١٩٩١ و ١٩٩٤ على التوالي .

Text Stamp

وكان متوسط الأهمية لأعداد الماعز من أعداد الثروة الحيوانية (٦ر١٢٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤.

٣-٤-٢-١. منتجات الثروة الحيوانية:

وتشمل دراسة انتاج هذه المنتجات من الناحية الكمية وهي تشمل اللحوم الحمراء، واللحوم البيضاء والحليب والبيض والأسماك.

١- اللحوم الحمراء:

من خلال ملاحظة بيانات جدول رقم (١٨) نرى أن انتاج اللحوم الحمراء قد بلغ مقداره (٤١ر٥١) و (٥١) ألف طن عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤ على التوالي.

وقد كان معدل النمو قليل جداً، حيث سجل انخفاضاً بلغت نسبته (-٤ر١٣٪) بين عامي ١٩٩١/١٩٩٢. وقد ارتفع معدل النمو إلى ٢٢٪ بين عامي ١٩٩٢/١٩٩٣، وعاد النمو سالباً إذ بلغ (-٤ر٦٪) بين عامي ١٩٩٣/١٩٩٤، بينما كان متوسط معدل النمو (٥٥ر٠٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤.

ولأهمية انتاج اللحوم الحمراء من المنتجات الحيوانية فقد بلغ (٦ر١٤٪) عام ١٩٩١، بعدها انخفضت إلى ٢ر١٠٪ عام ١٩٩٤. وبلغ متوسط الأهمية (٢ر١٢٪) خلال المرحلة ١٩٩١ - ١٩٩٤.

٢- اللحوم البيضـــاء:

من خلال ملاحظة جدول رقم (١٨) نجد أن انتاج اللحوم البيضاء قد بلغ (٢٩) ألف طن عام ١٩٩١. وزاد إلى (٣٤) ألف طن عام ١٩٩٤. أما معدل نمو إنتاج اللحوم البيضاء فقد بلغ ٥٥٪ بين عامي ١٩٩١/١٩٩٤، وانخفض معدل النمو إلى (-٣٢٪) بين عامي ١٩٩٣/١٩٩٤. وبلغ متوسط معدل نمو انتاج اللحوم البيضاء (٥ر٨٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤.

Text Stamp

بينما بلغت أهمية انتاج اللحوم البيضاء من المنتجات الحيوانية نسبة (٢ر٨٪) عام ١٩٩١، وانخفضت أهميته إلى (٨ر٦٪) عام ١٩٩٤. وبلغ متوسط الأهمية نسبة (٥ر٩٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤.

٣- انتاج الحليب:

يشير جدول رقم (١٨) إلى أن انتاج الحليب بلغ (٢٣٥) ألف طن عام ١٩٩١. وقد ارتفع إلى (٣٦٧) ألف طن عام ١٩٩٤، أي أن معدل نمو انتاج الحليب بلغ نسبة (٨٪) بين عامي ١٩٩٢/٩١، وبعد ذلك حصل ارتفاع في معدل نمو انتاج الحليب فوصل إلى (٨ر٢٧٪) بين عامي ١٩٩٣/١٩٩٤، أما متوسط معدل النمو بلغ (٢ر١٢٪) خلال المرحلة ١٩٩١ـ١٩٩٤. وكانت أهمية انتاج الحليب من المنتجات الحيوانية قد بلغت نسبة (٨ر٦٦٪) و (٤ر٧٣٪) عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤ على التوالي، ومتوسطها (٩ر٦٧٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤.

٤- انتاج البيض:

يشير الجدول رقم (٢٢) إلى أن انتاج البيض بلغ (١٠ر١٨) ألف طن عام ١٩٩١، وقد زاد انتاج البيض ووصل إلى (٥٥ر٢١) ألف طن عام ١٩٩٤، وكان معدل نمو انتاج البيض (٦ر١٪) بين عامي (١٩٩٢/٩١)، ثم زاد معدل النمو ووصل إلى (٣ر١٤٪) بين عامي ١٩٩٣/ ١٩٩٤، وبلغ متوسط معدل النمو (٢٢ر١٤٪) خلال المرحلة (١٩٩١/١٩٩٤). ولأهمية انتاج البيض من المنتجات الحيوانية فقد بلغت (٣ر٥٪) عام ١٩٩١، بعدها انخفضت إلى (٣ر٤٪) عام ١٩٩٤، وبلغ متوسطها (٩ر٤٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٤.

٥- انتاج الأسماك:

من خلال مطالعة بيانات الجدول رقم (١٨) نرى أن انتاج الأسماك بلغ (١٨) ألف طن عام ١٩٩١، وقد زاد الانتاج ووصل إلى (٢٦) ألف طن عام ١٩٩٤، أي أن معدل نمو انتاج الأسماك بلغ (٢٢٪) بين عامي ١٩٩١/١٩٩٢، وانخفض معدل النمو إلى (٣ر٨٪) بين عامي ١٩٩٣/١٩٩٤، أما متوسط معدل نمو انتاج الأسماك بلغ (٨٢ر٩٪) خلال المرحلة ١٩٩١/١٩٩٢.

في حين كانت أهمية انتاج الأسماك من المنتجات الحيوانية قد بلغت (١ر٥٪) و (٣ر٥٪) عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤ على التوالي، وكان متوسطها (٥ر٥٪) للمرحلة ١٩٩١/١٩٩٤.

جدول رقم (١٧)

اعداد الحيوانات الرئيسة في العراق وأهميتها ومعدل نموها للسنوات ١٩٩١ ـ ١٩٩٤ الف رأس/نسبة مئوية

السنوات	اعداد الثروة الحيوانية					معدلات النمو السنوية					الأهمية النسبية للاعداد إلى مجموع			
	الأبقار	الجاموس	الأغنام	الماعز	مجموع اعداد الحيوانات	الأبقار	الجاموس	الأغنام	الماعز	المجموع	الأبقار	الجاموس	الأغنام	الماعز
١٩٩١	١١٥٠	١١٠	٧٨٠٠	١٣٥٠	١٠٤١٠	-	-	-	-	-	١١ر١	١ر١	٧٤ر٩	١٢ر٩
١٩٩٢	١٤٠٠	١٣٠	٩٠٠٠	١٥٠٠	١٢٠٣٠	٢١ر٧	١٨	١٥ر٣	١١	١٥ر٥	١١ر٦	١	٧٤ر٨	١٢ر٦
١٩٩٣	١٣٧٧	١٣٥	٩٠٠٣	١٥٠٣	١٢٠١٨	١ر٦	٣ر٨	٠ر٠٣	٠ر٢	-٠ر٠٩	١١ر٥	١ر١	٧٤ر٩	١٢ر٥
١٩٩٤	١٣٥٤	١٤٠	٩٠٠٥	١٥٠٦	١٢٠٠٥	١ر٦	٣ر٧	٠ر٠٢	٠ر٢	-٠ر١	١١ر٣	١ر٢	٧٥	١٢ر٥
المجموع						٢٤ر٩	٢٥ر٥	١٥ر٣٥	١١ر٤	١٥ر٣١	٤٥ر٥	٤ر٤	٢٩٩ر٦	٥٠ر٥
المتوسطات						٦ر٢٢	٦ر٣٧	٣ر٩	٢ر٨٥	٣ر٨	١١ر٤	١ر١	٧٤ر٩	١٢ر٦

* اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، المجموعة الاحصائية السنوية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، المجموعة الاحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

جدول رقم (١٨)

اجمالي الانتاج الحيواني والأهمية النسبية ومعدل نموه للسنوات ١٩٩١-١٩٩٤

الف طن/نسبة مئوية

السنوات	اللحوم الحمراء	انتاج اللحوم البيضاء	انتاج الحليب	انتاج البيض	انتاج الاسماك	مجموع الانتاج الحيواني	معدلات النمو السنوية: انتاج اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	انتاج الحليب	انتاج البيض	انتاج الاسماك	المجموع	الأهمية النسبية في الانتاج الكلي لكل من: اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	انتاج الحليب	انتاج البيض	انتاج الاسماك
١٩٩١	٥١ر٤١	٢٩	٢٣٥	١٨ر١٠	١٨	٣٥١ر٥١	-	-	-	-	-	-	١٤ر٦	٨ر٢	٦٦ر٨	٣ر٥	١ر٥
١٩٩٢	٤٤ر٤٩	٤٥	٢٥٤	١٧ر٨	٢٢	٣٨٣ر٢٩	-١٣ر٤	٥٥	٨	١ر٦	٢٢	٩	١١ر٦	١١ر٧	٦٦ر٣	٤ر٦	٨ر٥
١٩٩٣	٥٤ر٥١	٥٠	٢٨٧	٢٥ر١٥	٢٤	٤٤٠ر٦٦	٢٢	١١	١٣	٤١	٩	١٤ر٩	١٢ر٤	١١ر٣	٦٥ر١	٧ر٥	٥ر٥
١٩٩٤	٥١	٣٤	٣٦٧	٢١ر٥٥	٢٦	٤٩٩ر٥٥	-٦ر٤	-٣٢	٢٧ر٨	١٤ر٣	٨ر٣	١٣ر٣	١٠ر٢	٦ر٨	٧٣ر٤	٤ر٣	٥ر٣
المجموع							٢ر٢	٣٤	٤٨ر٨	٥٦ر٩	٣٩ر٣	٣٧ر٢	٤٨ر٨	٣٨	٢٧١ر٦	١٩ر٩	٢١ر٧
المتوسطات							٥٥ر٠	٨ر٥	١٢ر٢	١٤ر٢٢	٩ر٨٢	٩ر٣	١٢ر٢	٩ر٥	٩٧ر٩	٤ر٩	٥ر٥

* اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، مصدر سابق.

- النسب ومعدلات النمو من عمل الباحث.

Text Stamp

الفصل الرابع
التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي

Text Stamp

١.٤. التغيـرات الهيكليـة في القطاع الزراعي.

تسعى معظم الدول النامية إلى تحقيق الرفاهية الاقتصاديـة لأفـراد المجتمـع وتوفـير الحاجـات الأساسية، أو زيادة متوسط استهلاك الفرد من هذه السلع إلى تغير إحدى أهـم اتجاهـات الرفاهيـة في الدول النامية.

وتؤدي إلى هذا التغير عمليات النمو الاقتصادي التي تقود إلى رفع متوسـط دخـل الفـرد. ويؤثـر استخدام التكنولوجيا وما يترتب عليه من تغيرات هيكلية في الجوانب المختلفة للاقتصاد القومي.

وعلى الرغم من الترابط الكبير بين النمو الاقتصادي كظاهرة تقتصر على تغيرات كمية من نسـبة معينة خلال الزمن، وبين التطور الاقتصادي الذي يعبر عن التغيرات الكمية والنوعية في تلك البنيـة، إلا أنه يمكن التميز بين الظاهرتين من حيث طبيعة القياس الاقتصادي ومن خلال استخدام المؤشـرات والطرق والنماذج الاحصائية والقياسية. وسوف نركز هنا على ثلاثة طـرق لقيـاس التغـيرات الهيكليـة التي حدثت في القطاع الزراعي العراقي وهي:

١- مؤشرات التغيرات الهيكلية في الزراعة العراقية:

تقدم هذه المؤشرات تحليلاً قصير الأجل وتعتمد على قياس مستلزمات الانتاج المستخدمة في الانتاج الزراعي حيث إن في كل سنة معينـة تسـتطيع أن تسـتخرج المؤشـرات الخاصـة بهـا واجراء المقارنة بين السنوات.

٢- طريقة (سيمون كوزنتس):

استخدم هذه الطريقة الاقتصادي الأمريكي (سـيمون كوزنتس) لقيـاس درجـة الاختـلال الهيكلي. واعتمدت هذه الطريقة على حساب الفرق بين نسبة مساهمة القطاع في الناتج وحصتـه من العمالة الكلية حيث إن هذا الفرق يمثل درجة الاختلال، بغض النظر عن الاشارة لأن بعـض القطاعات حصتها في الناتج أكبر من حصتها في العمالة، مثل القطاع النفطي، وهذا أيضـاً يمثـل درجة اختلال.

Text Stamp

٣- نموذج (تشنري سيركوين):

لقد استخدم هذا النموذج في العديد من الدراسات الاقتصادية التي تناولت التغيرات الهيكلية. وهو يفسر التغيرات الهيكلية لأي اقتصاد بمعدل الدخل الفردي الحقيقي، وعدد السكان وصافي تدفق الموارد. حيث يعتمد هذا النموذج على تحليل التغيرات في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية، وبالاضافة إلى تحليل العلاقة الهيكلية بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى في الاقتصاد، ويقدم هذا النموذج تحليلاً طويل الأجل.

٢.٤. أولاً: مؤشرات التغير الهيكلي للزراعة العراقية:

١- كثافة استخدام الأسمدة (كيلوغرام/دونم):

إنّ لاستخدام الأسمدة الكيماوية دوراً كبيراً في زيادة انتاجية المحاصيل الزراعية المختلفة. ويعتبر متوسط كمية السماد المستخدمة في الدونم الواحد من التوسع في التقنية الكيماوية، وتشير إلى مدى الكثافة الزراعية في وحدة الأرض، إذ إن الأخيرة تعد دالة في متوسط كمية السماد المضافة للدونم الواحد، وذلك في ضوء قانون تناقص الغلة.[النجفي، ١٩٩٤].

وقد بلغ متوسط استخدام السماد نحو (٢ر٥) كليوغرام/دونم في عام ١٩٧٠ وارتفع إلى (٦ر٥٨) كيلوغرام/دونم عام ١٩٩٠، أما متوسط كثافة استخدام الأسمدة فقد بلغ (٥ر١٨) كيلوغرام/دونم للمرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠).

٢- نسبة رأس المال الثابت الزراعي/العمل الزراعي (دينار/عامل):

يعكس هذا المؤشر الاستخدام التكنولوجي لوحدة العمل الزراعي، وارتفاع قيمة هذا المؤشر تعني التوسع في استخدام رأس المال الثابت اتجاه العمل الزراعي. ولقد أظهر التحليل أن هذا المؤشر قد بلغ نحو (٨ر٧١) ديناراً/عامل عام ١٩٧٠، وارتفع هذا المؤشر ووصل إلى (٦ر١٨٩) ديناراً/عامل في عام ١٩٩٠ بينما بلغ متوسطها (٨ر٢٥٥) ديناراً/عامل خلال المرحلة (٧٠-١٩٩٠).

Text Stamp

٣ـ نسبة رأس المال الثابت الزراعي/الرقعة الزراعية (دينار/دونم):

يشير هذا المؤشر إلى نصيب وحدة الأرض الزراعية (الدونم) من رأس المال الثابت في القطاع الزراعي. ولا شك أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر تعكس تزايد الاستخدام التكنولوجي في الزراعة. وقد بلغ هذا المؤشر نحو (٥ر٥) دينار/دونم عام ١٩٧٠، وقد ارتفع ووصل إلى (١ر١١) ديناراً/دونم عام ١٩٩٠. وبلغ متوسطها (٤ر٢١) ديناراً/دونم خلال المرحلة (١٩٧٠ـ١٩٩٠).

٤ـ نسبة العمالة الزراعية/العمالة الكلية:

تتسم العديد من الزراعات التقليدية بارتفاع نسبة العمالة الزراعية مقارنة بالعمالة الكلية، حيث غالباً ما تزيد على ٦٠٪ في العديد من الدول النامية. ويأخذ هذا المؤشر بالانخفاض في الزراعات المتقدمة يبلغ أدنى من ٥٪ من العمالة الكلية. وقد بلغ هذا المؤشر في الزراعة العراقية نسبة (٦ر٥٥٪) عام ١٩٧٠ وبدأ بالانخفاض حتى وصل إلى (٧ر٣١٪) عام ١٩٩٠، وبلغ متوسطها (٢ر٤٣٪) خلال المرحلة ١٩٧٠ـ١٩٩٠.

وبالرغم من أن نسبة العمالة الزراعية في العام الأخير كانت أدنى نسبة كبيرة عما كانت عليه عام ١٩٧٠. إلا أن قيمة هذا المؤشر لا زالت مرتفعة مقارنة بمثيلاتها في الزراعات المتقدمة، وبذلك يمكن القول إن هناك اختلالاً هيكلياً في نسبة استخدام العمل الفعال اقتصادياً. وذلك لعدم التوازن الحاصل بين استخدام العمل في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، والذي يشير إلى عدم التناسب بين العناصر المكونة لهيكل الاقتصاد العراقي من جانب التباين الحاصل في نسبة العمل في القطاع الزراعي العراقي مقارنة بالقطاعات الزراعية في الدول المتقدمة.

٥ـ قيمة الناتج الزراعي/عدد السكان (دينار/فرد):

تستهدف حصيلة المتغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي الرفاهية الاقتصادية، ويعد نصيب الفرد من الناتج الزراعي أحد المؤشرات على الاتجاه نحو رفاهية أفراد المجتمع. وقد تم استخدام الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠، وقد أظهر التحليل أن متوسط قيمة الناتج الزراعي للفرد بلغ (٦ر٦٧) ديناراً/فرد عام ١٩٧٠، وانخفض إلى (٩ر٥٩) ديناراً/فرد عام ١٩٩٠، وبلغ متوسطها (٧ر٦٠) ديناراً/فرد للمرحلة ١٩٧٠ـ١٩٩٠.

Text Stamp

٦ـ نسبة العمل الزراعي/ الرقعة الزراعية (عامل زراعي/دونم):

يعد هذا المؤشر من المؤشرات التي تعكس العديد من مضامين التغيرات الهيكلية وفي مقدمتها التغير في الاستخدام التكنولوجي، بمعنى آخر مدى استبدال رأس المال بالعمل الزراعي، وكذلك كثافة استخدام العمل في وحدة الأرض الزراعية.

وقد بلغ هذا المؤشر (٠٧٧ر٠٪) عامل/دونم عام ١٩٧٠، وقد انخفض هذا المؤشر وبلغ (٠٥٨ر٠٪ عام ١٩٩٠ وبلغ متوسطها (٠٨٣ر٠) عامل/دونم للمرحلة ١٩٧٠ـــ١٩٩٠. إلا أن انخفاض متواضع، يشير إلى أنه على الرغم من ارتفاع الاستخدام التكنولوجي في الزراعة العراقية من خلال تزايد مؤشرات رأس المال الثابت، إلا أن ذلك لم ينعكس بصورة مهمة على حالة الاستبدال بين الموارد مما يعني أن تغيراته أدت إلى تزايد البطالة المقنعة في القطاع الزراعي، وتركز رأس المال الثابت في مشاريع البنية التحتية للقطاع الزراعي التي لها علاقة غير مباشرة بزيادة الانتاج الزراعي.

٤ـ٣. طريقة (سيمون كوزنتس):

أحد الأساليب التي سوف تستخدم لقياس درجة الاختلال في القطاع الزراعي، وهو الأسلوب المتبع من قبل الاقتصادي الأمريكي (سيمون كوزنتس). إذ تقاس درجة الاختلال على أساس حساب الفرق بين الأهمية النسبية لناتج القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، ولأهمية النسبية للعمالة الزراعية في العمالة الكلية، ويمثل الفرق بينهما درجة الاختلال بعد إهمال الاشارة (سالبة، أو موجبة).

وبناء على هذا المقياس فإن درجة الاختلال في القطاع الزراعي تعني عدم التناسب بين مساهمته في الناتج والأيدي العاملة.

ويمكن حساب درجة الاختلال في القطاع الزراعي بالطريقة التالية:

- حساب نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي $\frac{Qi}{QE}$

حيث إن

Text Stamp

Qi الناتج في القطاع الزراعي.

Q_E الناتج المحلي الاجمالي.

- حساب نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية $\left(\frac{Li}{Lt}\right)$

حيث إن:

Li حجم العمالة في القطاع الزراعي.

Lt حجم العمالة على مستوى الاقتصاد.

لذا فإن درجة الاختلال NB تساوي الفرق بين النسبتين:

$$Qi/QE - Li/LT = NB$$

وسوف تحسب درجة الاختلال في القطاع الزراعي مرتين، إذ تستخرج أهمية الناتج الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدون النفط، ونطرحها من أهمية العمالة الزراعية من العمالة الكلية.

تظهر الأرقام المعروضة في الجدول رقم (٢٠) التي تمثل درجة الاختلال في القطاع الزراعي بأن القطاع الزراعي يعاني من اختلال واضح في هيكله الانتاجي، وهي عدم التناسب بين مساهمته في الناتج والأيدي العاملة حيث إن القطاع الزراعي يعاني من ارتفاع مساهمته في استيعاب الأيدي العاملة على مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي. وهذا ناتج من تدني انتاجيته، تخلفه عن القطاعات الأخرى في تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف. إذ بلغت درجة الاختلال ٤٦° عام ١٩٧٠، وانخفضت إلى (٢٤°) عام ١٩٩٠، وبلغ متوسط درجة الاختلال (٣٥ر٨°) خلال المرحلة ١٩٧٠-١٩٩٠.

ودرجات الاختلال هذه ناتجة عن الفرق بين أهمية الناتج الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مع النفط، نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية، أما درجات الاختلال التي حسبت على أساس الفرق بين مساهمة الناتج الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط من نسبة

Text Stamp

العمالة الزراعية من العمالة الكلية، إذ بلغت ٢١° عام ١٩٧٠، وارتفعت إلى ٢٤° عام ١٩٩٠ وقد بلغ متوسطها ٣ر٢٤° خلال المرحلة ١٩٧٠-١٩٩٠.

نلاحظ ارتفاع درجة الاختلال في القطاع الزراعي مع النفط إذ مثلت عام ١٩٧٠ ضعف درجة الاختلال لنفس السنة بدون النفط.

٤-٤. نموذج (تشنري سيركوين):

أحد الطرق المستخدمة لقياس درجة الاختلال في هذه الدراسة نموذج (تشنري سيركوين) [Echenery 1970] للتغيرات الهيكلية والذي يفسر التغيرات الهيكلية في أي اقتصاد، بمعدل الدخل الفردي الحقيقي، وعدد السكان، وصافي تدفق الموارد. وقد استخدمته كثير من الدراسات الاقتصادية التي درست التغيرات الهيكلية، ويقدم هذا النموذج تحليلاً طويل الأجل عكس طريقة مؤشرات التغيرات الهيكلية وطريقة (سيمون كوزنتس) التي استخدمت في هذه الدراسة، حيث تقدم تحليلاً قصير الأجل.

ويتميز النموذج بقياس التغيرات الهيكلية التي تحدث داخل القطاع الزراعي، وكذلك قياس العلاقة الهيكلية بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

٤-٤-١. التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي:

يمكن صياغة محددات التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي على شكل معادلة احصائية لوغارتمية.

$$LnAGQ = \beta_0 + \beta_1 LnY + \beta_2 LnPop + \beta_3 LnF \quad \text{.....(1)}$$

$$LnAGE = \alpha_0 + \alpha_1 LnY + \alpha_2 LnPop + \alpha_3 LnF \quad \text{.....(2)}$$

AGQ : مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي.

AGE : نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية.

Y : الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على مستوى الفرد.

Pop : عدد السكان.

F : تدفق الموارد الانتاجية مقاساً (المستوردات ـ الصادرات).

Text Stamp

تقيس كلاً من نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية، وهذه التغيرات الهيكلية الرئيسية في القطاع الزراعي تعتبر متغير تابع يعكس نمط التنمية الاقتصادية غير المتوازنة التي تركز على القطاعات الاقتصادية الأخرى (غير القطاع الزراعي). حيث تظهر الاشارة على شكل اشارة سالبة لكل من المعاملين β_1 α_1، كما أن نمط التنمية غير المتوازنة يتوقع إشارة سالبة للمعاملين β_2 α_2.

أما المعاملات β_3 α_3 فقد يأخذ لكل منهما الاشارة السالبة أو الموجبة، فإحلال رأس المال محل العمالة يقلل نسبة العمالة الزراعية ويزيد الانتاج الزراعي. ولكن هذه الزيادة قد تكون أكبر من النمو في القطاعات الأخرى وعندها تكون β_3 α_3 موجبة. وعندما يكون النمو في القطاع الزراعي أقل من النمو في القطاعات الأخرى عندها تكون اشارة المعلمات β_3 α_3 سالبة.

وصف متغيرات النموذج:

١- المتغير التابع:

يتكون المتغير التابع في هذا النموذج في المعادلة الأولى (مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي) ويؤخذ كنسبة بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠ كسنة أساس. أما في المعادلة الثانية (نسبة العمالة الزراعية إلىالعمالة الكلية). ويؤخذ على شكل نسبة مئوية.

٢- المتغيرات المستقلة:

أ- الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على مستوى الفرد:

يستخدم مستوى الدخل الحقيقي على مستوى الفرد بشكل عام كمعيار للنمو والتطور الاقتصادي، والذي يعتبر المحدد الرئيسي للتغيرات الهيكلية بشكل عام وفي القطاع الزراعي بشكل خاص. بالاضافة إلى كونه أحد عوامل الطلب المهمة التي تسبب التغيرات الهيكلية لما تحدثه الزيادة في مستوى الدخل الفردي من زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بشكل عام، مما يؤثر على حجم الاستثمار الداخلي، وبالتالي على الانتاج الزراعي والعمالة الزراعية. ومن المتوقع أن تكون إشارة معامل Y سالبة في القطاع الزراعي، وموجبة في القطاعات

Text Stamp

الاقتصادية الأخرى وذلك لاعتماد نموذج التنمية على نقل العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى [Karuse 1962].

ب ـ عدد السكان:

يعكس حجم السكان أثر اقتصاديات الحجم، أي أثر الحجم الاقتصادي للسوق المحلي، فالزيادة في عدد السكان تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالذات المنتجة محلياً [Al-Momani, 1985]، الأمر الذي يؤدي إلى التوسع في المشاريع الانتاجية والاستثمارية لتغطية زيادة الطلب الناتج من الزيادة في حجم السكان. وبالتالي تحويل العمليات الانتاجية وتركيبة الانتاج باتجاه التغير في الطلب على هذه السلع الأمر الذي يفسح المجال أمام استغلال اقتصاديات الحجم الكبير، وخلق العديد من فرص العمل التي تشكل عامل جذب للقوى العاملة نحو القطاعات الاقتصادية التي تقوم بتنفيذ مثل هذه المشاريع، هذا من جانب الطلب أما من جانب العرض فإن الزيادة في عدد السكان تؤدي إلى زيادة عرض القوى العاملة في الأمد الطويل وبالتالي انخفاض معدلات الأجور نتيجة زيادة عرض العمل وبالتالي انخفاض تكاليف الانتاج وتكاليف التحول في تركيبة القطاعات الاقتصادية.

وبالتالي فمن المتوقع أن يؤثر حجم السكان سلباً على القوى العاملة في القطاع الزراعي وايجابياً على القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما يؤثر ايجابياً على القوى العاملة في جميع المهن والتخصصات عدا الأعمال الزراعية، فإن اشارة معامل عدد السكان ستكون سالبة.

ج ـ تدفق الموارد الانتاجية (المستوردات ـ الصادرات):

تؤثر تدفقات الموارد الانتاجية بشكل مباشر وغير مباشر في عدد من عمليات التطور لبعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها من المحددات الرئيسة للتغيرات الهيكلية الذي يمكن قياسها بالفرق بين المستوردات والصادرات إحدى المحددات للتغيرات الهيكلية الذي يؤثر على جانب العرض. حيث يعد الاستيراد المصدر الرئيسي لرأس المال لذلك فإن التوزيع القطاعي لرأس المال، الذي ينعكس بالتركيب السلعي والقطاعي للمستوردات ينعكس

Text Stamp

على توزيع القوى العاملة، وتؤثر تدفقات رأس المال على حجم السوق، لكونها تمثل الطلب الخارجي على الانتاج المحلي [طلافحة، ١٩٩٤].

وهناك علاقة عكسية قوية بين حجم الاقتصاد وتدفق رأس المال فتدفقات رأس المال تتناقص بشكل كبير مع الزيادة في حجم الاقتصاد.

ونظراً للتأثير السلبي للنمو السكاني على مساهمة الصادرات وتأثيره الايجابي على مساهمة المستوردات في الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاديات ذات النمو السكاني المرتفع، ويؤثر مستوى الدخل الفردي الحقيقي سلباً في تدفق الموارد وتعتمد هذه العلاقة على:

- توزيع الدخل حيث تكون قوية في الدول النامية وضعيفة في الدول المتقدمة لعدم العدالة في توزيع الدخل في معظم الدول النامية.
- نوعية السلع الموجودة في السوق المحلي وحجم مرونتها الداخلية فالسلع التي تكون مرونتها أكبر من واحد مثل السلع الصناعية، تتأثر بمستوى الدخل الفردي أكثر من الزيادة في حجم السكان [خميس، ١٩٨٨].

وبالتالي فإن الزيادة في مستوى الدخل الفردي تؤدي إلى التوجه نحو الاستهلاك والكمالي من السلع الصناعية المستوردة في أغلب الأحيان وإن وجدت فإن معظم مدخلاتها مستوردة.

٤-٤-٢. العلاقة الهيكلية بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى:

ترتبط القطاعات الاقتصادية بعلاقات تشابكية من خلال اعتمادها المتبادل بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة. ويرتبط القطاع الزراعي مع القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الصناعي، حيث العلاقة مباشرة وقوية، حيث يجهز القطاع الصناعي القطاع الزراعي بالمعدات والآلات الزراعية الرأسمالية، الأسمدة والمبيدات وكثير من مستلزمات الانتاج الزراعية التي يحتاجها القطاع الزراعي للقيام بالعملية الانتاجية.

ويجهز القطاع الزراعي القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الصناعي بالمواد الأولية ذات الأصل الزراعي، والعمالة الفائضة من القطاع الزراعي.

Text Stamp

أما العلاقات غير المباشرة بين القطاعات الاقتصادية والقطاع الزراعي فإن زيادة الانتاج في القطاعات الاقتصادية يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية مما يغير الانتاج الزراعي بشكل يتناسب مع تغير الطلب. ويعد الطلب أحد المحددات المهمة لإحداث تغيرات هيكلية في القطاع الزراعي.

وتلعب السياسات الحكومية دوراً مهماً في القطاع الزراعي، وذلك من خلال توجيه الموارد المالية لهذا القطاع من خلال سياسات مالية تدعم القطاع الزراعي، وهذا يوفر الموارد المالية، لهذا القطاع الذي يعاني من صعوبة في الحصول على قروض طويلة الأجل من المؤسسات المالية المختلفة وذلك بسبب عدم امتلاك الفلاحين الضمانات الكافية لهذه القروض، وتدخل الدولة يؤثر في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى من خلال التأثير في سعر الفائدة. وكذلك استخدام الحكومة سياسة دعم أسعار المنتوجات الزراعية بصورة مباشرة من خلال تحديد أسعار المنتوجات الزراعية، أو بصورة غير مباشرة من خلال تقديم الدعم إلى سعر مستلزمات الانتاج المستخدمة في الانتاج الزراعي، وهذا يؤثر في الأسعار النسبية بشكل عام، وهذا يؤثر في الانتاج في جميع القطاعات الاقتصادية.

ويمكن صياغة محددات العلاقة الهيكلية بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى على شكل معادلة احصائية لوغارتمية كما يلي:

$$LnAGO = \alpha_0 + \alpha_1 LnNQ + \alpha_2 LnRQ + \alpha_3 LnTQ \quad \ldots\ldots(3)$$

$$LnAGE = b_0 + b_1 LnNQ + \alpha_2 LnRQ + \alpha_3 LnTQ \quad \ldots\ldots(4)$$

AGO مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي.

AGE نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية.

NQ مساهمة القطاع السلعي في الناتج المحلي الاجمالي.

RQ مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي.

TQ مساهمة قطاع التوزيع في الناتج المحلي الاجمالي.

Text Stamp

حيث أن هذا التقسيم للقطاعات معمول به من قبل دائرة الحسابات القومية في وزارة التخطيط.

- القطاعات السلعية تشمل قطاع الصناعة التحويلية، وقطاع التعدين والمقالع، وقطاع البناء والتشييد، وقطاع الكهرباء والماء.
- القطاعات التوزيعية: وتشمل قطاع النقل والمواصلات والخزن وقطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك، وقطاع التأمين والبنوك.
- قطاع الخدمات: تشمل قطاع ملكية دور السكن وقطاع خدمات التنمية الاجتماعية، وقطاع الخدمات الشخصية.

تدل معادلة رقم (٣) على نموذج التنمية الاقتصادية المتبعة فالتركيز على القطاع السلعي كقطاع رائد في نموذج التنمية غير المتوازنة سينعكس بإشارة سالبة لعامل مساهمة القطاع السلعي ليعكس تباطؤ النمو في القطاع الزراعي عن القطاع السلعي وسنطبق نفس القول على مساهمة قطاع الخدمات وقطاع التوزيع، أما إذا كانت إشارة معاملات المتغيرات المستقلة موجبة، فيعكس تزايد النمو في القطاع الزراعي على باقي القطاعات. أما المعادلة رقم (٤) فتشير إلى تدفق العمالة بين القطاعات الاقتصادية حيث تدل الاشارة السالبة لمعاملات مساهمة القطاعات (السلعية، والخدمات، والتوزيع في الناتج المحلي الاجمالي) إلى تدفق العمالة الزراعية إلى القطاعات الأخرى.

٣.٤.٤. التحليل القياسي للنموذج (تشنري ـ سيركوين):

التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي العراقي:

للتعرف على التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي يمكن تقدير الدالتين (١، ٢) من نموذج (تشنري ـ سيركوين) بحيث يمثل المتغير التابع في المعادلة الأولى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي والمتغير التابع في المعادلة الثانية هو نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية. أما المتغيرات المستقلة للمعادلتين فهي (الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على مستوى الفرد وعدد السكان، وتدفق الموارد).

وقد تم تقدير المعادلتين (١، ٣) بالصيغة اللوغارتمية وباستخدام طريقة المربعات الصغرى، للفترة الزمنية ١٩٧٠ـ١٩٩٠. وفيما يلي تقدير المعادلة الأولى:

Text Stamp

$$LnAGQ = 10.171 - .328\ LnPop - 1.092\ LnY - 1.162\ LnF \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

T -Test = (14.371) (-2.362) (-11.559) (.003)

$R^2 = 0.91$ F = 60 DW = 1.5

ويتبين من نتائج التقدير هذه ما يلي:

١- يتبين من قيم t المحسوبة أن جميع المتغيرات المستقلة باستثناء المتغير F تؤثر بشكل هام احصائياً على المتغير التابع عند مستوى معنوية 5٪.

٢- ويظهر من اختبار F أن الدالة ملائمة ككل بمستوى معنوية 5٪.

٣- وكذلك تشير احصائية دوربين واتسون إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

٤- ان قيمة R^2 تساوي 0.91 وهذا يعني أن 91٪ من المتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (LAGQ) تعود إلى التغير في قيم المتغيرات المستقلة (Pop, F, Y).

٥- أن العلاقة عكسية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

٦- اتفاق اشارة المعلمات مع النظرية الاقتصادية، وذلك بظهور اشارة قيم المعلمات المستقلة سالبة، أي بزيادة عدد السكان أو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على مستوى الفرد أو تدفق الموارد وهذا يؤدي إلى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي.

فإذا تغير عدد السكان بنسبة ١٠٪ فإن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي سوف تتغير بنسبة ٢٨ر٣٪، ويكون التغير عكس تغير السكان.

بينما تغير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على مستوى الفرد بمقدار ١٠٪ سوف تتغير مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١٠٪ ويكون التغير عكس التغير الحاصل في المتغير المستقل.

أما المعادلة الثانية التي يكون فيها المتغير التابع هو نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية. قدرت الدالة اللوغارتمية بين أنها تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وعدم معنوية اثنين من المتغيرات المستقلة وهما (Y)، (F) وقد تم اجراء معالجة مشكلة الارتباط الذاتي وكذلك حذف المتغير المستقل (F)، لأنه أقل معنوية من بين المتغيرات المستقلة، ولقد حصلنا على الدالة اللوغارتمية التالية التي تمثل العلاقة أفضل تمثيل:

Text Stamp

$$LnAGE = 2.659 - .777\ Ln\ Pop - .024\ LnY \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$
$$T\text{-}Test = (11.478) \quad (7.713) \quad (-.416)$$
$$R^2 = 0.78 \quad F = 30.7 \quad DW = 1.6$$

ويتبين من نتائج التقدير هذه ما يلي:

١- تبين احصائية ت ـ ستودنت أن عنصر السكان (Pop) فقط يؤثر بشكل هام احصائياً على الانتاج، أما متغير (Y) فقد جاء غير معنوي عند مستوى ثقة 95٪.

٢- أن R^2 تساوي 0.78 وهذا يعني أن 78٪ من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (AGE) تعود إلى التغير في قيم المتغيرات المستقلة (Y, Pop).

٣- ويظهر من اختيار F أن الدالة ككل معنوية عند مستوى ثقة 95٪.

٤- وكذلك تشير احصائية دورين ـ واتسون إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

٥- ان العلاقة عكسية بين جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

٦- اتفاق اشارة المعلمات مع النظرية الاقتصادية، وذلك بظهور اشارة قيم المعلمات المستقلة سالبة، أي بزيادة عدد السكان، أو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على مستوى الفرد يؤدي إلى انخفاض نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية.

فإذا تغير عدد السكان بنسبة ١٠٪ تتغير نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية بنسبة ٨٪ وباتجاه معاكس لتغير السكان.

بينما إذا تغير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على مستوى الفرد بنسبة ١٠٪ فسوف تتغير نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية بنسبة ٤ر٢٪ وباتجاه معاكس.

العلاقة بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى.

لتوضيح علاقة القطاع الزراعي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى بطريقة قياسية والتي نتجت عن نمط التنمية الاقتصادية المتبع يمكن تقدير المعادلتين (٣ و ٤) باستخدام طريقة المربعات الصغرى وقد تم تقدير المعادلة رقم (٣) إذ كانت المعادلة اللوغارتمية المقدرة التالية تمثل العلاقة أفضل تمثيل.

Text Stamp

AGQ = 11.924 - 2.085 LnNQ - .977 LnTQ + .476 LnRQ.....(3)
T - Test = (4.784) (-5.283) (-5.094) (1.976)

$R^2 = 92$ F = 68 D-W = 1.4

ويتبين من نتائج التقدير هذه ما يلي:

١- من النموذج اللوغارتمي السابق يتضح أن معامل التحديد R^2 يساوي 0.92 وهذا يعني أن 92٪ من المتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (AGQ) تعود إلى التغير في قيم المتغيرات المستقلة (RQ , TQ, NQ).

٢- وعند اختيار مدى قابلية هذه المتغيرات على تفسير تغيرات المتغير التابع نجد أن قيمة t المحسوبة لجميع المتغيرات المستقلة أكبر من قيمة (t) الجدولية وعند مستوى معنوية 5٪ مما يشير إلى أهمية المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج في إحداث التغيرات في المتغير التابع. ويظهر من اختيار F أن النموذج ملائمة ككل بمستوى معنوية 5٪.

٣- وتشير احصائية دوربين واتسون أن الارتباط ضعيف بين الأخطاء العشوائية أي أنها تقع في منطقة الاختيار غير الحاسم.

٤- أن العلاقة عكسية بين المتغيرات المستقلة (TQ, NQ) والمتغير التابع بينما قطاع (RQ) تكون علاقته طردية مع المتغير التابع.

٥- اتفاق اشارة المعلمات مع النظرية الاقتصادية ما عدا إشارة معلمة قطاع الخدمات فهي مخالفة النظرية الاقتصادية.

وبزيادة مساهمة القطاعات السلعي والتوزيع في الناتج المحلي الاجمالي يؤدي إلى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، أما زيادة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي فيؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي.

أي إذا تغيرت مساهمة القطاع السلعي بنسبة (١٠٪) فسوف تتغير مساهمة القطاع الزراعي بنسبة ٢٠٪ بالاتجاه المعاكس.

Text Stamp

بينما إذا تغيرت مساهمة قطاع التوزيع بنسبة ١٠٪ فسوف تتغير مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٧ر٩٪ باتجاه المعاكس. وإذا تغيرت مساهمة قطاع الخدمات بنسبة ١٠٪ فسوف تتغير مساهمة القطاع الزراعي بما يقارب (٥٪) وبنفس الاتجاه.

أما المعادلة الرابعة التي يكون المتغير التابع فيها هو نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية، فقد تم تقدير الدالة اللوغارتمية باستخدام طريقة المربعات الصغرى فقد كانت نتيجة التقدير ما يلي:

$$\text{Ln AGE} = 3.794 + .031\ \text{LnNQ} - .122\ \text{LnTQ} + .646\ \text{Ln RQ} \quad \ldots\ldots\ldots(4)$$
$$\text{T - Test} = (3.613) \quad (.183) \quad (-8..934) \quad (6.368)$$

$$R^2 = .92 \qquad F = 67.8 \qquad D\text{-}W = 2.1$$

ويتبين من نتائج التقدير هذه ما يلي:

١- من النموذج اللوغارتمي السابقة يتبين لنا أن معامل التحديد R^2 يساوي 0.92 وهذا يعني أن (92٪) من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (AGE) تعود إلى التغير في قيم المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج (NQ, TQ, RQ).

٢- وتبين قيم t المحسوبة أن جميع المتغيرات المستقلة باستثناء المتغير (NQ) تؤثر بشكل هام احصائياً على المتغير التابع عند مستوى معنوية 5٪. وكذلك اختبار F أن الدالة ككل ملائمة بمستوى معنوية 5٪.

٣- اما اختبار D-W يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

٤- أن العلاقة طردية بين المتغيرات المستقلة (مساهمة القطاعين السلعي والخدمي في الناتج المحلي الاجمالي) والمتغير التابع (نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية).

٥- أن العلاقة عكسية بين المتغير المستقل (مساهمة قطاع التوزيع في الناتج المحلي الاجمالي) والمتغير التابع.

٦- عدم اتفاق إشارة القطاعات السلعية والخدمات مع النظرية الاقتصادية.

وذلك بظهور إشارة المعلمة موجبة، أي تغير مساهمة القطاع السلعي بنسبة ١٠٪ فإن نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية ستتغير بمقدار (٣ر٠٪) وبنفس الاتجاه.

Text Stamp

أما زيادة مساهمة قطاع التوزيع بنسبة ١٠٪ وسوف تتغير نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية بنسبة (٢ر١٪) وبالاتجاه المعاكس، وهذا يدل على نمط التنمية غير متوازنة.

إذا تغيرت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١٠٪ وسوف تتغير نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية بنسبة ٦٪ وبنفس الاتجاه. وهذا يدل على أن نمط التنمية الزراعية والخدمية هو نمط تنمية متوازن.

٤.٤.٤. أثر التغير الهيكلي على التنمية الزراعية في العراق.

يؤدي الاختلال الهيكلي في القطاع الزراعي إلى خلق المتناقضات التي تنعكس على العلاقات داخل القطاع الزراعي. وتؤدي إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، وإحداث تفاوتاً واسعاً في توزيع الدخل الزراعي. مما جعل إعادة هيكلة القطاع الزراعي أمراً ضرورياً في الاقتصاد الوطني نظراً للدور الأساسي الذي يقوم به ويؤثر من خلاله في التنمية الزراعية وتوزيع أمثل للموارد بين القطاعات الاقتصادية.

ويتحدد تأثير التغير الهيكلي في التنمية الزراعية من خلال العديد من المتغيرات في مقدمتها.

أولاً: الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي.

لقد طرأت تغيرات على نسبة مساهمة الناتج الزراعي بالناتج المحلي الاجمالي سواء بالأسعار الجارية أو الثابتة وكان الاتجاه العام لهذه النسبة يميل نموه الانخفاض خلال فترة الدراسة وتعتبر هذه إحدى مظاهر التغير الهيكلي التي حدثت في القطاع الزراعي داخل الاقتصاد الوطني.

لقد بلغت نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ٤ر١٩٪ عام ١٩٥٣ فانخفضت هذه النسبة إلى ٦ر٤٪ عام ١٩٨٠. وهذه أدنى نسبة مساهمة للناتج الزراعي بالناتج المحلي الاجمالي. والسبب يعود إلى ارتفاع صادرات النفط واسعاره الدولية مما جعل القطاع النفطي يسهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي، وثبات نسبي في قيمة الناتج الزراعي خلال عقد السبعينات. وبعد ذلك ارتفعت هذه النسبة بسبب انخفاض اسعار النفط الدولية وانخفاض أو توقف صادرات العراق النفطية بسبب حربي الخليج الأولى والثانية وفترة الحصار، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٥٪ عام ١٩٩٢.

Text Stamp

أما أهمية الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة فقد كانت متذبذبة خلال فترة الدراسة والاتجاه العام لهذه الظاهرة هو الانخفاض. حيث سجلت النسبة ٢٢٪ عام ١٩٥٣، وانخفضت بعد ذلك فبلغت أدنى نسبة لها ٧ر٤٪ عام ١٩٨٠ ولكن ارتفعت بعد ذلك حيث بلغت ٧ر٧٪ عام ١٩٩٠.

نلاحظ من خلال البيانات السابقة أن نسبة مساهمة الناتج الزراعي بالناتج المحلي الاجمالي سواء بالأسعار الجارية أو الثابتة في انخفاض مستمر وهذا ناتج بدرجة كبيرة إلى ارتفاع صادرات العراق النفطية وزيادة مساهمة الصناعات الاستخراجية على حساب مساهمة الصناعات التحويلية والقطاعات السلعية الأخرى ومنها الانتاج الزراعي.

وإذا درسنا هيكل الناتج الزراعي نلاحظ أن الناتج النباتي يساهم بنسبة كبيرة في تكوين الناتج الزراعي حيث بلغت هذه النسبة ٥٨٪ عام ١٩٧٠، وارتفعت إلى ٣ر٧٨٪ عام ١٩٩٠. في حين انخفضت الأهمية النسبية للانتاج الحيواني. وهنا نلاحظ اختلال في التوازن داخل القطاع الزراعي لصالح الانتاج النباتي، في الوقت الذي ازدادت احتياجات السكان في العراق إلى المنتجات الحيوانية.

ثانياً: أهمية رأس المال الثابت الزراعي في اجمالي تكوين رأس المال الثابت.

يعكس رأس المال الثابت في القطاع الزراعي التطور التكنولوجي ومدى استخدامه للمكننة الزراعية في العملية الانتاجية. ونلاحظ من خلال الدراسة أن أهمية رأس المال الثابت الزراعي في انخفاض مستمر من اجمالي رأس المال الثابت في الاقتصاد الوطني سواء كان بالأسعار الجارية أو الثابتة. نلاحظ أن نسبة رأس المال الثابت الزراعي في اجمالي رأس المال الثابت في الاقتصاد بالأسعار الجارية قد بلغت ٤ر١٢٪ عام ١٩٥٣، وانخفضت إلى ١ر٧٪ عام ١٩٧٥، ثم ارتفعت إلى ٦ر٢٠٪ عام ١٩٨٠ بسبب زيادة موارد الدولة المالية ولكن عادت وانخفضت مرة أخرى إلى ٦٪ عام ١٩٩٠.

أما بالأسعار الثابتة نلاحظ التذبذب الكبير في أهميتها النسبية فقد بلغت النسبة ٥ر١٢٪ عام ١٩٥٣ وانخفضت إلى ٧ر٧٪ عام ١٩٧٥، وعادت وسجلت أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة حيث بلغت ٥ر١٣٪ عام ١٩٨٥، ولكن انخفضت إلى أدنى مستوى لها عام ١٩٩٠ حيث بلغت ٥ر٦٪. وعموماً للفترة فقد سجل هيكل وأهمية رأس المال الثابت في الزراعة انخفاضاً ملحوظاً.

Text Stamp

ثالثاً: أهمية سكان الريف والعمالة الزراعية.

يتجه توزيع السكان بين الحضر والريف إلى صالح تركز السكان في المدن الكبيرة وهذا ما حدث في العراق خلال فترة الدراسة لأسباب عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية.

نلاحظ أن نسبة سكان الريف من اجمالي عدد السكان قد بلغ ٢ر٦١٪ عام ١٩٥٧، وبدأت تنخفض هذه النسبة باستمرار إلى أن بلغت أدنى مستوى له ٢٧٪ عام ١٩٩٠، ولكن عادت وارتفعت قليلاً حيث بلغت ٥ر٢٨٪ عام ١٩٩٤ بسبب انتقال عدد من سكان المدن إلى الريف والسكن فيها بسبب أزمة السكن التي تعاني منها المدن والظروف الغير طبيعية التي خلقها الحصار الاقتصادي.

وقد تطورت نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية خلال فترة الدراسة حيث بلغت هذه النسبة ٦ر٥٥٪ عام ١٩٧٠، وانخفضت هذه النسبة إلى أدنى مستوى لها عام ١٩٩٤ فبلغت ٥ر٢٦٪.

رابعاً: المكننة الزراعية:

للمكننة الزراعية أهمية كبيرة في الانتاج الزراعي وان الاتجاه الحديث للزراعة يتجه نحو مكننة الانتاج الزراعي وذلك لسرعة انجاز العمل ورفع مستوى الانتاجية وللحصول على أعلى انتاج زراعي بأقل كلفة وجهد ممكن. إذ ان استخدام وتطوير المكننة في القطاع الزراعي يعتبر جزءاً من عملية النهوض الشاملة التي تستهدف تطوير هيكل أساليب الانتاج للقطاع الزراعي واستغلال الموارد الزراعية المتاحة بكفاءة وفاعلية وتحقيق مستويات متقدمة في انتاجية هذه الموارد. لقد بلغ عدد الجرارات (١٢٥٧٠) وحدة عام ١٩٧٠، وارتفعت إلى (٣٧١٦٠) وحدة عام ١٩٩٤.

أما عدد الحاصدات فقد بلغ (٢٦٧٣) واحدة عام ١٩٧٠، وانخفض عدد الحاصدات إلى ٢١٠٠ واحدة عام ١٩٨٥، إلا أنه عادت وارتفعت إلى (٣٣٢٧) واحدة عام ١٩٩٤ بسبب الاهتمام الواسع في الانتاج الزراعي لمواجهة الحصار الاقتصادي.

Text Stamp

خامساً: المساحة والانتاج والانتاجية.

أ- المساحة المزروعة:

بلغت المساحة المزروعة (٥ر١١٤٦٥) الف دونم عام ١٩٧٠ وتذبذبت المساحة المزروعة خلال فترة الدراسة، حيث بلغت المساحة المزروعة ٠٨ر١٥٤٥٧ الف دونم عام ١٩٩٤، نلاحظ أن المساحة المستغلة فعلاً في الزراعة ما زالت تشكل نسبة منخفضة للمساحة الصالحة للزراعة حيث بلغت نسبتها ٣٢٪ عام ١٩٩٤.

أما هيكل توزيع المساحة بين المجموعات المحصولية فقد حافظت على هيكلها خلال فترة الدراسة، وهي أن مجموعة محاصيل الحبوب تحتل المكانة الأولى من حيث المساحة جاء بعده محاصيل الخضراوات، أما المحاصيل لأغراض صناعية لم تحظى بالاهتمام الكافي ولم يخصص لها المساحة التي تتناسب مع أهميتها.

ب - الانتاج الزراعي حسب المجموعات المحصولية.

كان الانتاج الزراعي متذبذب خلال فترة الدراسة وذلك بسبب الظروف المناخية والاقتصادية والسياسية. ونلاحظ أن هيكل الانتاج النباتي حافظ على توزيعه حيث تشكل انتاج مجموعة الحبوب المرتبة الأولى وتأتي بعدها مجموعة الخضراوات، واستمر هذا خلال فترة الدراسة. حيث بلغ انتاج الحبوب ٨ر٢١٠٦ الف طن عام ١٩٧٠ وكان خلال فترة الدراسة متذبذب، وقد سجله ارتفاع حيث بلغ حجمه ٥١ر٢٤٠٨ الف طن عام ١٩٩٤. بينما بلغت انتاج محاصيل الخضراوات حيث بلغ ١ر١٦٧٠ الف طن عام ١٩٧٠ وكان متذبذب ويميل نحو الارتفاع حيث بلغ ٣٠٤٦ الف طن عام ١٩٩٤. أما انتاج المحاصيل لأغراض صناعية فقد كان انتاجها منخفض حيث بلغ ٤ر٥٢ الف طن عام ١٩٧٠ وارتفع قليلاً عام ١٩٩٤ حيث بلغ ٥٠ر٦٠ الف طن. حيث ان اختلال هيكل الانتاج الزراعي فقد عرضه إلى الضعف وعدم قدرته على تحقيق الاستقرار في الانتاج وزيادته وتحقيق الأمن الغذائي.

٥- الانتاجية الزراعية.

عند الاطلاع على تطور الانتاجية لجميع المحاصيل الزراعية في العراق خلال الفترة السابقة، والمنشورة بنشرات منظمة الفاو أو الاسكوا نجد أن هناك انخفاض في الانتاجية

Text Stamp

وتذبذبها خلال الفترة السابقة حيث بلغ متوسط انتاج الحبوب ١٠٧٩كغم/هكتار للسنوات ١٩٧١/٦٩*، وانخفضت الانتاجية إلى ٨٣٢كغم/هكتار للسنوات ١٩٨١/٧٩*، وبعد ذلك تحسنت الانتاجية قليلاً حيث بلغت ٩٨١ كغم/هكتار للسنوات ١٩٩٢/١٩٩٤*.

بينما انتاجية البقول لم تكن بالأفضل منها فقد كانت متذبذبة حيث بلغت ٨٧٢ كغم/هكتار للسنوات ١٩٧١/٦٩*، وارتفعت قليل نتيجة الحصار والاهتمام بها حيث ارتفعت الانتاجية حيث بلغت ١١٤١ كغم/هكتار للسنوات ١٩٩٤/٩٢*.

وقد تدهورت انتاجية المحاصيل لأغراض صناعية حيث بلغت متوسط الانتاجية ١٦٠٢٧ كغم/هكتار للسنوات ١٩٧١/٦٩* وانخفضت الانتاجية خلال السنوات الدراسية وبلغت (١٢٦٨١) كغم/هكتار للسنوات ١٩٩٤/٩٢*.

سادساً: الثروة الحيوانية ومنتجاتها.

يعتبر حجم الثروة الحيوانية في العراق منخفض بمقارنته مع الامكانيات التي يمتلكها العراق. فقد بلغ عدد الأبقار ١٦٨٩ ألف رأس عام ١٩٧٠ وتذبذب خلال الفترة وبلغ ١٣٥٤ الف رأس عام ١٩٩٤.أما أعداد الجاموس فقد بلغ ٢٠٠ الف رأس عام ١٩٧٠ وتذبذب خلال الفترة وبلغ ١٣٥٤ ألف رأس عام ١٩٩٤.

وكذلك أعداد الاغنام والماعز فقد كان يميل نحو الانخفاض حيث بلغت اعدادها (١٣٠٩٩) و (٢٣٠١) الف رأس للأغنام والماعز على التوالي وانخفض إلى (٩٠٠٥) و (١٥٠٦) الف رأس عام ١٩٩٤ للأغنام والماعز على التوالي.

أما منتوجات الثروة الحيوانية فقد كانت منخفضة وحافظت على هيكلها خلال فترة الدراسة. ولم تقوم بدورها المطلوب في تلبية الطلب المحلي على منتوجات الثروة الحيوانية والتي يعاني العراق العجز الذائع فيها.

---

* د. عبد الحسين العطية، ١٩٩٦، الاقتصاد العراقي بين الانهيار والاعمار، بيروت.

Text Stamp

نلاحظ أثر التغير الهيكلي في القطاع الزراعي من خلال انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع حجمه المطلق، لقد تضاعف الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة عدة مرات عام ١٩٩٠ عنه عام ١٩٥٣. رغم أن النمو كان متواضعاً ولم يكن بمستوى الاهداف الموضوعة.

وكذلك انخفاض عدد العمال الزراعيين مقابل ارتفاع الناتج الزراعي مما أدى إلى ارتفاع انتاجية العامل الزراعي من ١ر٧٢٢ دينار عام ١٩٧٠ إلى ٢ر١١٩٨ دينار عام ١٩٩٠.

بينما نلاحظ أن انتاجية رأس المال الثابت الزراعي قد انخفضت بشكل كبير لا يتناسب مع حجم المطلق لرأس المال الثابت حيث بلغت أقل انتاجية له عام ١٩٨٠ حيث بلغت ٦ر١ دينار، وبلغت انتاجية رأس المال الثابت ٣ر٦ دينار عام ١٩٩٠ وهي أقل من انتاجية رأس المال الثابت عام ١٩٥٣ التي بلغت ٢ر٧ دينار.

ويعتقد أن سبب انخفاض انتاجية رأس المال الثابت يعود إلى اختلال هيكل توزيع رأس المال على الأنشطة الزراعية، حيث تم التركيز على البنية التحتية مثل السدود وخزانات المياه ومشاريع الري الكبرى وهذه ليس لها أثر مباشر على الانتاج الزراعي. في حين أن انتاجية الأرض لم تنمو بالشكل المطلوب فقد بلغت ٧ر٥٥ دينار/دونم عام ١٩٧٠ وارتفعت إلى ٢ر٧٠ دينار دونم عام ١٩٩٠. وهذا يدل على أن هناك اختلال في استخدام مستلزمات الانتاج الزراعي، أي أن التوسع العمودي ضعيف إذا لم يكن معدوم.

واستمر اختلال توزيع المساحة المستغلة في الزراعة بين المجموعات المحصولية نلاحظ أن محاصيل الحبوب والخضراوات لها الصدارة في المساحة والانتاج.

ولم ينمو الانتاج الزراعي بشكل مستمر ومنتظم الذي يتناسب مع الطلب المحلي على الغذاء. كما نجد أن هيكل الناتج الزراعي مختل لصالح الناتج النباتي على حساب الناتج الحيواني.

ولم يتمكن العراق من تعديل هيكل الناتج الزراعي، وانما ثبت واقع الاختلال وزيادة، ويمثل عقبة حقيقية، أما امكانات التطور خلال فترة الدراسة.

Text Stamp

التحليل القياسي لمؤشرات التغير الهيكلي في الزراعة.

أحد الطرق المستخدمة لقياس درجة الاختلال في هذه الدراسة هي مؤشرات التغير الهيكلي في الزراعة، الذي يفسر التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي بـ (كثافة استخدام الأسمدة، ونسبة رأس المال الثابت الزراعي على العمل الزراعي، ونسبة رأس المال الثابت الزراعي على الرقعة الزراعية، ونسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية، وقيمة الناتج الزراعي على عدد السكان، ونسبة العمل الزراعي على الرقعة الزراعية) ويقدم هذا النموذج تحليلاً طويل الأجل.

ويتميز هذا النموذج بقياس التغيرات الهيكلية التي تحدث داخل القطاع الزراعي، من خلال التغير في نسبة مساهمة الناتج الزراعي بالناتج المحلي الاجمالي، ونسبة العمالة الزراعية على العمالة الكلية.

ويمكن صياغة محددات التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي على شكل معادلة احصائية لوغارتمية.

$$LnAGQ = \beta_0 + \beta_1 LnX_1 + \beta_2 LnX_2 + \beta_3 LnX_3 + \beta_4 LnX_4 + \beta_5 LnX_5 + \beta_6 LnX_6 \quad .....(5)$$

$$LnAGE = \alpha_0 + \alpha_1 LnX_1 + \alpha_2 LnX_2 + \alpha_3 LnX_3 + \alpha_4 LnX_4 + \alpha_5 LnX_5 + \alpha_6 LnX_6 \quad .....(6)$$

AGQ مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي.

AGE نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية.

X_1 كثافة استخدام الاسمدة.

X_2 نسبة رأس المال الثابت على العمالة الزراعية.

X_3 نسبة رأس المال الثابت على الرقعة الزراعية.

X_4 قيمة الناتج الزراعي على عدد السكان.

X_5 نسبة العمل الزراعي على الرقعة الزراعية.

X_6 نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية.

Text Stamp

تقيس كلاً من نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية، التغيرات الهيكلية الرئيسة في القطاع الزراعي كمتغير تابع يعكس التغير في مؤشرات التغير الهيكلي في الزراعة كمتغيرات مستقلة. حيث لها دور كبير في زيادة الناتج الزراعي وخفض نسبة العمالة الزراعية.

حيث يتوقع ظهور اشارة المعلمات (β_4, β_3, β_2, β_1) موجبة بينما اشارة المعلمات (β_6, β_5) سالبة. أما اشارة المعلمات (α_4, α_3, α_2, α_1) توقعها سالبة في حين اشارة المعلمات (α_6, α_5) موجبة.

وقد تم وصف جميع متغيرات النموذج المستقلة في بداية الفصل الرابع من هذه الدراسة.

وقد تم تقدير المعادلة رقم 5 وقد حصلنا على الدالة اللوغارتمية باستخدام طريقة المربعات الصغرى والتي تمثل العلاقة أفضل تمثيل.

$$LnAGQ = 0.946 + 0.364\ LnX_1 - 6.049LnX_2 + 5.919\ LnX_3 + 1.813\ LnX_4 - 6.264LnX_5 - 1.501LnX_6 \quad \ldots\ldots(5)$$

T-Test = (0.299) (3.333) (-2.180) (2.137) (3.333) (-2.244) (-2.114)

$R^2 =$ 0.74 F. 6.75 D-W = 2

يتبين من نتائج التقدير هذه ما يلي:

١- نلاحظ من قيم t المحسوبة أن جميع المتغيرات المستقلة تؤثر بشكل هام احصائياً على المتغير التابع عند مستوى معنوية 5٪.

٢- يظهر من اختبار F أن النموذج ملائم ككل بمستوى معنوية 5٪.

٣- تشير احصائية D-W إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

٤- أن قيمة R^2 تساوي 0.74 وهذا يعني أن 74٪ من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع تعود إلى التغير في المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج.

ان تغير كثافة استخدام الأسمدة بنسبة ١٠٪ فان مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي سوف تتغير بنسبة ٣ر٦٪ وبنفس الاتجاه.

Text Stamp

بينما تغير رأس المال الثابت على العمالة الزراعية بنسبة ١٠٪ تتغير مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٦٪ وبعكس الاتجاه، وهذا يشير إلى عدم كفاءة استخدام رأس المال في الزراعة بسبب انخفاض مهارة ومستوى الفني للعمالة الزراعية، وكذلك استخدام رأس المال في مشاريع البنية التحتية التي ليس لها أثر مباشر وسريع على الانتاج الزراعي. في حين تغير نسبة رأس المال الثابت على الرقعة الزراعية بنسبة ١٠٪ سوف تتغير نسبة مساهمة الناتج الزراعي بالناتج المحلي الاجمالي وبنسبة ٥٪ وبنفس الاتجاه.

أما تغير قيمة الناتج الزراعي على حجم السكان بنسبة ١٠٪ فان مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي سوف تتغير بنسبة ١٫٨٪ وبنفس الاتجاه.

وقد اظهرت الدالة المقدرة أن تغير المتغيرين المستقلين بنسبة للعمالة الزراعية على الرقعة الزراعية ونسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية وبنسبة ١٠٪ سوف تتغير نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة ٦٪ و ١٫٥٪ على التوالي وبالاتجاه المعاكس.

وقد تم تقدير المعادلة رقم ٦ إذ كانت المعادلة اللوغارتمية المقدرة التالية تمثل العلاقة أفضل تمثيل.

$$LnAGE = 3.519 - 0.114\ LnX_1 - 0.088\ LnX_2 + 0.488\ LnX_4 + 0.394\ LnX_5 \quad \ldots\ldots\ldots(6)$$

T-Test = (5.177) (-4.508) (3.468) (3.381) (3.899)

$R^2 = 0.91$ $F = 42$ $D\text{-}W = 1.9$

ويتبين من نتائج التقدير هذه ما يلي:

١- تبين قيمة t المحسوبة أن جميع المتغيرات المستقلة تؤثر بشكل هام احصائياً على المتغير التابع عند مستوى معنوية 5٪.

٢- يظهر من اختبار F أن الدالة ككل معنوية عند مستوى ثقة 95٪.

٣- أن قيمة R^2 تساوي 0.91 وهذا يعني أن 91٪ من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (AGE) تعود إلى التغير في قيم المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج.

٤- تشير احصائية D-W إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

Text Stamp

فإذا تغيرت كثافة استخدام الأسمدة بنسبة ١٠٪ فان المتغير التابع وهو نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية سوف تتغير بنسبة ١ر١٪ وبالاتجاه المعاكس. واشارت المعلمة مطابقة للتوقعات النظرية الاقتصادية.

أما إذا تغيرت نسبة رأس المال الثابت الزراعي على العمالة الزراعية بنسبة ١٠٪ فان نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية سوف تتغير بنسبة ٨ر٠٪ والاتجاه المعاكس وكانت اشارة المعلمة مطابقة لتوقعات النظرية الاقتصادية.

بينما تغير نسبة الناتج الزراعي على عدد السكان بنسبة ١٠٪ سوف تتغير نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية وبنسبة ٨ر٤٪ وبنفس الاتجاه. في حين تغير نسبة العمالة الزراعية على الرقعة الزراعية بنسبة ١٠٪ سوف تتغير نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية بنسبة ٩ر٣٪ وبنفس الاتجاه وقد جاءت اشارة المعلمة مطابقة لتوقعات النظرية الاقتصادية.

وعند فحص هذه المعادلتين تبين أنها تعاني من مشكلة الارتباط الخطي (Multicollineavity) بدرجة ضعيفة، ويمكن الاعتماد عليها في تفسير التغيرات الهيكلية التي تحدث في القطاع الزراعي بسبب أن جميع المتغيرات المستقلة معنوية ولم يؤثر على معنويتها الارتباط الخطي. وكذلك لا تعاني الدالتين المقدرتين من مشكلة الارتباط الذاتي D-W وان النموذج ملائم باختبار F وكذلك R^2 مرتفعة للمعادلتين. وكذلك صعوبة معالجة الارتباط خطي حيث توجد طريقتين للمعالجة وهي تغير بعض المتغيرات المستقلة وهذه فيها صعوبة كبيرة. والطريقة الأخرى هي حذف بعض المتغيرات المستقلة، وقد تم تطبيق هذه الطريقة أنها تخرج من التقدير بعض المتغيرات المستقلة التي تؤثر على المتغير التابع ولكن لا يوجد طريقة أخرى وتم تطبيقها وقد حصلنا على المعادلة رقم 7 وقدرت بالصيغة اللوغارتمية وباستخدام طريقة المربعات الصغرى حيث أن المتغيرات المستقلة اثنين فقط هما (كثافة استخدام الأسمدة ونسبة رأس المال الثابت الزراعي إلى العمالة الزراعية).

$$\begin{aligned} LnAGE &= 13.255 - 0.188\ LnX_1 - 0.011\ LnX_2 \quad \text{.....(7)} \\ \text{T-Test} &= (18.025)\ (-3.738)\ \ (-1.818) \end{aligned}$$

$$R^2 = 0.47 \quad F = 7.64 \quad D\text{-}W = 1.4$$

Text Stamp

ويتبين من نتائج التقدير هذه ما يلي:

١- ان القيمة المحسوبة t تشير إلى معنوية جميع المتغيرات المستقلة بمستوى ثقة 5٪ أي لها تأثير هام على تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

٢- يشير اختبار F إلى أن الدالة ككل ملائمة بمستوى معنوية 5٪.

٣- تشير احصائية D-W إلى وقوعها في منطقة عدم اتخاذ القرار أي أن الارتباط بين المتغيرات العشوائية ضعيف.

٤- أن قيمة R^2 تساوي 0.47 وهذا يعني أن 47٪ من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج.

٥- اتفاق اشارة المعلمات المقدرة مع توقعات النظرية الاقتصادية.

٦- وقد اجرى الباحث اختبار وجود الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) وفيما يلي نتيجة الاختبار:

Tolerance	=	0.96	0.96
VIF	=	1.04	1.04

وتشير قيمة (Tolerance) إلى عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة حيث بلغت (Tolerance) لعنصر كثافة استخدام الأسمدة ونسبة رأس المال إلى العمالة الزراعية (0.96) و (0.96) على التوالي، وتشير قيمة معامل تضخم التباين (VIF) إلى عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة (X_2, X_1) حيث بلغ هذا المعامل (1.04) و (1.04) لـ X_2 X_1 على التوالي.

ووضحت الدالة المقدرة إلى أن تغير استخدام كثافة الأسمدة بنسبة ١٠٪ سوف يتغير المتغير التابع نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية بنسبة ١ر٨٪ بالاتجاه المعاكس.

بينما تغير نسبة رأس المال الثابت الزراعي أن العمالة الزراعية بنسبة ١٠٪ سوف تتغير نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية بنسبة ١ر٠٪ وباتجاه معاكس.

Text Stamp

جدول رقم (١٩)

المؤشرات التغير الهيكلي في الزراعة العراقية

السنوات	كثافة استخدام الأسمدة كغم/دونم	نسبة رأس المال الثابت الزراعي على العمالة الزراعية دينار/عامل زراعي	نسبة رأس المال الثابت الزراعي على الرقعة الزراعية دينار/دونم	قيمة انتاج الزراعي/الفرد دينار/فرد	نسبة العمل الزراعي على الرقعة الزراعية عامل/دونم	نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية ٪
١٩٧٠	٥ر٢	٧١ر٨	٥ر٥	٦٧ر٦	٠ر٠٧٧	٥٥ر٦
١٩٧١	٦ر٢	٨٨ر٧	٦ر٣	٦٨ر	٠ر٠٧١	٥٤ر٤
١٩٧٢	٨ر٥	٩٣ر٣	٧ر٨	٧٩ر٧	٠ر٠٨٣	٥٢ر٨
١٩٧٣	٨ر٦	٩٨ر٤	٨ر٤	٥٨ر٨	٠ر٠٨٥	٥٣ر٢
١٩٧٤	١٠ر١	١٠١ر٦	٩ر٧	٦٧ر٣	٠ر٠٩٥	٥٢ر٢
١٩٧٥	٤ر٩	١٢٩ر٢	١٢ر٨	٥٦ر٠	٠ر٠٩٩	٤٨ر٨
١٩٧٦	١٦ر٥	١٩١ر٠	١٧ر٥	٦٦ر٨	٠ر٠٩١	٤٧ر٥
١٩٧٧	٢٢ر٥	٢٣٥ر٨	٢١ر٥	٦٢ر٣	٠ر٠٩١	٤٥ر٢
١٩٧٨	٢١ر٦	٢٥٩ر١	٢١ر٩	٦١ر٠	٠ر٠٨٤	٤٣ر٤
١٩٧٩	٢٣ر٨	٣٤٦ر٤	٣٣ر٤	٥٨ر١	٠ر٠٩٦	٤٢ر٤
١٩٨٠	١٧ر٣	٤٦٣ر٥	٣٩ر٩	٦٠ر٤	٠ر٠٨٦	٤١ر٢
١٩٨١	١٥ر٩	٥٢١ر٧	٤٧ر٥	٥٤ر٣	٠ر٠٩١	٣٩ر٦
١٩٨٢	١٥ر٢	٥٣١ر٦	٤٦ر٧	٥٩ر٠	٠ر٠٨٧	٣٧ر٣
١٩٨٣	١٩ر٩	٤٠٨ر٧	٣٤ر٣	٥٣ر٣	٠ر٠٧٩	٣٧ر٦
١٩٨٤	١٦ر٣	٣٨١ر١	٢٨ر٧	٥٦ر٥	٠ر٠٧٥	٣٧ر٨
١٩٨٥	١٥ر٦	٤٠٧ر٦	٢٨ر١	٦٤ر٢	٠ر٠٦٩	٣٧ر٥
١٩٨٦	١٧ر-	٢٣٤ر٥	١٧ر٥	٥٨ر١	٠ر٠٧٤	٣٧ر٤
١٩٨٧	١٩ر٦	١٨٦ر٥	١٤ر٨	٥٢ر٧	٠ر٠٧٩	٣٧ر٢
١٩٨٨	٢٩ر١	٢١٨ر٨	١٨ر٧	٥٣ر٧	٠ر٠٨٥	٣٧ر
١٩٨٩	٣٥ر٦	٢١٢ر٨	١٩ر٤	٥٦ر٣	٠ر٠٨٩	٣٦ر٧
١٩٩٠	٥٨ر٦	١٨٩ر٦	١١ر١	٥٩ر٩	٠ر٠٥٨	٣١ر٧
المجموع	٣٨٧ر٤	٥٣٧١ر٧	٤٤٩ر٥	١٢٧٤	١ر٧٤٤	٩٠٦ر٥
المتوسطات	١٨ر٥	٢٥٥ر٨	٢١ر٤	٦٠ر٧	٠ر٠٨٣	٤٣ر٢

* النسب من اعداد الباحث اعتماداً على الجداول السابقة.

Text Stamp

جدول رقم (٢٠)

قياس درجة الاختلال حسب طريقة سيمون كوزنتس

السنوات	نسبة مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي مع النفط ١	نسبة مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط ٢	نسبة مساهمة العمالة الزراعية إلى الكلية ٣	درجة الاخلال ١ - ٣	درجة الاخلال ٢ - ٣
١٩٧٠	٩ر٦	٣٤ر٦	٥٥ر٦	٤٦	٢١
١٩٧١	٩ر٣	٣٤ر٢	٥٤ر٤	٤٥ر١	٢٠ر٢
١٩٧٢	١٢ر٢	٣٧ر٥	٥٢ر٨	٤٠ر٦	١٥ر٣
١٩٧٣	٧ر٤	٢٩ر٥	٥٣ر٢	٤٥ر٨	٢٣ر٧
١٩٧٤	٨ر٤	٢٦ر٨	٥٢ر٢	٤٣ر٨	٢٥ر٤
١٩٧٥	٦ر٤	٢٠ر٠	٤٨ر٨	٤٢ر٤	٢٨ر٨
١٩٧٦	٦ر٤	٢١ر٩	٤٧ر٥	٤١ر١	٣٠ر٦
١٩٧٧	٦ر٢	٤٦ر٥	٤٥ر٢	٣٩ر٠	١ر٣
١٩٧٨	٥ر٣	١٧ر٩	٤٣ر٤	٣٨ر١	٢٥ر٥
١٩٧٩	٤ر٢	١٣ر٨	٤٢ر٤	٣٨ر٢	٢٨ر٦
١٩٨٠	٤ر٧	١١ر٧	٤١ر٢	٣٦ر٥	٢٩ر٥
١٩٨١	٧ر٢	١٠ر٧	٣٩ر٦	٣٢ر٤	٢٨ر٩
١٩٨٢	٧ر٩	١١ر٢	٣٧ر٣	٢٩ر٤	٢٦ر١
١٩٨٣	٧ر٧	١١ر٨	٣٧ر٦	٢٩ر٩	٢٥ر٨
١٩٨٤	٧ر٨	١٢ر٩	٣٧ر٨	٣٠ر٠	٢٤ر٩
١٩٨٥	٩ر٢	١٥ر٤	٣٧ر٥	٢٨ر٣	٢٢ر١
١٩٨٦	٧ر٧	١٣ر٩	٣٧ر٤	٢٩ر٧	٢٣ر٥
١٩٨٧	٥ر٥	١٢ر٦	٣٧ر٢	٣١ر٧	٢٤ر٦
١٩٨٨	٥ر٧	٥ر٧	٣٧ر	٣١ر٣	٣١ر٣
١٩٨٩	٦ر٩	٦ر٩	٣٦ر٧	٢٩ر٨	٢٩ر٨
١٩٩٠	٧ر٧	٧ر٧	٣١ر٧	٢٤ر٠	٢٤ر٠
المجموع	١٥٣ر٤	٤٠٣ر٢	٩٠٦ر٥	٧٥٣ر١	٥١ر٩
المتوسطات	٧ر٣	١٩ر٢	٤٣ر٢	٣٥ر٨	٢٤ر٣

النسب من اعداد الباحث اعتماداً على الجداول السابقة.

Text Stamp

جدول رقم (٢١)

علاقة نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية ونسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي

مع عدد السكان والدخل الحقيقي وصافي تدفق الموارد

	Pop	Y	E	AGE	AGQ
السنوات	عدد السكان مليون نسمة	الحقيقي عن مستوى الفرد	تدفق المورد المستوردات ـ الصادرات	نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية ٪	نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الاجمالي الثابتة
١٩٧٠	٩ر٤٤٠	٦٩٩ر١	٤٠	٥٥ر٦	٩ر٧
١٩٧١	٩ر٧٤٩	٧٢٧ر٣	٨٧ر٨	٥٤ر٤	٩ر٣
١٩٧٢	١٠ر٠٧٤	٦٥٣ر٢	٥٢ر١	٥٢ر٨	١٤ر٢
١٩٧٣	١٠ر٤١٣	٧٨٩ر٩	٦٦ر٠	٥٣ر٢	٧ر٤
١٩٧٤	١٠ر٧٦٥	٨٠٠ر٣	٢٤٢ر٤	٥٢ر٢	٨ر٤
١٩٧٥	١١ر١٢٤	٨٦٩ر٦	٢٧٤ر٠	٤٨ر٨	٦ر٤
١٩٧٦	١١ر٥٠٥	١٠٣٦ر٠	٢١٤ر٨	٤٧ر٥	٦ر٤
١٩٧٧	١٢ر٠٠٠	١٠٠٦ر٦	٢٧٧ر٥	٤٥ر٢	٦ر٢
١٩٧٨	١٢ر٤٠٥	١١٥٨ر٦	٢٩٣ر٤	٤٣ر٤	٥ر٣
١٩٧٩	١٢ر٨٢١	١٣٩١ر٠	٤٢١ر٦	٤٢ر٤	٤ر٢
١٩٨٠	١٢ر٢٧٨	١٢٩٦ر٤	٤٧٨ر٩	٤١ر٢	٤ر٧
١٩٨١	١٣ر٦٦٩	٧٥٥ر٦	٣٦٧ر٦	٣٩ر٦	٧ر٢
١٩٨٢	١٤ر١١٠	٧٤٣ر٦	٣٤٧ر٤	٣٧ر٣	٧ر٩
١٩٨٣	١٤ر٥٨٦	٦٩٤ر٨	٢٦٩ر٨	٣٧ر٦	٧ر٧
١٩٨٤	١٥ر٠٧٧	٧٢٦ر٧	٦٢٣ر٠	٣٧ر٨	٧ر٨
١٩٨٥	١٥ر٥٨٥	٧٠٠ر٧	٦٧٥ر١	٣٧ر٥	٩ر٢
١٩٨٦	١٦ر١١٠	٧٥٨ر٧	٣٩٥ر٠	٣٧ر٤	٧ر٧
١٩٨٧	١٦ر٣٣٥	٩٦٠ر٠	١٨٨ر٢	٣٧ر٢	٥ر٥
١٩٨٨	١٦ر٨٨٢	٩٤١ر٢	٣١١ر٧	٣٧ر–	٥ر٧
١٩٨٩	١٧ر٤٢٨	٨١٣ر٥	٤٨٥ر٥	٣٦ر٧	٦ر٩
١٩٩٠	١٧ر٨٩٠	٧٧٤ر٩	٣٩٢٦	٣١ر٧	٧ر٧

* النسب من اعداد الباحث اعتماداً على الجداول السابقة.

Text Stamp

جدول رقم (٢٢)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي

ونسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية

	AGO	NQ	TQ	RQ	AGE
السنوات	الزراعة	السلمية	التوزيعية	الخدمية	نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية
١٩٧٠	١٦ر٦	٤٤ر٧	١٥ر٨	٢٢ر٩	٥٥ر٦
١٩٧١	١٥ر٨	٤٨ر٨	١٤ر١	٢١ر٣	٥٤ر٤
١٩٧٢	١٨ر٩	٤٣ر٠	١٥ر١	٢٣ر٠	٥٢ر٨
١٩٧٣	١٣ر٥	٥٠ر١	١٤ر٣	٢٢ر١	٥٣ر٢
١٩٧٤	٨ر١	٦٧ر٧	٩ر٧	١٤ر٥	٥٢ر٢
١٩٧٥	٧ر٨	٦٥ر٧	١١ر٨	١٤ر٧	٤٨ر٨
١٩٧٦	٨ر٢	٦٨ر٨	١١ر٠	١٢ر٠	٤٧ر٥
١٩٧٧	٨ر٥	٦٦ر٨	١١ر٧	١٣ر٠	٤٥ر٢
١٩٧٨	٧ر٨	٦٧ر٥	١٢ر٥	١٢ر٢	٤٣ر٤
١٩٧٩	٥ر٥	٧٤ر٣	٩ر٨	١٠ر٤	٤٢ر٤
١٩٨٠	٤ر٧	٧٣ر٢	-١١ر	١١ر٢	٤١ر٢
١٩٨١	٨ر٣	٥١ر٤	٢٠ر٣	٢٠ر٠	٣٩ر٦
١٩٨٢	١٠ر١	٤٧ر٩	٢١ر	٢١ر٠	٣٧ر٣
١٩٨٣	١٠ر٧	٤٥ر٥	٢٢ر٤	٢١ر٤	٣٧ر٦
١٩٨٤	١٢ر٧	٤٢ر٤	٢٤ر٠	٢٠ر٩	٣٧ر٨
١٩٨٥	١٣ر٨	٤١ر٩	٢٢ر١	٢٢ر٢	٣٧ر٥
١٩٨٦	١٤ر٠	٣٥ر٣	٢٦ر٧	٢٤ر٠	٣٧ر٤
١٩٨٧	١٣ر٥	٣٩ر٨	٢٤ر٧	٢٢ر٠	٣٧ر٢
١٩٨٨	١٣ر٧	٤٠ر٣	٢٣ر٢	٢٢ر٨	٣٧ر-
١٩٨٩	١٥ر٣	٣٨ر٠	٢٥ر٢	٢١ر٥	٣٦ر٧
١٩٩٠	١٨ر٢	٣٢ر١	٢٧ر٢	٢٢ر٥	٣١ر٧

• النسب من اعداد الباحث اعتماداً على البيانات الصادرة من وزارة التخطيط.

جدول رقم (٢٣)

التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي

السنوات	مساهمة التابع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي					اهمية رأس المال الثابت الزراعي في اجمالي رأس المال الثابت		عدد المكائن الزراعية وحدة		نسبة سكان الريف إلى مجموع السكان	نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية
	جاري ٪	ثابت ٪	نباتي ٪	حيواني ٪		جاري ٪	ثابت ٪	حاصدات	جرارات	٪	٪
١٩٥٣	١٩ر٤	٢٢	-	-		١٢ر٥	١٢ر٤	-	-	-	-
١٩٥٥	١٦ر٩	١٦ر٩	-	-		١٢ر٥	١٢ر٤	-	-	-	-
١٩٥٧	-	-	-	-		-	-	-	-	٦١ر٢	-
١٩٦٠	١٧	١٧ر٤	-	-		١٠ر٤	١٠ر٥	-	-	-	-
١٩٦٥	١٩ر٥	١٩ر٥	-	-		٨ر٤	٨ر٤	-	-	٤٨ر٩	-
١٩٧٠	١٦ر٦	٩ر٦	٥٨	٤٢		١٣ر١	١٢ر٤	١٢٥٧٠	٢٦٧٣	٤٢ر٢	٥٥ر٦
١٩٧٥	٧ر٨	٦ر٤	٦٠ر٨	٣٩ر٢		٧ر٧	٧ر١	٢٠٢٢٢	٥٠٨٤	٣٦ر٦	٤٨ر٨
١٩٨٠	٤ر٦	٤ر٧	٧٠ر٨	٢٩ر٢		١١ر٩	٢٠ر٦	٢٥٤٧٧	٤٦٤١	٣١ر٠	٤١ر٢
١٩٨٥	١٣ر٨	٩ر٢	٧٩ر٨	٢٠ر٢		١٣ر٥	١١ر٢	٣٧٠٠٠	٢١٠٠	٢٩ر٨	٣٧ر٥
١٩٩٠	١٨	٧ر٧	٧٨ر٣	٢١ر٧		٦ر٥	٦	٣٧٠٠٠	٢٣٠٠	٢٧	٣١ر٧
١٩٩٢	٣٥	-				-	-	-	-	-	-
١٩٩٤	-	-						٣٧١٦٠	٣٣٢٧	٢٨ر٥	٢٦ر٥

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، أعداد متفرقة.
- النسب اعتماداً على الجداول السابقة ونشرات وزارة التخطيط، دائرة التخطيط الزراعي.
- المنظمة الاقتصادية لغربي آسيا، احصاءات دول المنطقة ـ أعداد متفرقة.
- د. عبد الحسين العطية، الاقتصاد العراقي، الانهيار إلى الأعمار ١٩٩٦ بيروت.

Text Stamp

الـــــف رأس				الـــف طـــن						انتاجية كل مـــــن			
اعداد الأبقار	أعداد الجاموس	أعداد الأغنام	أعداد الماعز	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	اسماك	حليب	بيض	مساحة الأراضي المزروعة الف دونم	العمل دينار	رأس المال دينار	الأرض دينار
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧ر٢	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٨ره	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢ره	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٤ر٨	-
١٦٨٩	٢٠٠	١٣٠٩٩	٢٣٠١	٤٥	٦٦	٣٢	٤٤ر٣	١٠ر٢	١١٤٦٥ر٥	٧٢٢ر١	١٠	٥٥ر٧
٢٥٣٣	٢٢١	١١٤٧٩	٣٥٢٤	٤٤	٧٦	٢٣	٤٤ر٣	١٥ر٩	٩٢٤٨ر٢	٦٧٧ر٣	٢ره	٦٧ر٤
١٠٠٠	٢٢٨	١١٦٥٠	٣٦٦٠	٥٦	٨٧	٤٤	٤٩ر٣	٤٧ر٨	١١٣١٦ر٧	٧٦٠ر٤	١ر٦	٦٥ر٦
١٥٠٠	١٤٥	٨٥٠٠	٢٣٥٠	٣٦	٢٠٦	٤٧	٥٦ر١	٦١ر٥	١٤١١٧ر٩	١٠٢٧ر١	٢ر٥	٧١
١٦٧٥	١٤٨	٩٦٠٠	١٦٥٠	٥٩	٢٤٦	٣١ر٥	٥٠ر٢	٨٩ر٧	١٥٣٧٤	١١٩٨ر٢	٦ر٣	٧٠ر٢
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٣٥٤	١٤٠	٩٠٠٥	١٥٠٦	٥١	٣٢	٢٦	٣٦٧	٢١ر٥٥	١٥٤٥٧ر٨	-	-	-

Text Stamp

الفصل الخامس
الآفاق والاستنتاجات والتوصيات

Text Stamp

١.٥. الآفاق المستقبلية للزراعة العراقية

إن الحصار الاقتصادي ما زال مفروضاً على الشعب العراقي وإلى أمد غير معروف. ولقد كشف هذا الحصار عجز الاقتصاد العراقي والقطاع الزراعي بصفة خاصة على سد حاجة السكان من المواد الغذائية، وكشف حاجة الصناعة للمواد الأولية من أصل زراعي؛ مما خلق أوضاعاً غير طبيعية داخل الاقتصاد العراقي.

وتأتي التنمية الزراعية جزءاً مهماً من التنمية الشاملة لأنها تشكل حلقة لا يمكن الاستغناء عنها، لإعادة الاقتصاد من ظروف الحصار إلى ظروفه الطبيعية قبل فرض الحصار.

وهناك ظروف جديدة تتطلب تغير أو تعديل بعض السياسات لتلائم الوضع الجديد.

وقبل تحديد الخطوط العامة للقطاع الزراعي لمرحلة ما بعد الحصار لا بد من ذكر المعطيات التالية:

١- ان الاقتصاد العراقي مر خلال ثمانية عشر عاماً الماضية في ظروف غير طبيعية، تمثلت في حربي الخليج الأولى والثانية، إضافة إلى فترة الحصار الاقتصادي.
٢- ان خسائر الاقتصاد العراقي خلال المرحلة الماضية كانت باهظة التكاليف خلال فترة الحربين، بسبب استخدام الأسلحة والمعدات ذات التكاليف العالية جداً، والتخلف التكنولوجي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي بسبب الحصار الاقتصادي.
٣- ان الخسائر التي لحقت بالأراضي الزراعية والمنشأة الزراعية والقوى البشرية لا يمكن اغفالها.
٤- ان الصادرات النفطية قد توقفت بسبب قرارات الأمم المتحدة.
٥- ان رفع الحصار الاقتصادي لا يعني أنه لا يمكن أن يعود مرة أخرى لأي سبب، وخاصة أن العراق يقع في منطقة متفجرة بالصراعات.

وفي ضوء المعطيات السابقة فإن العوائد التي سوف يحصل عليها العراق من تصدير النفط أو من بعض النشاطات الأخرى، سوف توجه أو تخصص بالشكل التالي:

١- لتسديد التعويضات والديون الخارجية مع فوائدها.
٢- لإشباع الحاجات الأساسية للسكان.

Text Stamp

٣- لإعادة إعمار العراق.

٤- لأغراض التنمية الاقتصادية، أي إنشاء بعض المشاريع وتوسيع البعض الآخر.

وعلى ضوء المعلومات والمعطيات السابقة يمكن تحديد الآفاق المستقبلية للقطاع الزراعي بالنقاط التالية:

١- العمل على استغلال جميع الأراضي الصالحة للزراعة وبهذه الطريقة من الممكن أن تتضاعف المساحة المزروعة إلى أكثر من ثلاثة أضعاف، مما يؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة من مجموعات المحاصيل النباتية.

٢- العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل المحاصيل ابتداءً من الحبوب؛ لأنها تشكل العمود الفقري للأمن الغذائي، ومن ثم الخضراوات، لأنها ذات استهلاك يومي وزيادة حصة محاصيل البقول من المساحة المزروعة، لأن حصتها في الوقت الحاضر قليلة، ولا تتناسب مع أهميتها الغذائية. وكذلك زيادة حصة المساحة المزروعة من المحاصيل لأغراض صناعية وذلك لغرض توفير المواد الأولية للصناعة المحلية.

٣- رفع انتاجية الأرض الزراعية عن طريق استخدام الأسمدة الكيماوية والبذور المحسنة والمبيدات لحماية المحصول من الأمراض والأوبئة وزيادة استخدام الآلات والمكائن الزراعية والنقل والتسويق والخزن، حيث يكتسب التوسع العمودي في الانتاج أهمية بالغة في الوقت الحاضر إذ اشارت إحدى الدراسات التي تناولت الانتاج العالمي إلى أن (٩٠٪) من الزيادة في انتاج الحبوب خلال العشرين سنة الماضية كانت نتيجة زيادة الانتاجية في وحدة الأرض الزراعية [جبر، ١٩٨٧] وكذلك تؤكد دراسات أجرتها منظمة الغذاء العالمية FAO سنة ١٩٨٠ أن ٦٠٪ من الزيادة في الانتاج خلال العشرين السنة الماضية كانت بسبب استخدام البذور والشتلات المحسنة.

٤- إعادة زراعة الأشجار المثمرة والنخيل، كل حسب مناطقه الجغرافية الملائمة، بسبب أن معظم بساتين المنطقة الشمالية والجنوبية كانت ساحات قتال، بسبب حربا الخليج الأولى والثانية، مما أصابها التدمير والإهمال.

٥- استخدام الدورات الزراعية وزراعة محاصيل الأعلاف الحيوانية في جميع مناطق العراق؛ وذلك لأجل المحافظة على خصوبة التربة.

Text Stamp

٦- العمل على مضاعفة أعداد الحيوانات: كالأبقار والجاموس والأغنام والماعز، وذلك عن طريق منع الذبح الجائر لهذه الحيوانات والقيام باستيراد الحيوانات ذات السلالات الجديدة وتوزيعها على الفلاحين بأسعار رمزية.

٧- العمل على إنشاء حقول الدجاج من قبل القطاعين العام والخاص وذلك لتلبية الطلب المتزايد على اللحوم وذلك لأن للدجاج اللاحم دورة انتاجية لا تتعدى (٥٦) يوماً.

٨- حماية الثروة السمكية النهرية واستخدام البحيرات (الثرثار، الحبانية، دوكان، دريندخان، سد الموصل) لتكاثرد وعدم السماح بالصيد وقت تكاثره في شهري نيسان وأيار وإعادة اسطول صيد الأسماك العراقي في أعالي البحار وذلك من أجل تلبية الطلب الداخلي المتزايد على هذه اللحوم.

٩- ولما كان القطاع الزراعي في العراق لا يزال يعاني من مشاكل الاختلال الهيكلي الانتاجي، والذي يشكل معوقات جدية بوجه التنمية الزراعية، فإن الضرورة تستدعي توجيه الاهتمام إلى تحقيق التوزان بين شقي الانتاج (الحيواني والنباتي)، وكذلك تحقيق نوع من التوازن داخل كل شق بين مكوناته كل حسب أهميته.

١٠- إعادة النظر في سياسة توزيع المشاريع الزراعية مستفيدين من التجربة السابقة بهذا الخصوص، فمن المعلوم أن مواقع المشاريع الزراعية تحددها عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية. وإذا كانت الفترة السابقة تعطي أهمية خاصة للعوامل السياسية مما ترتب على ذلك قيام العديد من المشاريع الزراعية في المناطق الوسطى والشمالية، فإن فترة ما بعد الحربين والحصار الاقتصادي تقتضي الاهتمام بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية جنباً إلى جنب مع العوامل الأخرى وقد يكون للعامل الاقتصادي الأولوية من بين العوامل الأخرى في المشاريع الزراعية، وذلك لتوفر الأرض الصالحة للزراعة والمياه.

حيث أفرزت السياسات السابقة قيام العديد من المشاريع الزراعية في المناطق الوسطى والشمالية حيث نجد مشاريع السدود وخزانات المياه جميعها في المناطق الشمالية، وكذلك مشاريع الري والبزل، أما الجنوب والذي يشكل معظمه منطقة السهل الرسوبي وهو من أجود الأراضي الصالحة للزراعة، فنجده يعاني الآن من مشكلة ارتفاع المياه الجوفية، وانتشار الأملاح.

Text Stamp

١١- الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية عند اقرار المشروعات الزراعية بصورة دقيقة؛ لأن مثل هذا الاهتمام يضمن إقامة مشروعات اقتصادية ناجحة. وإن هذا الموضوع يبقى ضرورياً حتى في حالة توفر الامكانات المالية الكبيرة في السنوات التالية لانتهاء الحصار الاقتصادي.

١٢- إن التخطيط مهما كان دقيقاً ومحكماً في القطاع الزراعي فإن نتائج هذه العملية يبقى أسير عملية التنفيذ، ولهذا فإننا نؤكد على دور المتابعة الجادة والمستمرة ابتداء من اقرار الخطة لضمان انسيابية عملية التنفيذ وفق ما هو مخطط لها، وهذا يتطلب وجود أجهزة كفؤة تتولى مسؤولية متابعة التنفيذ. من خلال الدراسة السابقة يتبين أن نسبة التنفيذ في القطاع الزراعي كانت أدنى نسب التنفيذ مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

٥.٢. الاستنتاجات:

لقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات نعرضها بشكل موجز بما يلي:

١- ان هناك توجه تنموي والتزام بالتنمية من قبل الحكومات المتعاقبة خلال فترة الدراسة، تمت ترجمته إلى استراتيجيات وسياسات وخطط وبرامج استهدفت اصلاح الهيكل الاقتصادي وتأمين الرفاة الاقتصادي والاجتماعي نظرياً.

٢- كانت القدرة الاستيعابية للقطاع الزراعي أحد العوائق الأساسية للتنمية الزراعية، إذ لم يتمكن القطاع الزراعي من تقبل النمو السريع مما هيأ صعوبة في انجاز عملية التحول الهيكلي باتجاه تعديل هيكل القطاع الزراعي.

٣- الأولويات في توزيع التخصيصات المالية لم تكن مبنية على أسس واضحة ودراسة علمية لواقع القطاعات الاقتصادية المختلفة من حيث إمكاناتها أو الآثار المتبادلة بينها، مما أدى إلى ظاهرة الفوائض والاختناقات في الاقتصاد الوطني.

٤- ان توفر الموارد المالية إبان فترة السبعينات وزيادة التخصيصات المالية أتاح فرصة للقطاع الزراعي للتطور، ولكنها لم تستغل.

٥- ان القطاع الزراعي لم يشهد توسعاً ملموساً في مساحة الأراضي المزروعة أو في استخدام المكننة والوسائل الحديثة في الزراعة مما يؤكد محدودية التوسع العمودي والأفقي في هذا القطاع وبالتالي ضعف إمكانية زيادة الانتاج كماً ونوعاً.

Text Stamp

٦- يعاني القطاع الزراعي من اختلال هيكلي انعكس في تباين أهميته في تكوين الناتج الزراعي بين شقي القطاع الزراعي (النباتي والحيواني) حيث كان الناتج النباتي له الأهمية الكبرى في تكوين الناتج الزراعي بينما الناتج الحيواني كان متخلفاً.

٧- اتضح من الدراسة استقرار حجم قوة العمل الزراعية، إذ كان متذبذباً في أعداده ارتفاعاً وانخفاضاً خلال المرحلة (١٩٧٠-١٩٩٠) واستمر بالانخفاض للسنوات الأخيرة، ويعزى ذلك إلى اتساع ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، وما ترتب على ذلك من فقدان القطاع الزراعي لأهم عناصره الانتاجية، كما تعزى الهجرة كذلك إلى انخفاض الدخل الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى فضلاً عن ضعف الحوافز التي تدفع الفلاحين لمواصلة الانتاج الزراعي، واستمرار العيش في الريف.

٨- تميز انتاج القطاع الزراعي بالتذبذب الحاد من سنة لأخرى، وتعزى هذه الظاهرة في جانب كبير منها إلى تأثر الانتاج الزراعي وعلى وجه الخصوص الانتاج النباتي بالعوامل البيئية والجوية، كمعدلات سقوط الأمطار، ودرجات الحرارة، والآفات الزراعية، وغيرها إلا أن هذا لا يقلل من أثر العوامل الأخرى التي تلعب دوراً مهماً في اتجاهات نمو القطاع الزراعي كعمليات استصلاح التربة وتوفير الكميات المناسبة من المياه، وتحسين ظروف العمل والمعيشة في الريف ومستويات الأسعار وتدخل الادارة البيروقراطية في تفاصيل العمل الزراعي وحياة المزارعين.

٩- ان معدلات نمو القطاع الزراعي لا تتناسب مع طبيعة وحجم وامكانيات هذا القطاع، وهذا يعني أن وفرة الموارد الطبيعية والبشرية والمالية ما زالت تواجه تدني في طريقة وكفاءة استغلالها، إذ إن العراق بهذه الامكانيات لا بد أن يكون للقطاع الزراعي فيه دوراً في تغطية احتياجاته من المواد الغذائية.

١٠- اختلاف معدلات النمو السنوية للناتج الزراعي المحسوبة بالأسعار الجارية عنها بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠. وهذا يعكس مظهراً من مظاهر الاختلال الهيكلي للاقتصاد الوطني متمثلاً بظاهرة التضخم فضلاً عن انخفاض معدلات النمو مقارنة بما هو مستهدف تحقيقه في خطط التنمية القومية للمرحلة الثانية (١٩٧٠-١٩٩٠). أما المرحلة الأولى (١٩٥٣-١٩٦٩) فقد كانت معدلات النمو بين الناتج الزراعي بالأسعار الجارية عنها بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٦٤ متقاربة، مما يوضح أن معدل التضخم كان منخفضاً خلال المرحلة الأولى.

١١- انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في توليد الناتج المحلي الاجمالي سواء بالأسعار الجارية أو الثابتة خلال المرحلتين كان بسبب المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع، والتي تتطلب المزيد

Text Stamp

من الجهود في استغلال كافة الأراضي الصالحة للزراعة واستصلاح الأراضي وإقامة مشاريع الري والبزل المتكاملة وإدخال المكننة الزراعية واستخدام البذور المحسنة والأسمدة والمبيدات الحشرية لأجل رفع الانتاج والانتاجية في هذا القطاع.

١٢- لقد كان تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي خلال المرحلة الأولى (١٩٥٣ــ١٩٦٩) منخفضاً، وهذا بسبب قله موارد الدولة المالية، ولقد شهد تكوين رأس المال الثابت خلال المرحلة الثانية (١٩٧٠-١٩٩٠) تطوراً ملحوظاً وخاصة بعد عام ١٩٧٢ بسبب تأميم النفط، وارتفاع أسعاره وتخصيص جزء من موارد النفط لتكوين رأس المال الثابت إلا أنه تبين انخفاض الأهمية النسبية في تكوين رأس المال الثابت الزراعي إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد الوطني، مما نتج عنه ضعف مستوى تكوين رأس المال الثابت في الزراعة وإلى تلكؤ التنفيذ وعدم استخدام هذه الاستثمارات بكفاءة عالية مما يعكس بدوره تخلف القطاع الزراعي وانخفاض انتاجيته على الرغم من توظيف الموارد المالية فيه.

١٣- انخفاض انتاجية رأس المال انخفاضاً شديداً في بعض سنوات الدراسة خلال المرحلتين الأولى والثانية، مما يؤكد الاستخدام غير الكفء لهذا العنصر الأساسي المؤثر في العملية الانتاجية، وكذلك انخفاض انتاجية الأرض مقارنة مع الدول الأخرى، على الرغم من ادخال الوسائل التقنية الحديثة في الزراعة، ويعزى ذلك إلى مشاكل القطاع الزراعي وتأثره بالظروف البيئية الطبيعية.

١٤- ارتفاع قيمة المستوردات من السلع الزراعية، ولكل سنوات المرحلة الثانية (١٩٧٠-١٩٩٠)، مما يدل على عدم كفاءة القطاع الزراعي وعجزه عن تلبية الطلب المحلي من السلع الزراعية، ولمواجهة هذا العجز تلجأ الدولة إلى الاستيراد، بينما يظهر ضآلة حجم الصادرات الزراعية وانخفاض أهميتها النسبية إلى اجمالي الصادرات، ويعزى ذلك إلى تعثر الانتاج وضعف الانتاجية، وعدم وجود الفائض للتصدير، وهذا يعكس حالة الانكشاف الغذائي وخطورته على الأمن الغذائي.

١٥- من خلال استعراض البرامج والخطط الاقتصادية يتضح لنا حالتين:

أ- مرحلة مجلس الإعمار وفيها احتل القطاع الزراعي المرتبة الأولى من حيث التخصيصات المالية على بقية القطاعات. أما في نسبة التنفيذ فاحتل مرتبة متدنية.

ب - مرحلة ما بعد مجلس الإعمار، تبدأ من الخطة المؤقتة (١٩٥٩/١٩٦١) وما بعدها، نلاحظ انخفاض التخصيصات المالية المقررة للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية

Text Stamp

الأخرى، وكذلك انخفاض نسبة المصروفات الفعلية من التخصيصات المالية، وهـذا يعـني انخفـاض كفـاءة القطـاع الزراعـي في تنفيـذ الخطـط الزراعيـة المقـررة في خطـط التنميـة الاقتصادية، كما تبين أن معظم المخصصات المالية الزراعية خلال المرحلتـين قـد وجهـت إلى مشاريع البنيـة الأساسـية المعروفـة يتـأخر تحقيـق مردوداتهـا علـى حسـاب مشـاريع التكثيف الزراعي بهدف توفير متطلبات النمو الزراعي.

١٦- خلال مرحلة الحصار الاقتصادي حـافظ هيكـل القطـاع الزراعـي علـى وضعـه، بحيـث ظلـت محاصيل الحبوب تحتل المرتبة الأولى في المساحة وجائت محاصيل الخضروات في المرتبة الثانيـة من ناحية المساحة المزروعة.

٥.٣. التوصيـــات:

في ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث وما تقدم، يمكن ايجاز بعض التوصيـات الـتي يمكن الاعتماد عليها لما يخص تغير هيكل القطاع الزراعي.

١- تحرير الزراعة العراقية من القيود والعراقيل الادارية القائمة بسـبب تدخـل مختلـف المؤسسـات الحكومية الرسمية وشبه الرسمية في الحياة الاقتصادية مما يسهل على المزارعين القيـام بدورهـم في زيادة وتطوير الانتاج الزراعي.

٢- التأكيد على إعطاء أكبر نسبة من المخصصات المالية للقطاع الزراعي، وخاصة الفروع التي تخص الانتاج الزراعي بصورة مباشرة والعمل على رفع كفاءة الأجهزة التنفيذية في القطاع الزراعي.

٣- ضـرور التـأكيد علـى اعتمـاد الأهـداف والسياسـات الموضوعـة أساسـاً علـى الواقـع الاقتصـادي والاجتماعي للقطر، بحيث يمكـن تحقيقهـا وإلا فـإن المبالغـة في وضـع الأهـداف دون تحقيـق النتائج المأمولة يفقد عملية التنمية جديتها ومصداقيتها.

٤- التأكيد على وضوح الأولويات في مجال وضع خطط القطاع الزراعي وخاصة بعيـدة المـدى. إذ إن غياب الأولويات يمثل اضطراباً في التوجيهات الانمائية، ويعرقل مسيرة التنمية في بلوغ أهدافها.

٥- الاهتمام بتطوير مهارة العنصر البشري الذي يعد أهم وسيلة في الانتاج إلا أن معدلات نمو الانتاج الزراعي التي تحققت كانت ضئيلة، وذلك لإهمال العنصر البشري وقدراتـه وإمكانياتـه، والـتي تمثل جزءاً أساسياً من رأس المال حيث يتضمن رأس المال المـادي والبشـري. فمـا جـدوى إقامـة الوحدات الانتاجية وشراء المكائن والمعدات، إذا لم يتوفر العنصر البشري القادر على اسـتغلالها استغلالاً منتجاً فعالاً.

Text Stamp

٦- تركيز الانفاق في المرحلة الاستثنائية التي يمر بها العراق على إقامة المشاريع الانتاجية الجديدة التي تعطي مردوداً سريعاً، والمشاريع التكميلية التي تقلل من حجم الاستيراد والصرف بالعملة الأجنبية.

٧- تنفيذ برامج استصلاح شبكات الري والبزل لتخليص التربة من الملوحة وكذلك وضع برامج تسوية لصيانة شبكات الري وتطهير وكري الأنهار، والتأكيد على استخدام طرق الري الحديثة لتقليص الهدر في المياه واعتماد المقننيات المائية لإرواء المحاصيل الزراعية وتشديد الرقابة على توزيع المياه.

٨- زيادة الرقعة الزراعية للفلاحين خاصة في المناطق التي يمكن التحكم في إروائها بغية التوسع في زراعة المحاصيل الأساسية للحبوب (الحنطة، شعير) مع تسهيل مهمة الراغبين في العمل الزراعي في حصولهم على الأراضي الزراعية من خريجي المعاهد والكليات الزراعية أو من أبناء الفلاحين عن طريق التخصيص والتعاقد.

٩- السماح للقطاع الخاص للعودة للعمل في القطاع الزراعي عن طريق اصدار التوجيهات والتشريعات القانونية التي تحمي القطاع الخاص وتشجعه على العمل في هذا القطاع.

١٠- العمل على تشجيع القطاع الخاص بتنمية الثروة المائية بغية تكثير الأسماك محلياً، كذلك تربية الثروة الحيوانية وتشجيع الشركات على انتاج الأعلاف الخضراء والأعلاف المركزة لتنمية الثروة الحيوانية.

١١- التأكيد على ضرورة توجيه المزيد من المخصصات المالية في مجال البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي، والتسليف لأنها نشاطات مساندة لنمو القطاع الزراعي، وتكاليفها مرتفعة، لا يقدر الفلاح عليها بإمكاناته المحدودة، لذلك لا بد أن تلعب الدولة دورها الفاعل في تقديمها، لتحقيق النمو المنشود في القطاع الزراعي.

Text Stamp

المراجع العربيـــة

- أبو الوفا، عصام، وآخرون، ١٩٧٥، مقدمة في الاقتصـاد الزراعـي، دار المطبوعـات الجديـدة، الاسكندريا.
- أبو شيخة، نادر أحمد، ١٩٨٢، الكفاية الانتاجية ووسائل تحسـينها في المؤسسـات العامـة في الأردن، جامعة الدول العربية، القاهرة.
- الامارة، صدام شعبان، ١٩٨٦، جهود التنمية في العراق في تعديل الهيكل الاقتصادي (١٩٦٥-١٩٨٥)، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، البصرة ـ العراق.
- البنك الدولي للانشاء والتعمير،١٩٥٢، التنمية الاقتصادية في العراق، بالتيمور.
- البيـلاوي، حـازم، ١٩٦٨، التنميـة الزراعيـة مـع اشـارة خاصـة إلى البـلاد العربيـة، معهـد الدراسات والبحوث، القاهرة.
- الجلبي، يحيى مهند، ١٩٨٨، تطور الاستثمار الزراعـي في العـراق للسـنوات ١٩٥٨ـ١٩٨٧، وزارة التخطيط، بغداد.
- الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة، بغداد.
- الحافظ، زياد، ١٩٧٦، الغذاء في الوطن العربي، معهد الانماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت.
- الحبالي، حارث خزعل، ١٩٨٤، أسلوب توزيع التخصيصـات الاسـتثمارية في خطـط التنميـة القومية، وزارة التخطيط، بغداد.
- الحكومة العراقية، قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٥، بغداد.
- الحكومة العراقية، قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٣ بتاريخ ١٩٥٣/٧/٢٨، بغداد.
- الحكومة العراقية، قانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ بتاريخ ١٩٥٢/٢/١٨، بغداد.
- الخولي، عثمان أحمد، ١٩٨٣، السياسة الزراعية، المعهد العالي للتعاون الزراعي، القاهرة.
- الخياط، كمال محمد سعيد، ١٩٧٠، القطاع الزراعـي في العـراق، مسـح شـامل لـوارده وتقيـم أساليب التنمية،الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد.
- الطعمة، مانع حبش، ١٩٨٧، جهود التنمية العربية في تعديـل الهيكـل الاقتصـادي العربـي، مجلة تنمية الرافدين، المجلد التاسع، العدد الثاني، كانون أول، الموصل.

Text Stamp

- العبود، عبد الأمير، ١٩٧٢، ما هي علاقة الفروق الاقتصادية مع الدول الأخرى، العلاقة بين هيكل ميزان المدفوعات وهيكل الاقتصاد الوطني، مجلة النفط والتنمية، العدد ١٢، بغداد.
- العطية، عبد الحسين وادي، ١٩٩٦، الاقتصاد العراقي بين الانهيار والإعمار، بيروت.
- القرسي، مدحت كاظم، ١٩٧٩، التطور والانتاجية والربحية في القطاع الصناعي المختلط في العراق للفترة ١٩٧٠-١٩٧٨، وزارة الصناعة والمعادن.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، المجموعة الاحصائية السنوية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا لسنوات مختلفة واعداد مختلفة، بغداد.
- اللورد سولتر، ١٩٥٦، اعمار العراق ـ خطة العمل، الحكومة العراقية، مجلس الاعمار، طبع بمطبعة العاني، بغداد.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٥، الكتاب الاحصائي السنوي، مجلد ١٥، ديسمبر، الخرطوم، السودان.
- النجفي، سالم توفيق، ١٩٨٣، التنمية الاقتصادية الزراعية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل.
- النجفي، سالم توفيق، ١٩٨٥، اقتصاديات الانتاج الزراعي، جامعة الموصل، الموصل.
- النجفي، سالم توفيق، ١٩٩٤، النمو والتغير الهيكلي في الاقتصاد الزراعي العراقي (١٩٦٠-١٩٩٠)، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد التاسع، العدد الخامس، مؤتة، الأردن.
- بالوك، توماس، ١٩٥٨، سياسة الإعمار الاقتصادي في العراق، ترجمة محمد سلمان حسن، بغداد.
- تسايا، أيريتام أساد، ١٩٧٩، الكينزية الحديثة وتطور الكتبترية والتركيب الكلاسيكي الجديد، ترجمة عارف دليلة، دار الطليعة، بيروت.
- جبر، فلاح سعيد، ١٩٨٧، الغذاء في الوطن العربي ودور الاتحاد العربي في تطوير القطاع الغذائي، بحث مقدم إلى ندوة ومعرض التكامل الغذائي في مجال التصنيع والتسويق التعاوني، ٢٢-١٩٨٧/١/٢٩، الامارات، الفجيرة.
- جميل، محمد جميل، ١٩٧٩، اقتصاديات الغذاء في العراق، الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، بغداد.

Text Stamp

- جواد، هاشم، وآخرون، ١٩٧٠، تقييم النمو الاقتصادي في العراق (١٩٥٠ ــ ١٩٧٠)، وزارة التخطيط، بغداد.
- حربي، رسول راضي، واقع ومعوقات الانتاج الزراعي في العراق، المؤتمر العلمي الرابع الاقتصاديين العراقيين، بغداد ١٤ـ١٦ مارس، ١٩٨٣، بغداد.
- حسن، محمد سلمان، ١٩٦٦، دراسات في الاقتصاد العراقي، الطبعة الأولى، بيروت.
- خلف، فليح حسن، ١٩٨٢، الأجور والانتاجية في الصناعة التحويلية في العراق، المؤتمر العلمي الثاني لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد.
- خميس، موسى، ١٩٨٨، الخصائص الموقعية (المكانية) للصناعة في الأردن، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي الأول، البطالة واستغلال الموارد في الأردن (٥ــ٦) كانون أول، جامعة اليرموك، اربد.
- رزوق، غدير أدور، ١٩٩٢، دور الانفاق العام في الاقتصاد العراقي، وزارة التخطيط، بغداد.
- رشيد، نضال كامل، ١٩٧٤، الأسس النظرية في التنمية الزراعية العراقية، منشورات وزارة الاعلام، الطبعة الأولى، دار الحرية للطباعة، بغداد.
- رضا، كريم حسن، ١٩٨٨، مسيرة الزراعة والري في ظل ثورة ١٧ــ٣٠ تموز، جريدة الجمهورية، العدد ٦٨٧٥، ١٤/تموز، بغداد.
- سباهي،عزيز، ١٩٧٧، ملاحظات بشأن الانتاجية الزراعية، مجلة الثورة الزراعية، السنة ٣، شباط، العدد ٣٢، بغداد.
- سمعان، بهنام بشير، ١٩٧٥، واقع التخطيط الزراعي في العراق/عرض وتحليل، وزارة التخطيط، بغداد.
- شريف، عبد الرزاق عبد الحميد، ١٩٨٦، المدخل إلى التخطيط الزراعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، الموصل.
- شقير، لبيب، وآخرون، ١٩٨١، التخطيط لتنمية عربية آفاقه وحدوده، الجزء الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- صالح، قصي مهدي، ١٩٩١، العلاقة بين الانتاج والاستثمار الزراعي في القطاع الزراعي، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الزراعي، بغداد.

Text Stamp

- طلافحة، حسين، ١٩٩٣، التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقته الهيكلية مع القطاعات الأخرى (١٩٦٨-١٩٩٠)، مجلة مؤته للبحوث والدراسات، المجلد ٨، العدد ٥، الأردن.
- عبد الزراق، رياض عبد الحمزة، ١٩٧٨، الانتاجية مفاهيمها وطرق قياسها والعوامل المؤثرة فيها وأساليب رفعها مع تطبيقها في صناعة الغزل والنسيج في العراق، رسالة ماجستير، الجامعة التكنولوجية، بغداد.
- عيسى، شاكر موسى، ١٩٧٣، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في العراق، الطبعة الأولى، مطبعة الزهراء، بغداد.
- غرفة تجارة بغداد، ١٩٨٣، دراسة في سوق الموارد الغذائية، مديرية الابحاث والنشر، بغداد.
- فرج: سامل مجيد، ١٩٨٠، آفاق التنمية الزراعية، مجلة الاقتصادي العربي، العدد الأول، نيسان، بغداد.
- كاظم: باسم عبد الرسول، ١٩٨٦، واقع الصادرات العراقية غير النفطية ومشاكلها، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، البصرة.
- كوزنتس، سيمون، ١٩٦٦، النمو الاقتصادي الحديث، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- محي الدين، عمرو، ١٩٧٥، التخلف والتنمية، دار النهضة، بيروت.
- محي الدين،عمرو، ١٩٧٢، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة، بيروت.
- منصور، حبيب حسين، ١٩٨٣، تنمية الثروة البشرية، مكتب الوعي العربي، القاهرة.
- مهيدي، خليف فيروز، ١٩٨٣، فعالية الاستثمار الزراعي الفعلي وأثره في نمو الدخل القومي في العراق، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، الموصل ـ العراق.
- هـ. بي تشنري، ١٩٨٥، اساسيات التنمية وبرامجها، ترجمة سامر المطلبي،مجلة النفط والتنمية، العدد التاسع، تموز ـ آب، بغداد.
- هلال، باتع خليفة، ١٩٩٠، نموذج لتطوير الاقتصاد العراقي دراسة رقم (٧٧٣)، وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي، بغداد.

Text Stamp

- وداي، وداد ادور، ١٩٨٨، العوامل المؤثرة في استيرادات العراق من المواد الغذائية للفترة (١٩٦٥- ١٩٨٢) وتوقعاتها لغاية ١٩٩٥، دراسة قياسية، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، البصرة.
- وزارة التخطيط، ١٩٧٣، توقعات الانتاج والطلب على ما قبل الحبوب الرئيسة في العراق، تشرين أول، الدائرة الزراعية، بغداد.
- وزارة التخطيط، إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق للسنوات (١٩٧٠ــ١٩٩٠)، تقديرات فعلية، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، بغداد ١٩٩١.
- وزارة التخطيط، احصاءات التجارة الخارجية لسنوات مختلفة، الجهاز المركزي للاحصاء، دائرة احصاء التجارة، بغداد.
- وزارة التخطيط، الاطار التفصيلي المبدئي لخطة التنمية القومية ١٩٧٠ــ١٩٧٤، بغداد، ١٩٧٥.
- وزارة التخطيط، الاطار التفصيلي للخطة الاقتصادية الخمسية للسنوات ١٩٦٥ـ١٩٦٩، مطبعة الحكومة ١٩٦٩، بغداد.
- وزارة التخطيط، المحلف الاحصائي، الاتجاهات والمؤشرات العامة لتخطيط القوى العاملة في عام ٢٠٠، الجهاز المركزي للاحصاء، هيئة القوى العاملة، بغداد.
- وزارة التخطيط، تقديرات الناتج الزراعي للسنوات (١٩٧٠ــ١٩٩٠)، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، بغداد ١٩٩٣.
- وزارة التخطيط، خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦ــ١٩٨٠، مطابع دار الجماهير للصحافة، بغداد ١٩٧٧.
- وزارة التخطيط، قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية ١٩٦١ـ١٩٦٤، بغداد.
- وزارة التخطيط، قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٩، بغداد.
- وزارة التخطيط، قانون الخطة التنموية القومية ١٩٨١ـ١٩٨٥، بغداد ١٩٨٠.
- وزارة التخطيط، قانون الخطة التنموية القومية ١٩٨٦ـ١٩٩٠، بغداد ١٩٨٥.
- وزارة التخطيط، نتائج متابعة وتنفيذ الأهداف للمناهج والخطط الاقتصادية (١٩٥١ــ١٩٧١)، الدائرة الاقتصادية، بغداد ١٩٧١.
- وزارة التخطيط، نتائج مسح العاملين لسنة ١٩٩٠ بالعينة، الجهاز المركزي للاحصاء، هيئة القوى العاملة، بغداد، ١٩٩٠.

Text Stamp

- وناس، خالد توفيق، ١٩٧٦، دور مزارع الدولة في القطاع الزراعي في العراق، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، القاهرة.
- وولز، دورين، ١٩٦٣، الاصلاح الزراعي والانماء في الشرق، ترجمة صبري حماد، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

Text Stamp

المراجع الأجنبية

- Riad Al-Momani, 1985. Jordan Development Policy and it's performance (1967-1985). Dar Al-Amal.
- Chenery, Hoillis, 1979. Structural Change and Development Policy. Oxford University Press, London.
- Chenery Hollis and Syrguin Mosies, 1975. Patterns of Development 1950-1970. Oxford University Press, London.
- Chenery, Hollis and Syiguin. Noises, 1975, Patterns of Development (1950-1970). World Bank, Oxford University Press.
- Simon Kuznets, 1972. Economic Growth of Nations, Second Printing. Oxford University Press, London.
- Walter Karuse, 1962. Economic Development, The Underdeveloped World and the American Interest. California, Wadswor the Publishing Company Inc., Belment, p15.
- B. F. Johnston, and J.W. Mellor, 1961, The Role of Agriculture in Economic Development. American Economic Review, Vol. (51).
- R. Nurkse, 1961. Patterns of Trade Development, Harvand University Press.
- R. Nurkse, 1953, Problems of Capital Formation in Under Development Countries. Oxford University Press. New York.

الملاحـــق

Text Stamp

ملحـــق رقـم ١

مناهج مجلس الاعمار

تعد سنة ١٩٥٠ البداية الحقيقية لعملية التخطيط المؤسسي للتنمية الاقتصادية في العراق. وقد فكرت الدولة بتوجيه العوائد المالية إلى استثمارها والاستفادة منها، بسبب ازدياد العوائد المالية للدولة بعد تعديل الاتفاق بين الحكومة العراقية، وشركات النفط. وقد دعم البنك الدولي سياسة العراق في تبني سياسة توجيه الايرادات النفطية لأغراض استثمارية، مع اشتراطه تأسيس وكالة مستقلة للتنمية [حسن، ١٩٦٦].

وتأسست الوكالة عام ١٩٥٠ وأطلق عليها اسم مجلس الإعمار، وتضمن قانون تأسيس المجلس إلتزام الحكومة بتوجيه كافة الايرادات النفطية لميزانية المجلس، على أن يقوم المجلس بفتح حساب مستقل لدى البنك المركزي العراقي [قانون، ٢٣، ١٩٥٠].

بالإضافة إلى ذلك فقد اشتمل قانون تأسيس المجلس على المهمات التالية:

١- اعداد خطة اقتصادية ومالية عامة لتنمية موارد البلاد من أجل تحسين المستوى المعاشي للسكان.
٢- تخطيط وتنفيذ المشروعات الانمائية بالمجالات المختلفة (تخزين المياه، والسيطرة على الفيضانات، والري، والبزل، والصناعة الاستخراجية والتحويلية، والنقل والمواصلات).
٣- اجراء المسوحات الشاملة لموارد البلاد المستغلة وغير المستغلة.
٤- تسليم المشروعات المنجزة للوزارات المتخصصة من أجل تشغيل وإدارة وصيانة هذه المشروعات.

وقد تمتع المجلس في بداية تكوينه باستقلال تام من النواحي الادارية، والمالية، والقانونية. وبعد فترة وجيزة من اعتماد البرامج أبرمت الحكومة اتفاقية جديدة مع شركات النفط الأجنبية

Text Stamp

(اتفاقية مناصفة الأرباح) أدت إلى زيادة عائد البرميل بشكل ملحوظ، كما ارتفعت ايرادات النفط الاجمالية. وقد أثرت هذه الزيادة على المجلس من جانبين:

١- أصدرت الحكومة قانوناً جديداً، يتم بموجب تخصيص ٧٠٪ من الايرادات النفطية لأغراض التنميه، ليتم تحويلها إلى ميزانية المجلس المستقلة، في حين توجه النسبة المتبقية البالغة ٣٠٪ للميزانية الاعتيادية.

٢- تعديل برنامج مشروعات مجلس الإعمار [قانون، ٦، ١٩٥٢].

وقد اتخذت الحكومة اجراءات تعد هيكلية في إدارة التنمية، تمثلت بتأسس وزارة الإعمار، التي أصبحت أداة ارتباط بين مجلس الوزراء ومجلس الإعمار. إضافة إلى قيامها بالمهمات الموكلة إليها من قبل مجلس الإعمار [قانون، ٣٠، ١٩٥٣].

وقد رسم مجلس الإعمار المناهج الاقتصادية، أخذاً في اعتباره التوجيهات التي تقدمت بما بعثه البنك الدولي للإنماء والتعمير حول تنمية الاقتصاد العراقي، والتي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية [البنك الدولي، ١٩٥٢]:

١- زيادة رقعة الأرض الزراعية من خلال مشروعات الري وخزن المياه ومشروعات السيطرة على الفيضانات.

٢- تحسين طرق الزراعة ووسائلها.

٣- انشاء بعض المشروعات الصناعية التي تستطيع الصمود دون الحاجة للحماية الجمركية.

٤- التوسع في البنية التحتية للاقتصاد القومي، كإنشاء الطرق وخطوط المواصلات، والنقل، والمشروعات الأساسية الأخرى.

٥- تحسين مستوى التعليم المهني والوصول إلى تعميم التعليم الابتدائي الإلزامي لجميع الأطفال في سن الإلزام، وذلك في مدى خمس عشر عاماً.

أولا: المنهاج الأول ١٩٥١ ـ ١٩٥٦:

كان منهاج مجلس الإعمار الأول قد أخذ في اعتبار التوصيات التي تقدمت بها بعثة البنك الدولي للإنماء والتعمير، حول تنمية الاقتصاد العراقي. وقد أوصت اللجنة للقطاع الزراعي بالتوجهات التالية:

Text Stamp

أـ زيادة الرقعة الزراعية من خلال إنشاء شبكات الري، وخزن المياه، ومشروعات السيطرة على مياه الفيضانات والاستفادة منها.

ب ـ تحسين طرق الزراعة ووسائلها.

ج ـ التوسع في البنية التحتية في الاقتصاد، لدعم الانتاج الزراعي.

وقد أدخلت بعض التعديلات على المنهاج الأول، حيث أضيفت بعض المشروعات الصناعية والزراعية، وزيدت المخصصات المالية، وزيدت فترة المنهاج إلى ست سنوات بدلاً من خمس سنوات. وبسبب زيادة موارد الدولة المالية، وإكمال بعض الدراسات للمشاريع حيث بلغت المخصصات الكلية في المنهاج الأول (١٥٢ر٢) مليون دينار، وقد حصل القطاع الزراعي على (٦٦ر٨) مليون دينار أي بنسبة (٤٣ر٩٪). ويتبين لنا ان القطاع الزراعي قد احتل المرتبة الأولى من المخصصات الكلية للمنهاج، حيث تم التركيز داخل القطاع الزراعي على مشاريع الري والسدود، حيث بلغت حصتها (٥٢) مليون دينار.

أما نسبتها إلى مجموع مخصصات القطاع الزراعي، فقد بلغت (٧٧ر٨٪)، وهذا يدل على أن المخصصات المالية موجهة إلى المشاريع الكبرى التي تساهم في زيادة الانتاج الزراعي بصورة غير مباشرة، وعلى المدى الطويل. ولم تكن توجه إلى مشاريع مساعدة الفلاح بصورة مباشرة، أو المشاريع التي لها تأثير مباشر، وسريع على تطور الانتاج الزراعي. وقد كانت نسبة التنفيذ في القطاع الزراعي (٤٩ر٧٪). بينما كانت نسبة التنفيذ في المنهاج فقد بلغت (٤٧ر٢٪)، وكان مؤملاً أن يستمر المنهاج إلى عام ١٩٥٦، إلا أنه ألغي وحلّ محله منهاج آخر.

ثانياً: المنهاج الثاني ١٩٥٥ ـ ١٩٥٩:

بعد أن أكملت الدراسات الاقتصادية الثلاثة [وزارة التخطيط، ١٩٧١] وهي:

أـ دراسة البنك الدولي للإنماء والتعمير، التي تمت في عام ١٩٥٢.

ب ـ دراسة ثلاثة من الاقتصاديين الدنماركيين، وبإشراف (كارل ايفرس) التي تعلقت بالسياسة النقدية.

ج ـ دراسة (اللورد سولتر) عام ١٩٥٤.

وعلى ضوء هذه الدراسات صدر قانون المنهاج الثاني لمجلس الإعمار للسنوات ١٩٥٥-١٩٥٩. وقد بلغت تخصصات هذا المنهاج (٢٩٨ر٦) مليون دينار، وخصص للقطاع الزراعي (١١٨ر٤) مليون دينار، أي بنسبة (٣٩ر٦٪) من مجموع مخصصات المنهاج. ويبين لنا أن القطاع الزراعي احتل المرتبة الأولى في المخصصات.

وقد أجريت بعض التعديلات على قانون المنهاج، حيث أضيفت سنة إلى فترة المنهاج، فأصبح لغاية ١٩٦٠ [وزارة التخطيط، ١٩٧١].

وكان السبب في صدور القانون الجديد وزيادة فترة المنهاج هو:

أ - إكمال الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع.

ب - زيادة عوائد النفط.

مما حدى بالحكومة إلى تغيير جميع الاستثمارات من خلال زيادة المخصصات المالية للمنهاج، حيث بلغت المخصصات (٤٩٢ر٦) مليون دينار، وبلغت حصة القطاع الزراعي (١٧٥ر٧) مليون دينار. ويبين لنا أن القطاع الزراعي كانت له الأولوية، حيث بلغت حصته (٣٥ر٧٪)، والمفروض أن تقوم دوائر الدولة بتنفيذها ولكن سرعان ما جاءت ثورة ١٤/ تموز ١٩٥٨/ قبل انتهاء فترة المنهاج بعامين. ولذلك اقتصرت مخصصات ومصروفات المنهاج على الفترة (١٩٥٥ ــ ١٩٥٩) بدلاً من ١٩٥٥ ــ ١٩٦٠ أما مخصصات المنهاج الثاني المعدل للسنوات (١٩٥٥- ١٩٥٩) كما هو مبين في جدول رقم (١) وكانت (٤١٧ر٢) مليون دينار. وخصصت للقطاع الزراعي (١٣٨ر٩) مليون دينار. وبنسبة (٣٣ر٢٪) من التخصيصات الكلية. وحافظ القطاع الزراعي على صدارته للقطاعات الأخرى في المخصصات. أما نسبة التنفيذ في القطاع الزراعي فكانت (٤٤ر٤٪)، وتبين لنا أن القطاع الزراعي قد احتل المرتبة الأولى في المخصصات، بينما احتل المرتبة الأخيرة من بين القطاعات في نسبة التنفيذ.

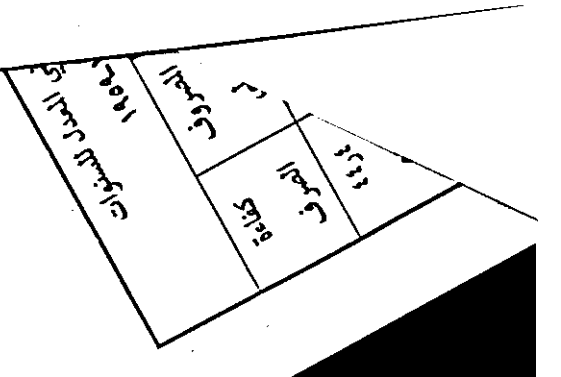

Text Stamp

ملحق رقم (٢)

الخطط الاقتصادية للمرحلة ١٩٥٩-١٩٦٩

بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ جاء حدوث أهم تعديل في مجال تشكيل سلطات المجلس حيث صدر قانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ بتاريخ ١٩٥٨/٨/١٠، الذي بموجبه هيمنت السلطات التنفيذية بصورة مطلقة على المجلس والسياسة الإعمارية في البلد. أما من حيث واجبات مجلس الإعمار، فقد تم الإبقاء عليها، وهي كما يلي: [سمعان، ١٩٧٥]

١- إقرار السياسة الإعمارية في البلد.

٢- التنسيق بين مشاريع القطاعات المختلفة التي لها حصص في البرامج الإعمارية.

٣- التنفيذ للمشاريع الإعمارية.

٤- الإشراف والمتابعة على عمليات إعداد وتنفيذ المشاريع.

وواضح مما جاء أعلاه أن (السلطة) أخذت بمبدأ مركزية البرمجة والتنفيذ والمتابعة (خاصة للمشاريع الإعمارية الكبرى). وأبقت على هذا المبدأ إلى حين صدور قانوني (السلطة التنفيذية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ والخطة الاقتصادية المؤقتة رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩، حيث تم استبدال المبدأ المذكور بمبدأ مركزية التخطيط والمتابعة، ولامركزية التنفيذ.

وقد كان مجلس الإعمار مثقلاً بالمهام، نتيجة اتباعه الأسلوب المركزي في البرمجة، والتنفيذ، والمتابعة، الأمر الذي دعا (اللورد سولتر) إلى اقتراح التخفيف عن كاهله عن طريق اسناد جهة التنفيذ إلى الوزارات المختصة واكتفاء المجلس بوضع الخطة الرئيسة لمفردات الهيكل الاقتصادي والتي، على ضوئها، تقوم الدوائر المختصة بوضع خططها التفصيلية، وتبدأ بتنفيذها بعد أن تحظى بموافقة المجلس الذي يتابع سير التنفيذ عن طريق أجهزته المتخصصة. وبذلك يكون (اللورد سولتر) قد اقترح الأخذ بمبدأ مركزية التخطيط والمتابعة، ولامركزية التنفيذ. وبصورة عملية، لم يتم الأخذ بهذا الاقتراح حتى تاريخ الغاء مجلس ووزارة الإعمار وانبثاق مجلس ووزارة التخطيط.

Text Stamp

أولاً: الخطة الاقتصادية المؤقتة ١٩٥٩ ـ ١٩٦١:

نظراً لخوض العراق تجربة التخطيط لأول مرة، ولكون عملية تخطيط التنمية الاقتصادية تتطلب جهوداً كبيرة لتهيئة البيانات وإعداد الدراسات اللازمة، فقد استلزم الأمر إتاحة الوقت الكافي لوزارة التخطيط المستحدثة لاستكمال وتقوية أجهزتها المختلفة واكتساب الخبرة اللازمة، لذا فقد تقرر العمل بخطة اقتصادية مؤقتة قصيرة الأجل تعقبها خطة اقتصادية تفصيلية متوسطة الأجل. فقد تم بناء الخطة الاقتصادية المؤقتة على الأسس التالية:

أـ اكمال المشاريع المباشرة بها من قبل مجلس الاعمار.

ب ـ تنفيذ بعض المشاريع المكملة للمشاريع القائمة أو تحت التنفيذ.

ج ـ تنفيذ المشاريع المنصوص عليها في اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المعقودة بين العراق والاتحاد السوفياتي، التي تم ابرامها بعد ثورة ١٤/تموز ١٩٥٨.

وقد بلغت مخصصات الخطة المؤقتة (٤ر٣٢٤) مليون دينار وبلغت حصة القطاع الزراعي (٩ر٤٧) مليون دينار، وبنسبة من مجموع المخصصات (٨ر١٤٪) وتبين لنا أن القطاع الزراعي قد احتل المرتبة الرابعة، وهو أقل القطاعات في هذه الخطة. ويتضح أن هذه الخطة قد أهملت القطاع الزراعي واهتمت بقطاعات أخرى، واحتل قطاع النقل المرتبة الثانية وبنسبة (١ر٣١٪)، ومن ضمن الانتقادات التي تعرضت لها مجلس الإعمار، كان عدم الاهتمام بقطاع النقل والمواصلات والذي يشكل دعامة قوية من أجل تقدم قطاع الزراعي. [وزارة التخطيط، ١٩٧١].

وبينما بلغت كفاءة التنفيذ في هذه الخطة (٥ر٣٤٪) وهي نسبة تنفيذ متدنية جداً أما القطاع الزراعي، فقد بلغت كفاءة التنفيذ فيه (١ر٥١٪).

ثانياً: الخطة الاقتصادية التفصيلية ١٩٦١ ـ ١٩٦٤:

تعد الخطة الاقتصادية التفصيلية بداية تغير في فلسفة الحكومة في التخطيط، وزيادة الاهتمام نحو القطاع الصناعي، والقطاعات الأخرى، واهمال القطاع الزراعي، ويظهر هذا واضحاً من خلال مجموع مخصصات الخطة التفصيلية بلغت (٣ر٥٥٦) مليون دينار، إذ بلغت

Text Stamp

حصة القطاع الزراعي (١١٣) مليون دينار، أي بنسبة (٣ر٢٠). بينما بلغت مخصصات القطاع الصناعي (٨ر١١٦) مليون دينار، أي بنسبة ٣٠٪. أي أن مخصصات القطاع الصناعي زادت نسبتها المئوية بنسبة ١٠٠٪ عن النسبة المئوية في الخطة المؤقتة.

وكان هدف الخطة زيادة الدخل القومي، وعلى الرغم من أن مبررات هدف زيادة الدخل القومي لا تبرر عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي خاصة في تلك الفترة، وكانت نسبة كبيرة من العمالة تعمل في القطاع الزراعي. وبطبيعة الحال عندما لا تعطى أهمية في دراسة السبل التي من شأنها دفع عجلة التقدم للقطاع الزراعي، سوف تعود بنتيجة سلبية على كل العاملين في هذا القطاع والذين يشكلون نسبة عالية من السكان وهي المتخلفة والفقيرة.

وقد استمرت الخطة لمدة أربع سنوات، حيث كانت كفاءة التنفيذ في القطاع الزراعي (٧ر٢٢٪)، حيث انفق فعلياً (٧ر٢٥) مليون دينار حيث نرى أن هناك قصوراً كبيراً في عملية تنفيذ الخطة بالنسبة للقطاع الزراعي، بمقارنته مع نسبة التنفيذ في الخطة المؤقتة (١٩٥٩/١٩٦١) والتي بلغت ١ر٥١٪. تعد الخطتان المؤقتة، والتفصيلية، نقطة تحول في السياسة الاقتصادية التي كانت سائدة قبل ثورة تموز ١٩٥٨. بسبب أن هذه الخطة قد وضعت لها أهداف منها:

أـ تقليل الاعتماد على عائدات النفط في تمويل مشاريعها.

ب ـ محاولة مضاعفة الدخل القومي خلال فترة مداها عشرة سنوات.

إضافة إلى التأكيد على القطاع الصناعي، الذي كان مهملاً في الفترات السابقة. ورغم أنها وقعت في خطأ عندما وضعت القطاع الزراعي في أدنى القطاعات من حيث المخصصات المالية والاهتمام. والسبب يعود إلى عدم تقدير اللجان المختصة في وضع الخطة على أن نمو القطاع الزراعي يجب أن يتواءم مع نمو القطاع الصناعي، إذا لم يكن مفضلاً عليه من حيث الأهمية في المخصصات، وفي أجهزة التنفيذ.

Text Stamp

وكانت الأسباب التي دعت هيئات التخطيط إلى عدم إعطاء الأولية في مخصصات الخطة إلى القطاع الزراعي هو نتيجة عدم مقدرة مجلس الإعمار في مرحلة الخمسينات من تحقيق تقدم ملموس في وتائر النمو في القطاع الزراعي وهذه الحقيقة تعود إلى أسباب معروفة.

ثالثاً. الخطة الخمسية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩:

اعتمدت الخطة على مبدأين أساسيين هما:

أ ـ التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بدلاً من الاقتصار على بعض الجوانب الاقتصادية فقط، وبذلك تكون الخطة الاقتصادية الأولى التي تناولت الجوانب الاجتماعية والثقافية والصحية فضلاً عن الجوانب الاقتصادية.

ب ـ مبدأ التفرغ الكلي لبعض أعضاء مجلس التخطيط، وزيادة عدد الأعضاء المتفرغين لتمثيل كافة الاختصاصات، وذلك للمحافظة على الاستقرار، والاستمرارية في التخطيط الاقتصادي وبكل المراحل والعمليات بعيداً عن التقلبات السياسية.

وقد تبنت الخطة الأهداف التالية التي تخص القطاع الزراعي:

أـ زيادة معدل النمو للقطاع الزراعي بمعدل لا يقل عن (٥ر٧٪) سنوياً لسد احتياجات الاستهلاك المحلي من المنتوجات الزراعية.

ب ـ التركيز على زراعة المحاصيل التي تكون المادة الأولية لبعض الصناعات الزراعية كالبنجر السكري وقصب السكر والقطن والبذور الزيتية .

ج ـ توزيع الأراضي الزراعية على المستثمرين وتشجيع الحركة التعاونية لزيادة فعالية صغار المزارعين لتوحيد جهودهم وتحسين كفاءتهم الانتاجية.

د ـ تحسين نظام الادارة في المشاريع الزراعية لتأمين حسن استغلال أراضيها.

وقد بلغت مجموع المخصصات لهذه الخطة (٧ر٦٤٠) مليون دينار وخصص للقطاع الزراعي (٣ر١٧٣) مليون دينار وبنسبة (١ر٢٧٪) من مجموع المخصصات. وقد احتل المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي. أما نسبة التنفيذ، فقد بلغت (٧ر٣١٪) وبهذه النسبة يكون القطاع الزراعي أقل القطاعات في نسبة التنفيذ.

Text Stamp

ورغم الايجابيات في هذه الخطة إلا أن لا تخلوه من بعض السلبيات تمثلت في افتقار الدائرة الزراعية بوزارة التخطيط إلى الجهاز الفني المتكامل من حيث الكفاءة والاختصاص، مما أدى إلى عدم قدرة الدائرة الزراعية بوضع الخطط المدروسة والتفصيلية للقطاع الزراعي، وزاد افتقار الوزارات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي إلى مكاتب تخطيط فعالة تديرها عناصر على مستوى عالٍ من الكفاءة والخبرة من وضع خطط زراعية موضوعية.

ركزت هذه الخطة على مشاريع الري والبزل والتخزين، حيث حصلت هذه المشاريع على ٥١٪ من تخصيصات القطاع الزراعي، في الوقت الذي بلغت تخصيصات مشاريع التنمية الزراعية ٦ر١٥٪ من تخصيصات القطاع الزراعي. [شريف ١٩٨٦].

التخصيصات المالية والمصروفات الفعلية وكفاءة الصرف المالي في خطط التنمية للمرحلة ١٩٥٩-١٩٦٩

الخطة / القطاع	الخطة الاقتصادية المؤقتة ١٩٥٩ - ١٩٦١				الخطة الاقتصادية ١٩٦١ - ١٩٦٤				الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩			
	التخصيص	النسبة ٪	المصروف	كفاءة الصرف	التخصيص	النسبة ٪	المصروف	كفاءة الصرف	التخصيص	النسبة ٪	المصروف	كفاءة الصرف
الزراعي	٤٧ر٩	١٤ر٨	٢٤ر٥	٥١ر١	١١٣	٢٠ر٣	٢٥ر٧	٢٢ر٧	١٧٣ر٦	٢٧ر١	٥٥	٣١ر٧
الصناعي	٤٨ر٧	١٥ر	١٧ر٩	٣٦ر٨	١١٦ر٨	٣٠	٣٦ر٨	٣١ر٥	١٨٧ر٢	٢٩ر٢	٩٩ر٤	٥٣ر١
النقل والمواصلات	١٠٠ر٨	٣١ر١	٢٥ر٥	٢٠ر٢	١٣٦ر٤	٢٤ر٥	٦٢ر٤	٤٧ر٩	١١٥ر١	١٧ر٢	٦٩ر٣	٦٠ر٢
المباني والاسكان	١٢٧ر٠	٣٩ر١	٤٣ر٩	٣٤ر٦	١٤٥ر١	٢٥ر٢	١٠٦ر٨	٧٣ر٦	١٦٩ر٨	٢٦ر٥	٨٩ر٨	٥٢ر٩
	٣٢٤ر٤	١٠٠	١١١ر٨	٣٤ر٥	٥٥٦ر٣	١٠٠	٢٣١ر٧	٤١ر٧	٦٤٠ر٧	١٠٠	٣١٣ر٥	٤٨ر٩

المصدر:

١- جواد هاشم، مصدر سابق.

Text Stamp

ملحق رقم ٣

خطط التنمية القومية

تعد هذه المرحلة من المراحل المهمة في الحياة الاقتصادية للعراق، حيث تمتعت هذه المرحلة بمزايا واستثناءات عن المراحل السابقة، من حيث إمكانية الاستفادة من الخبرات المتراكمة للدراسات، والتجارب الفنية، والتخطيطية، والادارية التي استطاع العراق إحرازها خلال العقدين الماضيين.

وتجلى العامل المميز لهذه المرحلة وخاصة في بدايتها، وهي مواكبتها عهد تصاعد الايرادات النفطية الذي بدأ بالمصادقة على اتفاقية طهران للأسعار ١٩٧١، لما تبعها من انفجار أسعار النفط عامي (١٩٧٢/١٩٧٣) وتأميم النفط في عام ١٩٧١.

أما الميزة الأساسية الأخرى فهي حالة الاستقرار السياسي خلال هذه الفترة، حيث ظلت الإدارة السياسية للدولة دون تغير وبهذا فهي تضع الخطط الاقتصادية وتنفذها، وهذا لم يحدث في المراحل السابقة.

أولاً: خطة التنمية القومية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤:

استغرق تحضير الخطة سنتين وصيغت بشعارات وأهداف تنسجم مع التوجه الجديد للقيادة السياسية. وتعد هذه الخطة أولى الخطط التي وضعت بعد مجلس الإعمار وأعطت للقطاع الزراعي الأولوية. [قانون الخطة ١٩٧٠ـ١٩٧٤].

إضافة إلى اهتمامها بالقطاعات السلعية الأخرى. ويعد هذا جزءً هاماً من التخطيط العلمي في مجال إحداث التنمية الشاملة وزيادة التشابك بين القطاعات الاقتصادية وجعل القطاع الزراعي يسد حاجة الصناعة من المواد الأولية وتلبية حاجة السكان من المواد الغذائية. وقد سعت الخطة إلى تحقيق العديد من الأهداف التي تتعلق بالقطاع الزراعي وأهمها: [قانون الخطة، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤].

Text Stamp

أ- تنمية القطاع الزراعي بمعدل نمو سنوي مركب قدره ٧٪.

ب - تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية الرئيسية.

ج - سد احتياجات القطاع الصناعي من المنتجات الزراعية المستخدمة كخامات ومواد أولية في الصناعة.

د - زيادة الانتاج الزراعي، وذلك بالتركيز على التوسع العمودي بدلاً من التوسع الأفقي للزراعة.

ح - إحلال المحاصيل الزراعية المنتجة محلياً محل المنتجات الزراعية المستوردة، وذلك بالتوسع بزراعة هذه المحاصيل.

ع - زيادة الصادرات من السلع الزراعية القابلة للتصدير المحصول على مزيد من العملات الأجنبية.

خ - التوسع في إنشاء السدود لأغراض الري ودرئ الفيضانات.

وفي ضوء الاهتمام بالقطاع الزراعي تم التركيز على زيادة الموارد المالية الموجهة للقطاع الزراعي، وخاصة بعد التعديلين الذين تعرضت لهما خطة (١٩٧٠ ــ ١٩٧٤) بسبب زيادة العوائد النفطية بشكل غير متوقع حيث بلغت المخصصات المالية للخطة ١٩٧٠ــ١٩٧٤ (١٩٣٢ر٤) مليون دينار. وحصل القطاع الزراعي على مخصصات قدرها (٣٦٦ر٢) مليون دينار، أي بنسبة (١٨ر٩٪) من إجمالي المخصصات الكلية في الخطة. أما كفاءة الصرف للقطاع الزراعي فقد كانت (٥٦ر٩٪) خلال فترة الخطة وهي نسبة منخفضة، إذ لم تكن بمستوى الطموح.

أما توزيع المخصصات المالية على النشاطات الزراعية فيبين لنا أن مشاريع السدود والري والبزل كان لها حصة الأسد، حيث بلغت (٤٨ر٦٪). أما حصة مشاريع الانتاج النباتي والحيواني، فقد كانت (١٨ر٤٪) و (٧ر٥٪) على التوالي وهي نسب متدنية.

ثانياً: المنهاج الاستثماري لعام ١٩٧٥:

انجزت خطة التنمية القومية (١٩٧٠ــ١٩٧٤) في شهر آذار ١٩٧٥ نهاية السنة المالية (١٩٧٤/١٩٧٥) وأعقب ذلك اعتماد الحكومة برنامجاً استثمارياً لفترة ٩ أشهر شمل الفترة الواقعة بين

Text Stamp

(نيسان ــ كانون الأول لعام ١٩٧٥)، واستهدف البرنامج القصير الأمد تسهيل عملية الانتقال لاستخدام السنة التقويمية بدلاً من الاستمرار في اعتماد السنة المالية.

اتسم المنهاج بدقة الإعداد ونوعية المشاريع ذات المردود الاستراتيجي، والتي لها تأثير كبير باتجاه تطوير الاقتصاد القومي، والعمل على معالجة الاختناقات التي برزت في مشاريع خطة التنمية ١٩٧٠-١٩٧٤. وأكثر ما ركزت على المشاريع التكميلية التي ترتبط بمشاريع انتاجية. وزادت الموارد المالية للمنهاج بصورة كبيرة، نتيجة زيادة موارد الدولة المالية. وبلغ مجموع المخصصات للمنهاج لعام ١٩٧٥ (١٠٧٦) مليون دينار. وكان نصيب القطاع الزراعي منها (٢٠٧ر٥) مليون دينار أي بنسبة (١٩ر٣٪) بينما بلغت المصروفات الفعلية في القطاع الزراعي (٩٩ر٩) مليون دينار وكفاءة الصرف بلغت (٤٨ر١٪). وهذه النسبة منخفضة مقارنة بسنوات خطة ١٩٧٠ــ١٩٧٤ التي بلغت (٥٦ر٩٪). أما توزيع المخصصات داخل القطاع الزراعي فقد بلغت نسبة مشاريع السدود والري والبزل (٣٤ر٦٪) واحتل المرتبة الأولى أما مشاريع الانتاج النباتي والحيواني فقد كانت نسبتهما (١٥ر٣٪) و (٢٠ر٥٪) على التوالي، وهذه نسبة منخفضة لما له من أهمية مباشرة في زيادة الانتاج.

وعند دمج المنهاج الاستثماري لعام ١٩٧٥ مع خطة التنمية القومية ١٩٧٠ــ١٩٧٤ يتبين أن مجموع المخصصات الكلية بلغت (٣٠٠٨) مليون دينار وبلغت حصة القطاع الزراعي (٥٧٣ر٧) مليون دينار وبنسبة (١٩٪) من مجموع المخصصات واحتل المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي. أما المصروف، فبلغ (٣١٠) مليون دينار وبكفاءة صرف (٥٤ر١٪) واحتل المرتبة الأخيرة في كفاءة الصرف من بين القطاعات.

ثالثاً: خطة التنمية القومية ١٩٧٦-١٩٨٠:

أكدت الخطة على ضرورة المضي قدماً في بناء القاعدة المادية والتكنولوجية المتطورة للاقتصاد الوطني عن طريق إحداث تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد الوطني وتحويله من اقتصاد وحيد الجانب إلى اقتصاد تتنوع فيه مصادر الانتاج. وقد سعت الخطة إلى إعطاء أهمية استثنائية للقطاع الزراعي بما يعزز قدرات القطر في زيادة الانتاج، لحل مشكلة الطلب المتزايد على المواد الغذائية والزراعية محلياً، ومواصلة تطوير إمكانات القطاع الزراعي، من أجل الاسهام بتعزيز الأمن الغذائي. إلا أن إعطاء هذه الأهمية لهذا القطاع، لا يعني ترجيح حصة هذا القطاع من المخصصات في هذه

Text Stamp

الخطة بل يعني الاهتمام به، وتكثيف الجهود من قبل كافة القطاعات وأجهزة الدولة، لتفجير الطاقات البشرية الكامنة وتطويرها، بما يكفل تحقيق التوازن والتنسيق بين القطاعات الاقتصادية، والفئات الاجتماعية، وتوفير الفرص لتطوير سكان الريف، والاسهام في زيادة الانتاج الزراعي.

أما الأهداف التي تبنتها الخطة فيما يتعلق بالقطاع الزراعي فهي كالتالي [قانون الخطة، ١٩٧٦-١٩٨٠]:

أ- تحقيق زيادة في الانتاج الزراعي (النباتي والحيواني) بمعدل نمو سنوي لا يقل عن (٧٪) خلال سنوات الخطة.

ب - تأمين توفير المواد الغذائية والمواد الأولية للصناعة.

ج - تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتحويل العراق في المدى البعيد إلى بلد ينتج فائضاً من الحبوب، والسلع الزراعية الرئيسة في الأمد البعيد.

د - رفع كفاءة الاستثمار الموجه لرأس المال البشري، وتطوير كفاءة الانسان في الريف بما يسهل التعامل مع وسائل التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة.

هـ - تقليل التفاوت بين الريف والمدينة وذلك عن طريق الاهتمام بالخدمات الريفية.

و - العمل على تطوير وزيادة انتاجية الثروة الحيوانية، والتركيز على تطوير الثروة السمكية وتوفير مستلزمات ذلك.

وفيما يتعلق بحجم المخصصات المالية الموجهة للقطاع الزراعي التي بلغت (٩ر٢١٦٢) مليون دينار من مجمل تخصصات الخطة البالغة (١ر١٥١٩٣) مليون دينار وبلغت نسبة القطاع الزراعي من التخصيصات الاجمالية (٢ر١٤٪) وقد احتل المرتبة قبل الأخيرة في حصته من التخصيصات. بينما بلغت المصروفات (٧ر١٦١٤) مليون دينار، بكفاءة صرف قدرها (٧ر٧٤٪)، وان توزيع التخصيصات على الأنشطة الزراعية المختلفة. نلاحظ أن مشاريع السدود والري والبزل قد احتلت الحصة الكبرى، حيث بلغت نسبتها (٩ر٤٣٪) أما مشاريع الانتاج النباتي والحيواني فوصلت نسبتها (١٦٪) و (٣ر١٣٪) على التوالي.

Text Stamp

رابعاً: خطة التنمية القومية ١٩٨١-١٩٨٥:

إن إعداد الإطار العام للخطة قد روعيت في تحديده اتجاهات عامة للخطة وأولوياتها ومنطلقات أساسية، وتحليلات لواقع الاقتصاد العراقي خلال فترة الحرب وتحديد مسارات المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

والمنطلق الأساسي الذي بنى عليه تحديد اتجاهات الخطة وأهدافها هو توفير مستلزمات الحرب بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد أكدت الخطة على ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي وإعطائه أهمية استثنائية، وبما يضمن تحقيق زيادة في معدلات النمو وتوسيع الطاقة الانتاجية، للاسهام في تعزيز الأمن الغذائي. وقد تبنّت الخطة الأهداف التالية للقطاع الزراعي: [قانون الخطة، ١٩٨١-١٩٨٥]

أ- تنمية القطاع الزراعي بمعدل نمو سنوي مركب ٤ر٦٪.

ب - استكمال بناء المشاريع الزراعية تحت التنفيذ والمباشرة بها واستغلالها في أقرب وقت ممكن.

ج - القيام بالتوسعات الضرورية في المشاريع القائمة بهدف التقليل من الاختناقات لغرض زيادة الانتاج.

د - عدم الالتزام بمشاريع جديدة عدا تلك التي تفرضها الحاجة لدعم الانتاج والمجهود الحربي.

هـ - العمل على تحقيق التوازن والتكافؤ بين مستويات الدخل في القطاع الزراعي، والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

و - العمل على تقليل التفاوت بين الريف والمدينة وذلك بالعمل على تنمية الريف بمعدلات عالية.

ز - استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة إدخال استخدام المكننة الحديثة فيها.

وشهدت هذه الفترة عدم الاستقرار في الايرادات المالية للدولة بسبب الحرب وانخفاض تصدير النفط وانخفاض أسعار النفط عالمياً.

وفيما يتعلق بحجم التخصيصات المالية في الخطة يتبين لنا أن حجم التخصيصات المالية قد بلغت في الخطة (١ر٣١٧٨٩) مليون دينار، أما حصة القطاع الزراعي، فقد بلغت (٥ر٣١٦٦) مليون دينار وبنسبة (٩ر٩٪) من مجموع المخصصات وهذه النسبة منخفضة جداً لا تتلاءم مع أهمية القطاع

Text Stamp

الزراعي. وقد احتل المرتبة، قبل الأخيرة بنسبة التخصيصات من بين القطاعات الاقتصادية. أما المصروفات الفعلية فقد بلغت (٢ر٢٨٦٠) مليون دينار بينما كفاءة الصرف (٣ر٩٠٪).

أما من حيث توزيع تخصيصات القطاع الزراعي على أوجه النشاطات الزراعية المختلفة نرى أن الاهتمام قد زاد في مشاريع الري والبزل حيث بلغت نسبته (٣ر٥٨٪) وهي نسبة مرتفعة من تخصيصات القطاع الزراعي، أما مشاريع الانتاج النباتي والحيواني فقد بلغت نسبتها (٣ر١٠٪) و (٨ر٦٪) على التوالي.

خامساً: خطة التنمية القومية ١٩٨٦-١٩٩٠:

أكدت خطة التنمية على دور الدولة في المرحلة القادمة في القطاع الزراعي وأن يتركز على الانتاج الكبير والمشاريع الحيوية ومشاريع الهياكل الارتكازية المحسوبة، بدقة التي تخدم زيادة الانتاج وتطويره.

مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير نمط العلاقات الانتاجية، والطاقات الانتاجية الزراعية، والارتفاع بدرجة استغلالها لغرض زيادة الانتاج الزراعي بأقصى معدلاته الممكنة وبالشكل الذي يساعد على تأمين الأمن الغذائي.

وقد تبنت الخطة الأهداف التالية لغرض تنمية القطاع الزراعي: [قانون الخطة ١٩٨٦-١٩٩٠].

أ- تنمية القطاع الزراعي خلال فترة الخطة بمعدل نمو مركب (٥ر٣٪)، وهو معدل نمو منخفض إلا أنه يتوافق مع امكانيات القطاع، وهذا المعدل أعلى بقليل من معدل نمو السكان.

ب - التوسع العمودي لاستغلال الأرض عن طريق تكثيف استخدام المكائن والآلات واتباع أساليب الزراعة الحديثة.

ج - تنمية الثروة الحيوانية وزيادة مساهمتها في تطوير الانتاج الزراعي، بما يؤمن زيادة حصة المواطن من مصادر البروتين الحيواني.

د - التوسع في الخدمات الزراعية والتأكيد على الجانب الارشادي والتدريبي.

Text Stamp

هـ - الاهتمام باستغلال الموارد المائية من خلال إكمال بناء السدود والخزانات المائية، واتباع الطرق الحديثة في الري.

و - تقليل التفاوت بين الريف والمدينة.

ز - زيادة التشابك القطاعي وخاصة بين القطاعين الزراعي والصناعي.

ح - تحقيق العدالة والتوازن في مستويات الدخل بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى.

ط - فسح المجال أمام النشاط الخاص افراداً وشركات للمساهمة في العملية الانتاجية عن طريق إقامة مشاريع تربية الحيوان ومشاريع البستنة وتأجير الأراضي وفقاً للخطة الزراعية التي يتم إقرارها مع إعطاء الأولوية لمحاصيل الحبوب والمحاصيل الصناعية مع الالتزام بالدورة الزراعية لهذه الأراضي وبما يتماشى ومتطلبات الاستثمار الزراعي وخطط التنمية القومية والسياسة الزراعية والاقتصادية المقررة.

أما حجم التخصيصات المالية الموجهة للقطاع الزراعي للسنوات الخطة فقد بلغت (٢٩٥٤ر٥) مليون دينار من مجمل تخصيصات الخطة البالغة (٢٣١٨٨) مليون دينار، حيث شكلت تخصيصات القطاع الزراعي نسبة (١٢ر٧٪) من اجمالي تخصيصات الخطة، وبهذه النسبة فقد احتل القطاع الزراعي المرتبة الثالثة. بينما كانت مصروفاته (٢٦٢٤) مليون دينار وبكفاءة صرف بلغت (٨٨ر٨٪).

أما من حيث توزيع تخصيصات القطاع الزراعي على أوجه النشاطات الزراعية فلم تتوفر البيانات لهذه الخطة.

التخصيصات المالية والمصروفات الفعلية وكفاءة الصرف المالي

لخطط التنمية ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠

الخطـــــة / القطاعات	الخطة* ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥				١٩٧٦ ـ ١٩٨٠				١٩٨١ ـ ١٩٨٥				١٩٨٦ ـ ١٩٩٠			
	التخصيص	النسبة ٪	المصروف	كفاءة الصرف	التخصيص	النسبة ٪	المصروف	كفاءة الصرف	التخصيص	النسبة ٪	المصروف	كفاءة الصرف	التخصيص	النسبة ٪	المصروف	كفاءة الصرف
الزراعي	٥٧٣ر٧	١٩	٣١٠	٥٤ر١	٢١٦٢ر٩	١٤ر٢	١٦١٤ر٧	٧٤ر٧	٣١٦٦ر٥	٩ر٩	٢٨٦٠ر٢	٩٠ر٣	٢٩٥٤ر٥	١٢ر٧	٢٦٢٤ر٠	٨٨ر٨
الصناعي	٨٣٩ر٠	٢٧ر٩	٦٢٨ر٨	٧٤ر٩	٤٤٨٩ر٥	٢٩ر٥	٢٩٣٠ر٤	٦٥ر٣	٦٤٤٩ر٥	٢٠ر٣	٤٥٨٣ر٦	٧١ر١	٨٧١٧ر٠	٣٧ر٦	٥٤٧٠ر٤	٦٢ر٧
النقل والمواصلات	٣٨٥ر٣	١٢ر٨	٣٤١ر٨	٨٨ر٦	٢٣١٨ر١	١٥ر٢	١٥٨١ر-	٦٨ر٢	٥٣٤٤ر٨	١٦ر٨	٤٨٣١ر٧	٩٠ر٤	٢٧٨٩ر٤	١٢ر٣	١٥٥١ر١	٥٥ر٦
المباني والخدمات	٤٧١ر-	١٥ر٨	٢٧٩ر٧	٥٩ر٤	٢٤٥٨ر٣	١٦ر٢	١٤٢٣ر٨	٥٧ر٩	٧٣٣٧ر٨	٢٣ر٢	٥٨١٦ر٤	٧٩ر٣	٣٨٤٧ر٤	١٦ر٣	٣٠٠٢ر٤	٧٨ر٠
التربية والتعليم	-	-	-	-	٦٨١ر٩	٤ر٤	٥٥٦ر٥	٨١ر٦	٨٣٠ر٠	٢ر٦	٦٣٤ر٤	٧٦ر٤	٦١٩ر٦	٢ر٦	٤٩٢ر٨	٧٩ر٥
مجموع القطاعات	٢٢٦٩ر-	٧٥ر٥	١٥٦٠ر٣	٦٨ر٨	١٢١١٠ر٧	٧٩ر٥	٨١٠٦ر٤	٦٦ر٩	٢٣١٢٨ر٦	٧٢ر٨	١٨٧٢٦ر٣	٨٠ر٩	١٨٩٢٧ر٩	٨١ر٥	١٣١٤٠ر٧	٦٩ر٤
استثمارات أخرى	٧٣٩ر-	٢٤ر٥	٥٨٢ر٦	٧٨ر٨	٣٠٨٢ر٤	٢٠ر٥	٢٣٦١ر٢	٧٦ر٦	٨٦٦٠ر٥	٢٧ر٢	٦٢٥٤ر٦	٧٢ر٢	٤٢٦٠ر١	١٨ر٥	٣١٨٢ر١	٧٤ر٧
المجموع الكلي	٣٠٠٨ر٠	١٠٠	٢١٤٢ر٩	٧١ر٢	١٥١٩٣ر١	١٠٠	١٠٤٦٧ر٦	٦٨ر٩	٣١٧٨٩ر١	١٠٠	٢٤٩٨٠ر٩	٧٨ر٦	٢٣١٨٨ر٠	١٠٠	١٦٣٢٢ر٨	٧٠ر٤

* الخطة الخمسية ١٩٧٠ـ ١٩٧٥ بضمنها المنهاج الاستثماري لعام ١٩٧٥.

المصادر:

١ـ حارث الحيالي: اسلوب توزيع التخصيصات الاستثمارية في خطط التنمية القومية، دراسة رقم (٢٤)، بغداد، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي، ١٩٨٤، ص ٤٥.

٢ـ غدير أدور رزوق: دور الانفاق العام في الاقتصاد العراقي، دراسة رقم (٨٤٥)، بغداد، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي، ١٩٩٢، جداول متفرقة ص ٤٠، ٤١، ٤٢.

ـ النسب المئوية من عمل الباحث.

Text Stamp

Text Stamp

الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية موزعة حسب أوجه التخصيص المالي في المشاريع والنشاطات الزراعية لخطط التنمية ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥

نسبة مئوية

الخطة / النشاطات الزراعية	١٩٧٠ ـ ١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٩٨١ ـ ١٩٨٥
مشاريع السدود والري والبزل	٤٨ر٦	٣٤ر٦	٤٣ر٩	٥٨ر٣
مشاريع استصلاح وتعمير الأرض	٦ر٥	٨ر٣	٩	١٧ر٣
مشاريع الانتاج النباتي	١٨ر٤	١٥ر٣	١٦	٩ر٣
مشاريع الانتاج الحيواني	٧ر٥	٢٠ر٥	١٣ر٣	٦ر٥
مشاريع الخدمات الزراعية	١٩	٢١ر٣	١٧ر٨	٨ر٦
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١- استخرج الباحث النسب المئوية اعتماداً على يحيى فهد الجلبي: تطور الاستثمار الزراعي في العراق للسنوات ١٩٥٨ ـ ١٩٨٧، دراسة رقم (٥٨٩)، بغداد، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الزراعي، ١٩٨٨، ص ٦، وص ٤١.

Text Stamp

Abstract

The Structural Changes in the Agricultural Sector and their Effects on the Agricultural Development of Iraq 1950-1994

By
Mohammad Al-Wadi

Supervisor
Dr. Taleb M. Awad

This study deals with the structural changes in the agricultural sector, and their impact on agricultural development in Iraq for the period 1950-1994.

The major objective of the study is to analyze the development of agricultural sector and its role in domestic production and employment.

Econometric and statistical techniques are used to estimate production function and to measure, by using regression analysis, the structural changes in the agricultural sector and their impact on other economic sectors.

The results have shown that the production factors, labor and land, do have a significant role in increasing agricultural production, while fixed capital used in agriculture has insignificant effect on agricultural production.

It is found that the productivity of capital, labor and land used in agriculture is low compared to other sectors in both developed and developing countries.

The study shows that the role of the agricultural sector in foreign trade was characterized by a chronic deficit in the agricultural trade balance during the period between 1970 and 1990. It shows a low contribution of agricultural sector in the GDP. This had resulted in reducing the labor force absorbed in agricultural sector.

Text Stamp

The real per capita GDP and the size of population have a negative effect on the contribution of the agricultural sector to the GDP. The net flow of resources, however, does not significantly influence such a contribution, while the size of population significantly influence the percentage of agricultural labor within the total labor force.

As for measuring the influence of the structural changes in the agricultural sector on other sectors, econometric results have shown that the contribution of other economic sectors to the GDP has an important influence on the contribution of the agricultural sector in it.

Econometric analysis of the contribution of the distribution and service sectors in the GDP has shown that these two sectors have had statistically significant influence on the percentage of agricultural labor to total labor force.

The study concludes by several recommendations, the most important of which are the following:

1- Partially reallocating financial resources towards vegetable and animal production, which significantly affect agricultural production. Because most resources are now allocated to dams and water storage projects which only have an indirect and long run influence on agricultural production.

2- Manipulating all arable lands, and using the agricultural crop rotation. For most arable lands are not fully manipulated in Iraq, where lands are only planted every other year.

3- Paying more attention to the animal production, for it plays a vital role in balancing the deficiency in agricultural production and promoting food security.